

٧٤

مخنارات اسرائيلية



ترجمات عبرية

● ماذا لدى شارون تجاه عملية التسوية؟

● إسرائيل : عبء استراتيجي على الولايات المتحدة

● ميراث كلينتون في الشرق الأوسط

كتابات عربية

● عوفاديا يوسف والصراع الحضاري في إسرائيل

FEB.2001

السنة السابعة - فبراير ٢٠٠١

رئيس مجلس الإدارة

ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير

د. عماد جاد

المنسق

أيمن عبد الوهاب

المدير الفني

السيد عزهى

الإخراج الفني

حامد العويضى

وحدة الترجمة

أحمد الحملى

د. جمال الرفاعى

د. يحيى عبد الله

عادل مصطفى

محب شريف

محمد إسماعيل

منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة

جمهورية مصر العربية

ت: ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

السنة السابعة - العدد ٧٤ - فبراير ٢٠٠١

المقدمة: د. عماد جاد ٢

- دراسات:

١- الصهيونية والعودة الى التاريخ شوليت فلكوب ٣

٢- عرب إسرائيل والدولة الفلسطينية عيسى هورويتز ١٢

٣- ميراث كلينتون في الشرق الأوسط إبراهيم بن زيفى ١٤

- من الأرشيف:

١- قطار الذهب داليا كاريل ١٧

٢- ورقة شيمون بيريز السرية موشيا شويشا ٢٠

- ترجمات عبرية:

(١) ملف انتفاضة الأقصى ومستقبل التسوية:

١) حتى الحدود التالية برويسور إيليا ليورويتش ٢٣

٢) مشروع باراك: دولة فلسطينية ألوف بن ٢٤

٣) صاحب البيت ليس مجنوناً جدعون سامت ٢٥

٤) شمال، يمين، شمال حاييم هنجبي ٢٦

٥) كم يتكلف حق العودة تسيقي برئيل ٢٧

٦) لو أنسأك يا أقصى داني روينشتاني ٢٠

٧) وكذلك قالوا عن قناة السويس غميكتيس كرون ٢١

٨) استراتيجية جديدة للردع زئيف شيف ٢١

٩) اختبار النوايا الفلسطينية يوسف نابو ٢٢

١٠) زوبعة في كوب ماء ثيف شترين هيل ٢٣

١١) قبل أن تنهم باراك أورين يفتخيل ٢٤

١٢) الفلسطينيون عميرا هيس ٢٥

١٣) كونه ديمقراطية لكل مواطنها يوسف جورنى ٢٦

١٤) السيادة المعرقة سيمحا بيقيش ٢٧

(٢) إسرائيل/ الانتخابات الإسرائيلية

١) إدارة ذات أولويات جديدة زئيف شيف ٢٨

٢) ما هو الجديد لدى شارون؟ زئيف شيف ٢٩

٣) نؤيد باراك - ولكن بشرط أب يهوشوع وعاموس عز ٤٠

٤) انه لا يحتكر السلام موشيه جاك ٤١

٥) أعلى الدرك السفلى حامي شيلو ٤٢

٦) الفائز هو عرفات جنيولا كوهين ٤٥

٧) اللون الأبيض جميل إسمير هيرتسوج ٤٥

٨) أتيتوا للاجئين أن يعودوا يونا وحاييم بابريدج (من بريد القراء) ٤٦

(٢) إسرائيل / شئون داخلية

١) شركة مكوروت تعلن: يقترب اليوم الذي لن تنزل فيه المياه نوريت اراد ٤٨

٢) ٠.٢٪ من مواطني إسرائيل تحت خط الفقر روتي سيناي ٥٠

٣) فرصة أخيرة لتقليص الخلافات مقال افتتاحي ٥٠

٤) المدى القصير ينتصر نحميا شترسلر ٥١

٥) بعد الازمة تقرير عن وضع عرب إسرائيل المحرر ٥٢

٦) صورتان عان ٢٠٥٠ أمتون روينشتاين ٥٣

٧) زيادة السكان غير اليهود في القدس نبروت بلس ٥٤

(٢) إسرائيل/ علاقات خارجية

١) نعم، ولكن زئيف شيف ٥٥

٢) وظلت إسرائيل هذا العام منبوذة ايضاً ألوف بن ٥٦

٣) رغم هزيمة الديمقراطيين الياهو سلبتر ٥٨

٤) هكذا تحولت إسرائيل إلى عبء استراتيجي ألوف بن ٥٩

٥) بيرزس في واشنطن تسيقي برئيل ٦٠

رؤية

١) عوفاديا يوسف والصراع الحضارى في إسرائيل عمر كامل ٦٢

٢) التطبيع مع إسرائيل بين القيم والقرارات السيادية ريمون ماهر كامل ٧٤

٣) وجه إسرائيل الحقيقي منير محمود ٧٨

٤) الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر مختار شعيب ٨٤

إسرائيل.. الحلقة المفقودة

في الوقت الذي نشطت فيه الجهود العربية والدولية من أجل البحث عن صيغة لاستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والحد من عمليات الإرهاب والقمع التي تقوم بها الآلة العسكرية الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، بدا واضحاً أن هناك حلقة مفقودة في متطلبات استئناف المفاوضات وفي إمكانية التوصل إلى اتفاق للتسوية السياسية، وتمثل ذلك بوضوح في الموقف الإسرائيلي الذي بدا في كثير من الأحيان مستعصياً على الفهم حتى بالنسبة إلى أقرب الحلفاء والواقع أن هذه الحلقة المفقودة والتي نعتقد أنها ستظل تعيق التوصل إلى اتفاقات تسوية سياسية على المسارين الفلسطيني والسوري، وتضع في الوقت نفسه حدوداً لما يمكن أن تشهده التفاعلات الإقليمية من خطى تعاونية، تأتي بالأساس من حالة الاضطراب التي تعيشها القيادات الإسرائيلية والتي ألفت بظلالها على الرأي العام الإسرائيلي فازداد اضطراباً.

والواقع أن أصل المشكلة ينبع بالأساس من طبيعة الشخصية الإسرائيلية المترددة دائماً، والتي تغرق في هواجس فقدان الإحساس بالأمن على مدار التاريخ، الأمر الذي ولد لديها عقدة خوف مرضية من "الآخرين" أو الأغيار. وبعد مرحلة معينة تراجعت هذه العقدة واقعياً، ولكن القيادات الإسرائيلية المتتالية عملت على توظيفها خارجياً لمواصلة عملية الابتزاز السياسي والاقتصادي والعسكري لأوروبا والولايات المتحدة، وساعدها في ذلك قابلية الطرف الآخر للابتزاز سواء خوفاً من إثارة قضايا تحولت إلى ما يشبه الأسطورة، أو رغبة في توظيف لاحق للعلاقات لاعتبارات إستراتيجية وأيضاً عقائدية.

من هنا وبعد أن كانت إسرائيل توظف قضية "تعرضها للتهديد" من "بحر العداء العربي"، عادت بعد سقوط هذه الحجة وبدء عملية تسوية سياسية على أساس "الأرض مقابل السلام" لتبحث عن مبررات جديدة. والمشكلة أن المبررات الجديدة لم تكن مقنعة لا للرأي العام الإسرائيلي ولا للأنصار في أوروبا وأمريكا الشمالية، بل أن تطورات الأوضاع قد كشفت عن الوجه الحقيقي لإسرائيل باعتبارها دولة عنصرية عدوانية تبالغ في استخدام السلاح ضد شعب يرزح تحت نير الاحتلال ويسعى للحصول على حقوقه الوطنية المشروعة.

وبمرور الوقت تساقطت تدريجياً الأوراق التي كانت توظفها إسرائيل لجلب مزيد من الجبايات من الخارج وممارسة مزيد من الفطرسية في مواجهة الأطراف العربية.

في نفس الوقت فإن مواصلة السير في عملية التسوية على المسارات المختلفة كانت تعني انسحاباً إسرائيلياً متواصلاً من الأراضي العربية المحتلة وهو الأمر الذي يبدو معه أن القيادات السياسية الإسرائيلية من اليمين واليسار -لاسيماً بعد رابين- لم تكن مستعدة له سواء فيما يتعلق برؤية قواتها تنسحب من أراضٍ محتلة أو في تحول إسرائيل إلى دولة طبيعية في المنطقة، ويبدو أن تحول إسرائيل إلى دولة طبيعية أصبحت فكرة تقلق معظم قادة إسرائيل، ومن ثم شهدنا كافة أنواع المراوغات من تننياهو إلى باراك، وهو الأمر الذي نتوقع تواصله في الفترة القادمة بصرف النظر عن شخص الفائز بمنصب رئيس الوزراء بعد أن نجحت القيادات الإسرائيلية في إعادة عقدة "فقدان الإحساس بالأمن" إلى قطاعات واسعة من الرأي العام الإسرائيلي، وبعد أن غذت مركب "الشعور المرضي بفقدان الأمن" بمزيد من غطرسة القوة عبر التأكيد على أولوية السلاح على التفاوض في التعامل مع العرب. وهي عقدة مركبة تقف وراء حالة الانقسام الشديدة التي تسود المجتمع الإسرائيلي وحالة الغطرسة والغرور والانحراف المتواصل تجاه اليمين، الأمر الذي تجلّى في استطلاعات الرأي العام التي سبقت الانتخابات التي تجري بين مرشحين يقفان في دائرة اليمين، فباراك دخل دائرة اليمين، وفي هذه الدائرة تمزق مؤيدو "اليسار" بينما توحد أنصار اليمين، وبذلك أبرز تجليات أزمة المجتمع الإسرائيلي وقياداته بعد رحيل رابين.

د. عماد جاد



الصهيونية والعودة إلى التاريخ (إعادة تقييم) الجزء الثالث

(٣) العودة اليهودية إلى التاريخ في الفكر

الصهيوني الأمريكي (١٨٩٧ - ١٩٦٧)

بقلم: شوليت فلكوب

تيارات فكرية وكل سياسية مختلفة ومتناقضة، وثارت بها تغييرات كبيرة على مدى عجلة الزمن، فضلاً عما طرح بالنسبة للصهيونية الأوروبية (النموذج) ذات التنوع الفكري - السياسي الواسع إلى حد كبير بل والمستقطب، وذات التاريخ الغني والدراماتيكي. غير أننا في هذا المقال القصير سنركز على الخطوط المميزة العامة وليس بالضرورة على التأثيرات الوقتية.

هناك قائمة من عناصر اجتماعية وتاريخية، تجعل الحياة الفكرية الأمريكية اليهودية في العموم أقل قوة وتأثيراً، وأقل تأملاً وفكراً من نظيراتها الأوروبية. فالولايات المتحدة غير مؤهلة بصفة عامة، لنمو حركات فكرية متبلورة ومنظمة، وبالتأكيد يسرى ذلك على الصهيونية الأمريكية، وقضية العودة إلى التاريخ أيضاً. والنقاش هنا يتمحور حول فكر زعماء وشخصيات، وعديد من الأفكار التي تدخل في نسيج موضوعنا أكثر من الاهتمام بحركات ومنظمات أياً كانت صفتها.

العودة إلى التاريخ في ضوء الفترات السياسية في الماضي:

لقد راجت في أوساط الصهيونية في الولايات المتحدة نظرية، أن اليهود لم يكونوا أبداً مستقلين "بصورة اعتيادية" طوال أي فترة معروفة في التاريخ، وذلك لأنهم كانوا وفي الماضي وفي الحاضر - شعباً صغيراً جداً (لدى بعض الصهيونيين بات مصطلح "شعب أقلية" مألوفاً، من أجل إيضاح وتفسير الوضع. يعد نشاطه وتأثيره السياسي والعسكري محدوداً للغاية، ذلك ما قرره

تقول نقطة الانطلاق الفكرية النموذجية للصهيونية الأمريكية، أن الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة آمنة أمام حملات معاداة السامية بما تمثله من خطورة وأمام الأفكار الظلامية، وأن أمريكا الديمقراطية والتعددية تسمح (وهناك من يقولون بأنها تشجع إلى حد ما) نمو اليهودية هناك. والصهيونية الأمريكية بتياراتها الرئيسية على الأقل، لم تقبل إطلاقاً صيغة "رفض المهجر" وبأية حال - لا تقبل هذه الصيغة بالنسبة للولايات المتحدة. فإيجابية الشتات هناك (أحياناً بالربط مع دول غربية أخرى) هي أحد أسباب أن الصهيونية الأمريكية تطورت ونمت، كما سنتناول، وجهة نظر خاصة تجاه العودة اليهودية إلى التاريخ.

والالتزام بالشتات موجود أيضاً في جذر بعض نظريات خاصة في الصهيونية الأمريكية تجاه الفترات التاريخية المختلفة - سواء فترات السيادة أو غياب السيادة - في تاريخ شعب إسرائيل. صيغة العودة اليهودية إلى التاريخ بأسلوب الصهيونية الأمريكية ارتبطت بمبررات تاريخية وأفكار مختلفة عن طابع التاريخ اليهودي وفي هذا البحث نرسم الخطوط المميزة للصهيونية الأمريكية في موضوع "العودة اليهودية إلى التاريخ" في سياق وضوء فهم وإدراك الفترات التاريخية المختلفة - منذ حقبة المملكة الأولى والثانية، مروراً بحقبة المنفى الطويلة، وحتى قيام الدولة وتأسيسها.

نعجل ونوضح، أنه رغم المضمون الساكن لتعبير الصهيونية الأمريكية، فقد كانت في هذه الصهيونية

مثلا مردخاي كابلن (١٨٨١ - ١٩٨٢) وهو من المفكرين البارزين الذين انتصروا للصهيونية الأمريكية. ففي أعماله المختلفة، وفي كتابه المنهجي "الصهيوني الجديد" المؤسس على محاضراته في المعهد السيمناري الإسرائيلي (the seminary Israel Institute of the Jewish Theological Seminary of America) برعاية السيمينار اللاهوتي المحافظ والوكالة اليهودية لأرض إسرائيل)، وضع كابلن يده على محدودية النول اليهودية المستقلة في الحقبة العتيقة، دولة يهودا وإسرائيل السابقة، وبعد ذلك الكيان السياسي في فترة المملكة الثانية، وادعى كابلن في اتساق منطقي، أن جميع هذه الدول عاشت بشكل دائم عمليا في خضوع لنول عظمى قريبة وبعيدة، أو على الأقل في ظلها.

وكان استنتاج كابلن أن العودة اليهودية إلى التاريخ بواسطة الصهيونية ستصبح أكثر اعتدالا بالضرورة - وذلك اتساقاً مع التاريخ اليهودي الحقيقي - عن طريق تأثيرات دول عظمى و بواسطة ترتيبات إقليمية إجبارية. وتمشياً مع هذه النظرية، أنثى مردخاي كابلن على مواقف شخصيات صهيونية معروفة باعتبارها معتدلة من وجهة نظرها، مثل ناحوم جولدمان في قيادة الحركة الصهيونية العالمية، وأليعازر ريجر في تشكيل وزارة التعليم الإسرائيلي، اللذين صاغا مساحة استقلال دولة إسرائيل كحقيقة محدودة ووضعوا سياساتها الخارجية أخذة في الاعتبار ضغوط خارجية وملتزمة بخط تؤولي واقعي بصورة واضحة.

اللافت أن مفكرين صهيونيين أمريكيين مالوا بصفة عامة إلى اعتبار فترة المملكة الثانية العصر الذهبي في التاريخ اليهودي (الصهيونيون الأوروبيون والطلانغ منهم في إسرائيل ارتبطوا بعمق أكثر بفترة المملكة الأولى، وإن كانوا في أحيان متقاربة استقوا شعارات ورموزاً قومية من فترة المملكة الثانية). وكان لهذا التفضيل مبررات عديدة: أولاً ظهرت الحياة الفكرية في فترة المملكة الثانية بارزة باهرة بصفة خاصة مقابل الحياة الواقعية السياسية، وأكثر قرباً إذن إلى طابع الوجود اليهودي الأمريكي، ثانياً اعتبرت النماذج الدينية اليهودية أكثر تميزاً في هذه الفترة والاختلاف الديني هو الأكثر قبولاً على خريطة الجماعة الأمريكية، ثالثاً أن السيادة السياسية في فترة المملكة الثانية قامت كما هو معروف لفترة قصيرة فحسب، وربما ارتبطت هذه الحقيقة وبطريقة سلسلة، بأيدولوجيا تفرض المنافي أو الشتات، والنقطة الأخيرة والمهمة المرتبطة بشكل غير مباشر بهذه الأيدولوجيا - هي حقيقة أنه قبل خراب المملكة وجد شتات يهودي كبير

ونشط. هكذا كانت صورة المملكة الثانية، غير أن هذه الصورة دعمت الافتراض المزبوج الموجود في تاريخ شعبنا، بل حتى في فترات السيادة، إذا لم يكن اكتمال الوحدة السياسية الإقليمية هو الأساس، وإنما دمج هذه العناصر وتوحيدها هو الذي من شأنه أن يكون في بؤرة العودة إلى التاريخ.

وبطريقة نموذجية للفكر الصهيوني الأمريكي، شدد يسرائيل فردلندر (١٨٧٦ - ١٩٢٠) على قيمة وأهمية المملكة الثانية في تاريخ شعب إسرائيل. كان فردلندر مفكراً مبدعاً ومتعدد الأنشطة، توفي في شبابه أثناء بعثة يهودية في روسيا وحسب صياغته، فإن المملكة الثانية كانت أيضاً نموذجاً للمركز الروحي في فكر أحاد هاعام الذي تبناه وفي مقال هام (عام ١٩١٢ حول المؤتمر الصهيوني الـ ١١) أورد فردلندر أن المملكة الثانية هي ما حاولت المملكة الأولى أن تكون وكان يجب أن تكون. أي أن الميراث النبوي للملكة الأولى نجح في أن يتجسد كحقيقة واضحة بالذات في عهد المملكة الثانية. ورجال الدين اللاحقون، رغم إنجازاتهم العسكرية، لم تشر حماستهم وحتى لم يتشابه موقفهم مع الشتات اليهودي. وحول العودة اليهودية إلى التاريخ في أيامنا، دعا باختصار إلى الارتباط بالإرث الروحي - الأخلاقي للمملكة الثانية. ذلك الميراث الذي استقت منه اليهودية تماسكها عبر الأجيال، والذي نفذت قيمه الخلاصية الشمولية إلى مضامين المجتمع العام المحيط بها.

نموذج آخر للاهتمام الخاص من صهيونيين أمريكا ومؤيدي الصهيونية بفترة المملكة الثانية هو موقف المؤرخ المعروف شالوم فارون (١٨٩٥ - ١٩٨٩)، وعلي سبيل المثال في محاضراته «الجمهورية الثانية والجمهورية الثالثة: التقاليد والتقسيمات» في السيمينار اللاهوتي اليهودي. ونجده يقول: أنه إذا كانت دولة إسرائيل، راغبة في أن تتعادل مع نموذج تاريخي حقيقي يساعدها على ذاتها وموقعها، فأنها يجب أن تلتفت ناظرها إلى فترة المملكة الثانية، فعلى مدار معظم هذه الفترة، في رأي فارون، لم يكن الاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل يتمتع بسيادة حقيقية. وحتى في أيامنا هذه، اعتقد فارون، أن دولة صغيرة كإسرائيل لا يمكن أن تكون ذات سيادة بشكل كامل لفترة متواصلة ما هو أوضح مفصلاً. في عهد المملكة الثانية كانت الحدود صعبة جداً للدفاع عنها، وكذلك أيضاً حدود إسرائيل في حقبة الخمسينيات وصورة أخرى قدمها فارون، أن دولة إسرائيل مؤسسة على حدود من اختراع الإنسان والتاريخ وليس من نتاج الجغرافيا. وكذا أيضاً حدود المملكة الثانية، فكل الجمهورية المركزة آنذاك كانت في الأساس منطقة صغيرة حول القدس، دون منطق

جغرافي - إقليمي.

سواء المملكة الثانية أو دولة إسرائيل فكلتاها بنيت عن طريق الشتات والمنافي، هكذا واصل فارون خطه الفكري، لكن دعم الشتات للاستيطان اليهودي في البلاد، كان وما زال ضعيفا نسبياً (مقابل الدعم والمساندة القوية للمستوطنات الأوروبية من جانب النول الأم).

وعدم الاستقرار في علاقات الاستيطان بالشتات قد انعكس - حسب اعتقاد فارون - في عدم وجود تنسيق وتوحد في تمردات الشتات والاستيطان في أرض إسرائيل ومثلما كان الحال في فترة المملكة الثانية، يحوم حتى اليوم خطر تطل الشعب اليهودي داخل المجتمعات المحيطة المختلفة، والتحدى المائل في هذا السياق، وليس هناك لزوم أن يتمثل في القوة العسكرية، هو ما يجب أن يكون في بؤرة العودة اليهودية للتاريخ، وخلاصة ما أراد فارون قوله بوضوح: أن دولة إسرائيل، كتعبير عن العودة اليهودية للتاريخ، معيبة بنقاط ضعف ومخاطر ميزت الاستيطان اليهودي حتى في فترة المملكة الثانية.

أما أبرهام يهوشع هيسل (١٩٠٧ - ١٩٧٢) الفيلسوف والمحاضر في علم الأخلاق والتصوف في السيمينار اللاهوتي اليهودي (JTS)، فقد ارتبط بما يتلأم مع الطريق الذي ارتأه لنفسه، بالتقاليد الصهيونية المقيدة التي أشرنا إليها، وحال نهاية حرب الأيام الستة، تصور فارون أن إسرائيل قد نجحت ليس بفضل القوة، بل بفضل انها مثلت قضية عادلة وعبرت عن قيم معينة وهكذا قال الحاخام الأمريكي (لستمعية الإسرائيليين في بيت باريل). نحن أقل من بين جميع الشعوب، كنا كذلك في عهد قديمة، كنا كذلك في المنفى، ونحن كذلك اليوم في الشرق الأوسط، سنظل أقلية في العالم، حاولنا عدة مرات أن نتعامل مع عمالقة ولم ننجح دائماً في ذلك، أن ذكرى الشاب ديفيد الذي تجرأ في التصارع مع جالوت العملاق وذكرى الكاردينالية مازالت بيننا.

لكن الخراب الذي حل علينا بفضل سياسة الملك تصادقيا هو ويفضل المتمردين ضد الامبراطورية الرومانية، لم نفساها (..) لقد انتصرنا بقوة العدل والأخلاق، وعلى هذه القوة سوف نعتد.

وتوجه هيسل إلى الإسرائيليين المثارين، فور انتهاء حرب الأيام الستة وطالبهم بالتحدث عن التاريخ اليهودي المستقل وحدود القوة ويبدو أن حرب الستة أيام قد وضعت رحاها فقط مع تطعيم دلالة التاريخ اليهودي بعنصر القوة، وفقط مع ظهور الفهم المتبادل مع الشعوب المجاورة، وكذلك مع مجيء السلام: «أن الأيام الستة للحرب فرضت قبول مردودها النهائي مع بزوغ شمس اليوم السابع، الذي هو يوم سلام وسرور، فعودة يهودية كاملة للتاريخ هي تلك التي تشتمل أيضا - يوم الراحة - على السمو الروحاني والتطهر الأخلاقي الذي يقهر ضجيج

الحرب ويمنح مذاقا وهدفا لحياة أي شعب.

وبعد فإن النظرة المميزة للمفكرين السابق ذكرهم وآخرين ستتعرض لهم تقول بأن الفترات السيادية تعتبر بالنسبة لهم مصدرا هائلا للتأهيل لفترة النفي وظروفه. وتخريجات السيادة وخصائصها - أرض، جهاز سياسي، قوة عسكرية وما شابه - جرى تفسيرها في الغالب على أنها ثانوية أو باعتبارها استعارية، صحيح أن غياب هذه الأسس كان كارثة تاريخية، ولكن ليس مأساة تهدد الوجود وتهدد أداء المهمة في حد ذاتها من الناحية القومية. وكان المحك المصيري للفترات السيادية هل تهيأت الوسائل والأدوات الروحانية والنفسية والتنظيمية، التي تسمح لشعب أن يعيش ويبقى على مدى آلاف السنين في المنفى والشتات ولأن الرد على السؤال كان إيجابيا، بمعنى أن فترات السيادة شملت بالفعل الشعب الذي نجح في أن يعيش ويعمل خارج الوطن (سواء في الفترة ما بين المملكة الأولى والمملكة الثانية، أو في الفترة الطويلة الواقعة بين المملكة الثانية وتشكيل دولة إسرائيل)، إذ أن الفروق والحدود بين فترات السيادة وبين غيابها مشوشة للغاية. وليس من قبيل الصدفة أن أحد المفكرين الصهيونيين الأمريكيين اللامعين - والذي دأب على التأكيد على «قاعدة التأهل والإعداد» لفترات السيادة - وهو ملتون شتاينبرج، اعتاد على تسمية فترة المنفى انها فترة الـ Pil-grimage، أي فترة أمان ووقاية عاش فيها اليهود كمهاجرين حاملين على عاتقهم رسالة كبرى، وعن ذلك نقدم القسم التالي:

العودة إلى التاريخ وفترة المنفى.

تحتل فترة المنفى (أو الشتات أو الاغتراب أو المهجر) مكانا محوريا في تفسيراتنا وأيضاحاتنا، فمن وجهة النظر الصهيونية الأوروبية النموذجية، تعتبر فترة المنفى بصفة عامة فترة سلبية قفراء، والصهيونية الأوروبية التي أنكرت بصفة عامة الشتات والمنفى، مالت إلى اعتبار فترة العصر الوسيط فترة انقطاع بين السيادة السابقة وبين قيام إسرائيل في ايامنا هذه، بمقابل ذلك سادت في الصهيونية الأمريكية الرغبة في النظر إلى التاريخ اليهودي، بما في ذلك فترة الشتات، نظرة تعاقبية.

لقد مال الفكر الصهيوني الأمريكي إلى التشديد على أن الشعب اليهودي له خصوصيته أيضا من ناحية النوعية (أي بالإضافة إلى كونه له خصوصية من الناحية الكمية باعتباره شعب أقلية) وأن له حضارة خاصة، تكمن في أعماقها مبادئ سامية وبالطبع أكدت الصهيونية الدينية في الولايات المتحدة على الأسس الدينية، الأمر الذي أثر على نظرية الشتات الخاصة بها، بمعنى أن الدين الذي اعتنى بنفسه طوال الوقت في فترة الشتات، يؤكد أن هذه الفترة لم تكن عديمة القيمة التاريخية وعلى ما يبدو أن الصهيونية الدينية الأمريكية ذهبت إلى مدى أبعد من

مجرد الواقع الإيجابي لنفس الفترة. أضف إلى ذلك، أن الصهيونية العلمانية الأمريكية أيضا وجدت أهمية كبرى بل وفعالية معينة في فترة العصور الوسطى اليهودية.

إحدى الشخصيات التي استوعبت ميزات وخصائص اليهودية التي نمت وتطورت بشكل خاص في العصور الوسطى، كان الزعيم الصهيوني العلماني. وهو ممن شكلوا الأيديولوجيا الصهيونية الأمريكية - لوي برندايس (١٨٥٦ - ١٩٤١)، وبرندايس لم يزر أي كنيس يهودي أبدا وأوصى بإحراق جثمانه. وفي إحدى مقالاته القومية الأولى (وهي المقالة التي يتعمد التاريخ اليهودي إهمالها حتى الآن) والتي نشرت في يناير عام ١٩١٥ في جريدة (Menorah Journal) تحت عنوان «صوت ينادي المثقف اليهودي» ادعى برندايس بحماس أن الشتات أو المنفى الطويل أثمر لدى اليهود بالتدرج سمات وخصائص إيجابية، استمرت معهم على مر الأجيال وكذا سمحت باندماجهم بطريقة ناجحة في العالم الحديث. الموهبة العقلية الخاصة، احترام وتقدير التعليم والثقافة، قوة ارادة لا تلين، والقدرة على العمل الشاق المتواصل.

يواصل برندايس ادعاءاته، أن التنظيم الاجتماعي التاريخي المستمر في المنفى أثمر أيضا عند اليهود كفاءات جماعية هامة للغاية، ساعدت في الوقت المناسب الجماعة اليهودية ككتلة، للاندماج بصورة مقبولة في المجتمع الحديث. الميل إلى تأدية الواجبات المدنية، المساهمة الفكرية المتوائمة مع المجتمع، التصرف النابع من سلوك شخص معتدل في مجتمع حر (وليس بقوة الصلاحيات) والشعور الجماعي المتطور. هذه الكفاءات الفردية والجماعية ساعدت اليهود على مدار التاريخ لتعزيز وإعلاء قيمة مجموعة من القيم السامية، ومبرر بقائهم، حسب برندايس، ومن بين هذه القيم، الحرية والعدل.

على هذه الخلفية. لا عجب مطلقاً من أن العودة اليهودية للتاريخ طبقاً لبرندايس، كان من شأنها أن تتجلى ليس في التمرد ضد قيم الماضي ولا في اكتشافات سياسية وعسكرية ديناميكية فاعلة. فالعودة إلى التاريخ تبدت في اعتقاده، في أعمال حر للخصائص اليهودية - الشخصية والجماعية - التي برزت بشكل لافت وأمن خلال عصور وسطي طويلة. وتبعاً لوجهة نظر برندايس، فالعودة للتاريخ في أرض إسرائيل اليهودية تتبدى قبل كل شيء في إقامة مجتمع عبري نموذجي على ضوء المبادئ المفروضة التي نماها اليهود أنفسهم على مدار التاريخ كله وتتألف ربود أفعال برندايس حول إعلان بلفور في سياق موضوعنا المطروح ومع هوراس كالن وبرنارد روزفلت (عجوز وشاب محسوبان على الصهيونية التقدمية) كتب برندايس في الرد على الإعلان، ما يعرف بـ «برنامج بطرسبرج»، وتعامل هذا البرنامج فقط وعلى وجه السرعة مع المغزي

السياسي التي منحها الإعلان للشعب اليهودي وأغلب ما ورد في البرنامج خصص للطابع الأيديولوجي للمجتمع الذي يتوقعه الشعب اليهودي من خلال الفرصة الممنوحة لتحقيقه على أرض إسرائيل وإعلان بلفور - كالصهيونية بصفة عامة - في نظر برندايس والصهيونيين الأمريكيين المرتبطين جداً بالولايات المتحدة - لا يعتبر في الأساس مجرد دافع لإتمام دائرة علاقات إسرائيل بالشعوب ومن ثم تمكين الشعب اليهودي من الخطو على مسرح التاريخ. فالإعلان يعتبر - وقبل كل شيء - فرصة لمواصلة وإتمام التاريخ اليهودي الخاص، وفي هذه المرة على أرض الوطن.

وينفس الروح التي تحلى بها برندايس كتب أيضا المفكر الصهيوني العلماني المتعمق هوراس كالن (١٨٨٢ - ١٩٧٤) الذي كان كما هو معروف شريكا مهما في تشكيل البرنامج الصهيوني لحال المجتمع المنشود. صحيح أن كالن أكد أكثر من برندايس على التناخ (التوراة) والنبوة، لكنه لم يستخف أبدا بفترة الشتات والنفي ولم يقدم على انتقادها باعتبارها فصلا من السلبية السياسية أو الميوعة الطائفية والثقافية. بل في واقع الأمر وبأسلوب متميز عن الفكر الصهيوني الأمريكي، نسب كالن لليهود في العصور الوسطى اضطلاعهم بمهام تاريخية ثقافية، وببونها - من وجهة نظره - ما كانت الحضارة الغربية قد تطورت. وعلى ضوء ذلك، كان منطقيا ألا يتوقع كالن أن تكون الدولة اليهودية بمثابة النقيض لشتات سلبي، لقد تمنى أن تعمل الدولة بشكل معتدل ومستدير، من أجل مواصلة التسلسل الذهبي التاريخي للعصور الوسطى. وأكد كالن بصفة خاصة، على تحدى تحرير ميراث العدل الاجتماعي للأنياء، أنه الميراث الذي - حسب رأيه - ظل مترابطا على طول الطريق التاريخي.

هوراس كالن، الذي عمر طويلا، زار دولة إسرائيل في سنواتها الأولى ورصد عن قرب المجتمع في طور التكون والحالة المعنوية المتبلورة ولقد انفعل ودهش من التطورات والفعالية التي اتسم بها، ولكنه في نفس الوقت كان غير شاعر بإحساس أن الدولة قد أمسكت التاريخ من قرنية (على حد تعبيره) فقد استشعر أحيانا الشك في ما إذا كان المجتمع الإسرائيلي قد ارتقى إلى مستوى تقاليد العمل اليهودي في العصور الوسطى، وأشار إلى بعض إنجازات على مدى التاريخ الشتاتي والتي من شأنها أن تشكل تحديا أمام المجتمع الإسرائيلي الناشئ.

هنريستا سالد (١٨٦٠ - ١٩٤٥) مؤسسه تنظيم «هاداسا» الذي يجسد وجهة نظرها للأجيال، اعتبرت ميراث الشتات في جهود العودة للتاريخ أساسا في سياق علاقات إسرائيل مع الشعوب، ولكن ليس بصورة مختلفة - من حيث المبدأ عن برندايس وكالن. هكذا أوردت سالد

مثلا أنه "في الماضي ، عندما تحرك اليهودي من مكان إلى آخر، نصب صلات وعلاقات مع كل شعوب الحضارة (..) أصبح اليهودي هو المبعوث المختار للتجارة الدولية، ولصناعة السلام بين الأعداء، وهكذا ارتبطت الأمة بنظيراتها (..) كنا آنذاك حملة ثقافة لأننا كنا مثقفين كيهود ، حيث ان أى شئ إنساني لم يكن غريبا عليهم في نفس الوقت.

كذلك عندما رسمت سالد، في مواضع أخرى ، مساهمة اليهودي خلال العصور الوسطى بشكل أقل مثالية ، استمرت في إيجاد القاعدة الشاملة (الخلاصية) التي ارتفعت من وسط تاريخ فترة الشتات. كان اليهودي آنذاك وفي أحيان متقاربة ، في وضع الضحية السلبية ، غير أن ذلك لا يعنى بالمرّة أن نشاطهم ومصيرهم كان عديم القيمة أو يفتقد التأثير. وادعت أن الضعف اليهودي كان له رسالة وينبئ عن قوة وبأس أبدين، لقيادة تقليدية وميراث من القيم. ومن خلال التاريخ المشبع بالمعاناة لليهود، فقد ساهموا في وقائع مستقبلية من نوع جديد. فعودة اليهود أنفسهم إلى التاريخ فرضت الاتصال بالجزء الشتاتي منه بصورة إيجابية، وأوجبت الانفصال عن المنادين بتقديس القوة والتغلب على الضعف، لخدمة استقرار وتناغم دولي عام. وفي خطابها فوق جبل رأس المشرف (جبل سكوبس) في مراسم افتتاح الجامعة العبرية عام ١٩٢٥، قالت :

هلموا، نعرز ونقوى مشاعر مائة جيل من الفن والفكر والقانون والأدب والعمل، والمعاناة، نعم، حتى المعاناة، لأن المعاناة المحفورة هناك كانت جد قاسية وشديدة، فنيرانها المطهرة لن تمحي من ذاكرتنا وربما - لا قدر الله - ننسى ونصبح مغرورين. تعالوا بنا نترجم إلى مصطلحات الحياة اليهودية الحديثة كل ما حدث لنا في البلدان التي سكنها، كل الأفكار التي نقلتها إلينا الأحداث على مدى مئات السنين. وبذلك سيصبح أبنائنا وبناتنا (الذين سيتعلمون ويتبنون ذلك في الجامعة) مدينين بالدعاء لنا ولأولئك الذين صحبونا طوال هذه المسيرة.

روبرت جورديس (١٩٠٨ - ١٩٩٢) أستاذ التوراة وفلسفة الدين في السيمينار اللاهوتي اليهودي، كاتب وافر الإنتاج ويعتبر من مؤسسي الحركة المحافظة، تعرض أكثر من مرة لقضية وضع اليهود في التاريخ. وفي كتابه (أترك قليلا للرب) Leave a Little to God، تمسك بالعلاقة الوثيقة بين التقاليد الدينية ومنظومة القيم الإنسانية، ودعا فيه يهودية إسرائيل ألا تتجاهل وألا تشوه أو تلغى فترة الشتات.

إخواننا في إسرائيل (..) لا يمكنهم محو تسع عشرة قرنا في الشتات وكأنهم لم يكونوا بالمرّة (..) والصفحات بين التوراة وحاييم فيتسمان، بين خراب الهيكل على أيدي الرومان وإعلان دولة إسرائيل - ليست مجزوعة بالمرّة.

والواضح أن الفواجع والانتكاسات برزت خلال ألف وتسعمائة عام من الشتات، لكن ذلك لم ينتشر خلال هذه الفترة بشكل مطلق. كانت هناك أيضا أوقات بطولة مجيدة سواء سلبية أو إيجابية. وكان الشعب الصغير المشتت المفتقر للحماية، مؤهلا للبقاء مع ما يلاقيه، وللحفاظ على إنسانيته أمام الوحشية التي عانى منها. تلك كانت مئات من سنوات الاستقرار الكبير ساعدتهم على توسيع آفاق العقيدة والفلسفة والشعر والتاريخ والعلم وعلم اللغة والقضاء - كل هذا انضوى تحت الارشيف اليهودي الزاخر على مدار فترة الشتات والمنفى.

وتوقف جورديس أيضا عند سمات قومية إيجابية تنامت وتطورت في فترة الشتات. ويعتقد جورديس: أن إخلاصا تاريخيا قوميا لهذه السمات، يوجب عودة معتدلة ومستقرة إلى التاريخ. وكتب أن أكبر إنجاز على مدى مئات من سنوات الشتات الطويلة، كان هو تشكل أو تبلور الطابع اليهودي: بناء الإنسانية اليهودية؛ واستقرار ملامح الشخصية اليهودية، تلك التي برزت وتميزت عن طريق العقل والتراحم، بفضل الإدراك ويقظة الضمير، وبفضل الشجاعة والتسامح، وبفضل التدارس العميق والإخلاص، وبواصل جورديس ادعائه بأن اليهودي في أفضل حالاته أدرك وفهم بقية بني البشر الذين يشاركونه في الكون، بل وأحبهم واليهودي كان واعيا لاحباطات الحياة، ولكن مع ذلك كله أحبها وارتبط بها. وبهذه الروح توقع جورديس، عودة يهودية للتاريخ تنعم بأمن روحاني داخلي، وبألغة الإنسانية والتواضع.

هذه السمات القومية السالف ذكرها كانت تمثل قاعدة واسعة في ثقافة الشعب، هكذا يقرر جورديس، ويضيف أن الظاهرة تجلت أيضا في دعاية شعبية لها جذورها خاصة بالشعب اليهودي. تعبيرات هذه الثقافة الشعبية خرقت غرور وعجرفة الكبرياء العسكري، كما ادعى المفكر المحافظ، هذا الكبرياء الذي لم يضرب بجذوره أبدا في الثقافة اليهودية. لقد فهمت الثقافة الشعبية اليهودية الخاصة نقاط ضعف الإنسان بل اعتمدت عليها. في هذه الثقافة كان هناك فهم متجذر ومتعمق للحياة رغم قيودها. فالمفكر الصهيوني الليبرالي اشتاق - وبهذه الروح - إلى دولة يهودية تمارس، على النوام، نقدا ذاتيا وكبحا ذاتيا، دولة مستنيرة وملتزمة. وفي أوساط المفكرين الصهيونيين من التيار المحافظ كان هناك أيضا أصحاب مواقف أكثر انتقادا من جورديس بالنسبة لفترة الشتات؛ وهكذا برز مثلا الفارق عند شمعون جرينبرج (١٩٠١ - ١٩٩٣)، أحد زعماء السيمينار اللاهوتي وهو شخصية تربوية لها مكانتها - في مؤلفه الخاص الذي نشره عن إسرائيل والصهيونية في النظرية المحافظة: طوال سنوات الشتات، وخاصة على مدى القرن الـ ١٩، تدهورت اليهودية، في ظل مجتمعات الأغلبية، لتصبح مجرد أوامر أخلاقية وبضعة عبادات

وطقوس وبدأ الشعب اليهودي يفقد طابعه التاريخي كحضارة دينية تحتضن الجميع وكان من شأن السيادة أن تعطى لشعب إسرائيل قاعدة للانضمام، على قدم المساواة، إلى ساحة الحياة الدولية، وكذلك لتعطيه فرصة لتحقيق العدل والسلام في المجتمع برمته وبذلك تمكن اليهود أن يحققوا ليس فقط أمنا ماديا، بل يطوروا أمر لا يقل أهمية-استراتيجية ويحققوا علاقة احترام من جانب الإنسانية بصفة عامة وفي دولة إسرائيل تطورت الحضارة المتصلة بالماضي اليهودي؛ وإسرائيل اليهودية، العاملة بالتساوي بجانب أمم العالم، هي أيضا مصدر فخر وكبرياء لمواضع الشتات في أرجاء العالم وكل هذه القائمة من الدعاوى تذكرنا تماما بما اعتدناه في الأيديولوجيا الصهيونية - الأوروبية.

لكن شمعون جرينبرج رأى وأكد أيضا مخاطر جمة في عودة فاعلة إلى التاريخ، إذا ما تصادم طريق العودة مع الشتات؛ فمثل هذا الطريق من شأنه أن يشد الطابع السياسي للشعب إلى الهاوية ويخشى الحاخام جرينبرج من عودة قوية مستقلة تمام الاستقلال، إلى التاريخ، ويساند اندماجا مؤثرا لأرض إسرائيل اليهودية في العالم الغربي. أضف إلى ذلك، أنه ساند صراحة تدخلا ناشطا ليهود الشتات في شئون دولة إسرائيل، ومبرره في ذلك: أن لأغلبية اليهود في الشتات وجهة نظر سياسية معتدلة ورؤية اجتماعية واعية، وهم يتطلعون أن تتطور الدولة بهذه الروح، لأنهم أو أحفادهم سيرغبون بالعيش فيها، فذاك هو حقهم الأساسي كيهود يؤيدون إسرائيل، والحاخام جرينبرج كأحد المنتمين لطائفة أقلية في الولايات المتحدة، يخشى من عودة يهودية مستقلة عنيفة للتاريخ أيضا لسبب آخر: فإن عودة من هذا النوع يمكنها أن تخلق إهمالا لحقوق الأقليات في الدولة اليهودية المستقلة. وباعتباره يهوديا لا يتنازل عن خيار العيش في أمريكا، كانت في اعتقاده الدولة اليهودية القائمة على حقوق الأقليات أمرا بديهيا واقعيا. وقد تعرض بجدية لاذعة لهذه القضية وأورد أن عودة يهودية معتدلة بالفعل، ستكون عودة إنسانية ومتسامحة إلى التاريخ.

ميلتون شتاينبرج (١٩٠٢ - ١٩٥٠)، الذي ذكرناه في مستهل هذا الفصل، كان مفكرا صهيونيا له نزعة وميل إلى إعادته البناء، وهو نشيط وله تأثير فكري (كان من المدعويين كثيرا إلى مؤتمرات فكرية وسيمينارات صهيونية في زمانه، وكان موته آنذاك خسارة فادحة للحركة). وقد اعتاد التأكيد على أنه لو كان اليهود في فترة الشتات خارج التاريخ العادي، فليس معنى ذلك أنهم لم يصنعوا تاريخا. وبالعكس، في اعتقاده كان لهم دور فاعل ومؤثرا. وفي كتابه ذائع الصيت "المرشد إلى المشكلة اليهودية" ذكر شتاينبرج بشكل مفصل ومنطقي أنه طوال ما يربو على ألفي عام لعب اليهود دور أقلية مختلفة في أي بلد

وفي كل مفترق طرق اجتماعي وعن طريق وجودهم المخالف ذاته فإنهم خرقوا الصخور، وكفروا بصلاحيات وسلطويات مقدسة ورفضوا الخط الذي يجب الاعتدال أمامه "وجود مختلف" كهذا كان ينمو حيث وجد وكان له طابع مميز ويتصف بالنوام ويواصل شتاينبرج ما يعتقد، «لم يكن اليهودي مجرد عامل أو عنصر خام ومحرك، بل كان نموذجا للحرية وحاميا للحرية. وأمام اليهودي وقفت الإمبراطورية الرومانية، والكنيسة، والنازية، والفاشية وبقيّة الظواهر المحافظة أو الرجعية، هكذا يعارض شتاينبرج بشجاعة أخلاقية».

ومما قرره شتاينبرج، أن اليهود كان لهم دور تاريخي آخر، مرتبط بالادعاء الذي ذكرناه سالفًا، ليُشكّلوا جيلا بعد جيل، محكا واختبارا للتسامح والدين اليهودي، بقيمه الأخلاقية والنبوية هو الذي يمثل الأساس في ذلك. والمهمة العليا والموجزة لليهود على مدار تاريخهم الطويل كانت في اعتقاده تمثيل الأساس الروحاني في وجود الإنسان، ومعنى انتصار الروح على كل الصعاب، وتقوية روح الإنسان حتى تتغلب على أي قمع. إن اليهودية، التي لم تخرج أبدا من التاريخ - يقرر شتاينبرج - تواجه مرة أخرى بعد نهاية الحرب العالمية تحديا يتلاءم مع طبيعتها - الصراع العالمي للديمقراطية أمام الديكتاتورية، إذ لو دققنا لوجدنا أن المثل اليهودية الأخلاقية مرتبطة بقيم الحرية والتعددية. أن على اليهود فحسب أن يكونوا واثقين من أنفسهم، ومن ثم يعيشون كأمة مقدسة تسبغ الشرف والنبل على الإنسانية جمعاء. وهكذا بحسب شتاينبرج، فإن الصهيونية التي اعتنقها ليس عليها بالضرورة أن تعيد اليهود إلى التاريخ بل تحفز وتواصل تقويتهم وتعزيزهم في التاريخ ويجب على أرض إسرائيل اليهودية أن تتطور وتتنامى ليس كدولة عادية بل كجمهورية ديمقراطية (commonwealth) يهودية، ليست متاحة فحسب كملجأ لليهود بل أيضا متواصلة - متجددة بتقاليد يهودية عبرانية روحانية، تؤمن بقيم أخلاقية وتنتشر إلهاماتها على البيئة المحيطة.

أن الفكر الصهيوني الأمريكي ينحو إلى تأكيد أنه بالرغم من أن فترة الشتات كانت مليئة بالدماء والإذلال في علاقات اليهود مع المجتمع برمته، فربما كانت هناك أيضا فصول إيجابية ورائعة في هذه العلاقات. وتراث هذه الفصول التاريخية، في اعتقاد الصهيونيين الأمريكيين، كانت مهمة للغاية، بالنسبة لظهور الصهيونية في الساحة الدولية ولعلاقات إسرائيل مع شعوب أخرى.

* العودة إلى التاريخ/الصهيونية وإسرائيل

من الجدير بالذكر أن الفكر الصهيوني الأمريكي النموذجي كان منغمسا في أفكار بعثية شمولية عالمية لليهود، سواء في المنافي أو في الوطن. وقد اختص اليهود بهذه البعثة والرسالة منذ فجر كونهم شعبا، عبر تاريخ

المملكة الأولى والثانية، وفي فترة الشتات، ومرة أخرى في تاريخ الاستقلال الحديث. وسواء في قوالب السيادة أو في إطار حياة تاريخية - سياسية ضعيفة (في العصور الوسطى) فمهمتهم لعب دور تاريخي روحاني سامٍ. إصلاح العالم والنهوض بالإنسان. على خلفية هذه المواقف، فلا نندهش أن كثيرا من الصهيونيين الأمريكيين توقعوا أنه مع العودة إلى التاريخ وتحقيق الاستقلال، ستكون المهمة العليا في موضع القلب من دولة اليهود؛ وأن الدولة ستكون وسيلة فقط، وأداة تخدم تحقيق الهدف القيمي الروحاني.

من هذا المنظور البعثي لإقامة الدولة، كانت تلك الأفكار ذات الجنور الواضحة بين الأوساط الصهيونية جزءا من أساس الإصلاح مطبقا لما رأيته بالتفصيل في أبحاث أخرى، عندما اكتسب الاصلحيون الخبرة خلال عمليات اجتيازهم إلى الصهيونية (البديل التاريخي الكبير الذي بدأ في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين)، ظلوا بصفة عامة مخلصين لفكرة المهمة العالمية الخلاصية الشاملة. وكان المنطق السائد أن التجميع اليهودي في أرض إسرائيل سيتيح مشاركة ومساهمة حقيقية ومثالا تربويا تعليميا للمهمة العالمية أكثر من تأثير شعب مشتت بين شعوب أخرى. وبذلك لا مجال للاندحاش بالمرء، حتي أن فكرة العودة إلى التاريخ لدى الاصلحيين الصهيونيين كانت مصقولة وثرية بالنسبة للأغلبية عن طريق ترقب مساهمة عالمية إنسانية.

هذه السمات سادت حتى عند زعيم صهيوني شرس مثل أباهيل سيلفر (١٨٩٣ - ١٩٦٣) الذي كان وظل حاخاما إصلاحيًا في الأصل. ترك سيلفر أثرا ثابتا في اليهودية الأمريكية عندما وضع فيها جنور (خلال الأربعينيات) الغاية السياسية لسيادة يهودية في أرض إسرائيل، وبالتوازي أيضا عندما جسد اليهودية الأمريكية كعامل سياسي مستقل عن الخريطة الأمريكية بصفة عامة. هذه الأمنيات الأساسية المحركة لسيلفر أهلته على ما يبدو لأن يصبح الصورة التي تقرر العودة إلى التاريخ بشكل سياسي وقوي - عسكري بصفة خاصة. ومع ذلك كله، فالأسس الإصلاحيية والأمريكية في فكرة ظلت ساطعة تماما: أباهيل سيلفر لم يهزأ أبدا بالماضي الشتاتي، ولم يعتبره منعقد التأثير التاريخي. لقد قرر الحاخام الإصلاحي الصهيوني، أنه كان هناك تأثير - وإن لم يكن سياسيا بارزا - فقد تجلى في المساهمة في وضع مهمة النهوض بالعالم وإصلاحه على جدول الأعمال الدائم للإنسانية. لقد نقل اليهود ميراثا ساميا وأبديا للحضارة الغربية. هذا الادعاء رده سيلفر على فترات متقاربة في مواعظه بين أحضان المعبد في كليفلاند وأيضا من فوق مسارح أخرى. كل ذلك جعل سيلفر الصهيوني يقرر: على الحركة القومية الناجحة في هيئة دولة إسرائيل أن

تحذر من نشاط التيار القومي وأن تتفادى عبادة الدولة، وعليها أن تكون مرتبطة بغاية إسرائيل ومهمتها، أي العمل على ضوء مبادئ عالمية إنسانية يكون مصدرها يهودياً. وفي ديسمبر ١٩٤٧، بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إقامة دولة إسرائيل، أعلن سيلفر: الأمر الذي كان متميزا وخاصا فريدا في نوعه في التاريخ اليهودي، كان دائما من ناحية الاستقلال السياسي والضرورات العادية لوضع قومي آمن. واستمر الأمر متجاوزا إلى حلم (...) إنسانية متحررة ونظام عالمي مرتب وكثنة ملكوت السماوات. وقد عاد واستمر في هذا السياق، دون تردد ودون أي تغيير، في الأقوال التي ردها قبل سنوات من الحرب والكارثة:

إننا غير مضطرين للتأكيد في المستقبل على أهمية القومية. ومن الآن فصاعدا فإننا سنضطر للتعامل ليس فقط مع نقاط ضعف بل أيضا مع نتائجها. حتى الآن، وفي غياب الإطار الكامل للخصائص القومية، سنراجع بالتأكيد عما تبقى منها. كثير من أقوالنا مالت إلى الاحتفاء بالقومية في مثل هذا الطور، لكن تلك ظاهرة جديدة تماما، وبصراحة نظرية إنسانية، غير مكتملة فإن (القومية) ليست هي الحلم المطلق للإنسانية. وبالتأكيد ليست هي جوهر تقاليدنا القديمة القومية هي ليست الفكرة الناقلة لها بل النبوة. فالقومية لا تكفي، إنها ليست إلا حدا أدنى من المطالب، ولا تمثل حدا أقصى من البرامج. فنهضتنا القومية باتت ممكنة عن طريق الحرب (الحرب العالمية الأولى)، التي انكشفت القومية في سياقها. إن القومية هي وسيلة، وليست هدفا. إن نظرية العودة إلى التاريخ بصيغة «صهيونية الميل إلى مهمة عالمية» أو باختصار صهيونية ذات رسالة، تجلت بشكل واضح أيضا عند فريق لا بأس به من المحافظين. ولن يكون الأمر مفاجئا إذن إذا وجدنا أن مفهوم الدولة كوسيلة قد برز عندهم، بدرجة لا تقل على ما يبدو، عما هي عليه عند سيلفر الصهيوني الإصلاحي. موقف صهيوني آخر، لكنه متميز ومتنور إلى حد كبير، ذلك ما أبداه لفائ فينكلشتاين (١٨٩٥ - ١٩٩١) من أبرز فلاسفة المحافظين في الولايات المتحدة، رئيس وأمين عام السيمينار اللاهوتي اليهودي على مدى سنوات طويلة. في مقال فريد من نوعه تحت عنوان، (إسرائيل كقوة روحانية)، يدرس لفائ التاريخ اليهودي مستلهماً المملكة الأولى ومركزا على العصر الإشعيا هو الثاني وميراثه. والمصطلح الأساسي في هذا الميراث، حسب فينكلشتاين، هو عبادة الرب، العبادة الجماعية لله. لقد سيطر هذا الاصطلاح على حياة اليهود وأعطاهم السلامة والتناغم الداخلي طوال فترة المنفى الشتاتي وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية. هذا الاصطلاح والقيم المرتبطة به - من بينها الديمقراطية - هو نفسه الذي سمح للشعب

اليهودي أن يكون شريكا مع الولايات المتحدة في الحرب ضد النازية وفي جهود تشكيل عالم علي شاكلة الرب. ورأي فينكلشتاين، إنه يجب دراسة التاريخ اليهودي، ليس طبقا لواقع مدى السلطة - مقدار سيطرة الشعب اليهودي - بل طبقا لمدى الخدمة تُخدمة الله وكلماته، وهو ما يجب أن يتواصل في مرحلة الاستقلال اليهودي. ودعا الزعيم الديني المحافظ، إلى أنه على دولة إسرائيل أن تواصل التمسك بالتقاليد الروحانية للمملكة الثانية فلا أهمية للحجم أو للقوة المادية. ويقرر فينكلشتاين، أن إسرائيل قد نهضت بالفعل من خلال تقاليد عادلة وعلى النولة، التي كانت ومازالت وستبقى صغيرة دائما، أن تتمسك بالفكرة الأخلاقية المتدنية القديمة كأساس لمبادئها. لقد أعادت دولة إسرائيل الشعب اليهودي إلى التاريخ ولكن ليس بالبعد المادي، ويدعى، أن الدولة فعلت ذلك عندما منحت الشعب الشعور بأمنه الذاتي وفاعلية يهوديته وبخصوصيته الدينية. هذه العودة ليست ثمرة عمل سياسي أو عسكري هنا وهناك بل هي في الأساس سيرة نفسية وروحانية طوال مائة سنة، وفي اعتقاده أن العودة اليهودية للتاريخ هي في أساسها عملية تنقية وتطهير، يجدر تقييمها في سياق اصطلاحات دينية وقيم أخلاقية.

في صيف ١٩٥٧، بعد مرحلة تهيؤ متواصلة، عقد في القدس، بمبادرة من إدارة الهستدروت الصهيوني العالمي، مؤتمر فكري دولي هام حول "مشكلة الصهيونية واليهودية العالمية ودولة إسرائيل". وقد شارك في هذا المؤتمر زعماء ومفكرون معروفون من إسرائيل ومن بلدان شتات مختلفة، بأحاديث منهجية ومحاضرات فكرية، حول هذه المشكلات والتي دار الجزء الأكبر منها حول إشكالية طابع العودة اليهودية إلى التاريخ (عقد المؤتمر بعد أقل من عام من حرب سيناء ١٩٥٦، مما أضاف حدة وواقعية للقضية). ورغم أن ساحة المشاركين من الولايات المتحدة كانت متنوعة إلى حد كبير وتحدث كل مشارك بالأصالة عن نفسه وأوضح رأيه ومنهجه، فقد كان بالإمكان، بالنسبة لغالبية المشاركين، أن نميز قاسما مشتركا في مسألة العودة اليهودية للتاريخ. وبرز ميل واضح - لاعتبار هذه العودة موجهة بواسطة هدفين من أجل دمج إسرائيل في الجماعة الدولية - خاصة في أسرة الشعوب الديمقراطية، واهتمام إسرائيل بوجود وبسلامة المنافي أينما كنت.

وفي محاضرة المؤرخ من جامعة هارفارد، أوسكار هندلين، استحوذ على نصيب الأسد منها تحليل الخطوط العامة لخصوصية المجتمع الأمريكي ذات الصلة بالموضع اليهودي وطابع الصهيونية هناك. وقد توسع في طرح قضايا التعددية الأمريكية وفعالية الاقتصاد في هذه البلاد،

وعلى هذه الخلفية ناقش اندماج الطائفة اليهودية في نسيج الحياة العامة وإذا أرادت إسرائيل أن تكون موضوعية بالنسبة ليهود أمريكا، فعليها أن تفهم وتعلم من شأن المبادئ العالمية الشاملة التي يؤمن بها المجتمع الأوروبي واليهودي هناك. أن صهيونية إسرائيل تبغى تقوية نفسها اعتمادا على السخرية من الأمريكة أو بالتطلع إلى هدم اليهودية الأمريكية، وهذا ما يمكن إعتباره خطأ تراجيديا جسيما، كما حذر هندلين وتضمني أن يرى إسرائيل فاعلة ناشطة في التاريخ الحديث من خلال تبني مبادئ حديثة عالمية، وتوقع من إسرائيل تضامنا مع أمريكا المتصفة بالتعددية ويهوديتها، وليس تبجحا وتكبيرا لتصبح بديلا فحسب.

أما مردخاي كابلن فأعلن: ما أؤمن به أنا في كتاب فكري منهجي ظهر قبل عامين من انعقاد المؤتمر. لقد ذكرنا فكر كابلن بأنه ليس هناك في الواقع تاريخ يهودي مستقر يتمتع باستقلال قومي كامل، ولا يمكن أن نتوقع ذلك حتى في هذه الآونة. فقد قرر، أن دولة إسرائيل لا تستطيع أن تتطلع لتصبح مستقلة وذات سيادة تماما. وادعى، أن القومية بالضرورة ستخلى مكانا لتنظيمات إقليمية فوق - قومية، ستضعف من قوة كل دولة من دول المنطقة في الأفراد بتحديد القرارات المتصلة بالقضايا الخارجية بشكل منفرد. ويجب على النولة اليهودية الصغيرة في أرض إسرائيل أن تكون حساسة وحكيمة تجاه ما يحدث في الساحة الدولية والإقليمية. لو أن دولة إسرائيل تتطلع لتكون ظاهرة ثابتة حديثة، فعليها الاندماج في المنطقة من خلال الإفصاح عن صلاحيات لقيم أكثر رحابة. وفي هذا السياق دعا كابلن للنظر إلى العودة اليهودية للتاريخ باعتبارها مستوى من الاستقلالية عن القضية التي تربط مجموعة دول أكثر رحابة، وبالنسبة للشتات، رغم نجاح الصهيونية - فإنه سيستمر في التواجد.

وفي محاضرتة في المؤتمر الدولي واصل كابلن توسيع القضية والإفصاح عن موقفه الصهيوني - الشتاتي. لقد ركز على الالتزام الصهيوني للشتات، وتساعل حول ما هو أبعد - كيف يمكن تحقيق التضامن والتوحد بين الشعب وشتاته بينما الدين، المميز الأساسي للشعب، منقسم ومتعدد الألوان؟

لأجل ذلك اقترح كابلن نسقا تنظيميا يهوديا عالميا، تكون دولة إسرائيل في بؤرته، من أجل دفع تضامن الجماعات الإسرائيلية ومستوطناتها أينما كانوا، ولأجل توضيح متعمق للمبادئ والقيم التي ينبغي أن يتأسس عليها هذا النسق.

عرب إسرائيل والدولة الفلسطينية



دورية التقييم الاستراتيجي - المجلد الثالث - العدد الثالث - نوفمبر ٢٠٠٠
مركز جافي للدراسات الاستراتيجية - جامعة تل أبيب

The Arabs of Israel and the Palestinian State

Vri Horowitz

Strategic Assessment - Vol - 3. NO - 3 - November 2000

JAFFEE Center for Strategic Studies - Tel Aviv university

يوري هورفيتز

المطالبة بتسوية قضايا الملكية / السيطرة الخاصة بالأراضي المصادرة وممتلكات الوقف التي استولت عليها الدولة عقب الحرب، والمطالبة بإعادة توطين القرى التي تم إخلاؤها عام ١٩٤٨ بواسطة العرب المعروفين الآن "بالغائبين الحاضرين" والذين مازالوا في إسرائيل ولكن انتقلوا إلى أجزاء أخرى من البلد.

٢ - هناك إدراك داخل الدوائر السياسية الإسرائيلية العربية أن انشغالا واسعا بقضية الدولة الفلسطينية في مواجهة هويتهم القومية الخاصة يمكن أن يضر بهدفهم الرئيسي في تحسين موقفهم القومي والاجتماعي والاقتصادي في إطار دولة إسرائيل ويقلق عرب إسرائيل بشكل خاص من استغلال الأغلبية اليهودية العملية الدبلوماسية الراهنة، التي تركز على تأسيس دولة فلسطينية، لتأكيد استمرار وضعهم - أي العرب الإسرائيليين - كمواطنين درجة ثانية وهم يخافون كذلك من أن تقوم إسرائيل، كجزء من هذا الاتفاق، بنقل مناطق مرتفعة الكثافة من حيث السكان العرب،

المثلث ووادي أعرا، إلى الدولة الفلسطينية. وتزايدت هذه المخاوف بعد قمة كامب ديفيد الثانية، حيث تمت مناقشة فكرة إجراء تبادل إقليمي للأراضي بين إسرائيل والدولة الفلسطينية، وكذلك عقب ربود أفعال بعض الإسرائيليين على "اضطرابات أكتوبر" والتي طالبت بمثل هذا التبادل. ومن الواضح أن المعارضة الصاخبة لهذا التصور بين عرب إسرائيل تنجم أساسا عن إدراك أن حال قيام إسرائيل بذلك، فإن النقل سيأخذهم من "العالم الأول" إلى العالم الثالث مع كل ما يتضمنه ذلك،

لم يمنح عرب إسرائيل سوى اهتمام ضئيل لقضية علاقاتهم بالدولة الفلسطينية الوليدة. وحتى الاضطرابات غير المسبوقة التي اندلعت - في أكتوبر في مراكز السكان العرب داخل إسرائيل - في الأساس تضامنا مع إخوانهم في الأراضي، لم تثر نقاشا جادا بين عرب إسرائيل حول ما إذا كانت الدولة الفلسطينية الآخذة في التشكل في "الأراضي" يمكن أن تمثل حلا بالنسبة لهم. في المقابل قوبلت الأفكار التي طرحت قبل وبعد اضطرابات أكتوبر "من قبل بعض الإسرائيليين اليهود لنقل المناطق ذات الكثافة المرتفعة من السكان العرب (وادي أعرا و"المثلث") إلى الدولة الفلسطينية، بمعارضة حادة من قبل الساسة الإسرائيليين العرب. وهناك ثلاثة أسباب ممكنة لنقص الاهتمام هذا بقضية الدولة الفلسطينية في إطار الدوائر السياسية الإسرائيلية العربية حتى الآن :

١ - ينظر عرب إسرائيل إلى تأسيس الدولة الفلسطينية باعتبارها حلا لهؤلاء الفلسطينيين الذي يعيشون خارج الخط الأخضر (حدود إسرائيل ما قبل ١٩٦٧)، ولكن ليس باعتبارها حل لمشكلاتهم هم الخاصة، سواء جماعيا أو فرديا. وما يعنيههم، أولا وقبل كل شيء، هو المطالبة بالمساواة الكاملة في مجالات الحياة في إسرائيل وتصحيح سنوات عديدة من عدم العدالة. وهم كذلك يسعون إلى اعتراف « بوضع قومي » خاص من قبل دولة إسرائيل، بالإضافة إلى حل الملفات ٤٨ "التي من منظورهم، تعنى بالمشكلات التي نشأت كنتاج مباشر لحرب الاستقلال. يتضمن ذلك

بالإضافة إلى إثارة شبح "التهجير" مرة أخرى كجزء من القاموس السياسي.

٢ - تختلف الخصائص الحاكمة للدولة الفلسطينية في "الأراضي" جنزياً عما تعود عليه عرب إسرائيل، على الرغم من شكاواهم الحادة من إسرائيل وعلى ذلك، فإن أية معالجة جادة لعلاقاتهم مع دولة فلسطينية ستتطلب بالضرورة مقارنة تلك الدولة بإسرائيل، الأمر الذي يمكنه أن يضعف الفلسطينيين حالياً، وهو الشيء الذي لا يرغب عرب إسرائيل في القيام به.

في مقابل تلك الخلفية، أوجدت "عملية أوصلو" بهدفها النهائي إنشاء دولة فلسطينية، قللاً متزايداً داخل الدوائر السياسية الإسرائيلية - العربية من أن إسرائيل ستترك، بالنظر إلى تأسيس تلك الدولة كحل للمشكلة الفلسطينية، عرب إسرائيل مهمشين. وكان هذا الشعور هو الكامن وراء انشغال عرب إسرائيل المتزايد بقضايا الوضع القومي في مواجهة إسرائيل، و "بملفات ٤٨" وفي هذا السياق، سيطر على النقاش السياسي المطالبة بتحويل إسرائيل إلى "دولة لكل مواطنيها" وإبطال طابعها اليهودي والصهيوني. مثل تلك الحالة ستعترف بعرب إسرائيل كأقلية قومية، مع كل ما لذلك من مضامين متوقعة، مؤسسية وعملية، كما سيتم تفصيله لاحقاً.

وسيكون منطقياً، في أعقاب "اضطرابات أكتوبر" والتأسيس النهائي لدولة فلسطينية، افتراض أن هذا المطالب سينمو بشكل أقوى بحيث سينظر إليه باعتباره الحل المرغوب لتسوية المشكلة السياسية - القومية لعرب إسرائيل، وسيترادف مع المطالبة بوضع مدني متساو وتصحيح عدم المساواة الناشئة عن الحرمان والإهمال في مجالات الاقتصاد، والبنية الأساسية وغيرها. وكموقف احتياطي، فإن عرب إسرائيل سيطالبون باعتراف تشريعي بهم كأقلية قومية في إطار "الدولة اليهودية الديمقراطية". وفي هذا الصدد، يعرض بعض عرب إسرائيل لاتفاقات حقوق إنسان دولية مختلفة تتعلق بحقوق أقليات من "السكان الأصليين" كنماذج. وسيستتبع ذلك الاعتراف بالأقلية القومية الفلسطينية في إسرائيل كجماعة ذات هوية متفردة استناداً لاعتبارات التاريخ واللغة والثقافة، وحقوقهم في الحفاظ على ذلك على المستويين العام والفردى، كما سيتضمن الالتزام بإشراك الأقلية في أي قرار يكون له تأثير عليها وحقوقهم في الانتظام سياسياً على أساس هويتهم الجماعية. وسيكونوا مخولين الاحتفاظ بالاتصال بالبلد "الأصلي" للأقلية (الدولة الفلسطينية المستقبلية) وبدول وأطراف أخرى خارج إسرائيل. وستلتزم حكومة الأغلبية بتثبيت حقوق الأقلية في تشريع خاص وضمان حقوقهم في

الموارد الطبيعية الموجودة بالمناطق التي تمثل فيها أغلبية وإعادة الأراضي والمواقع التاريخية للأقلية. وبنفس المنطق، يوجد حالياً ميل متزايد لدى الإسرائيليين العرب لمخاطبة الهيئات الدولية لاكتساب الدعم لمطالبهم في هذا الصدد وبشكل متعارف، فمن المحتمل أن يسحب تأسيس الدولة الفلسطينية البساط من تحت هذه المطالب ومن المحتمل أن يحاج الجمهور اليهودي بأنه مثلما تحققت الحقوق القومية للشعب اليهودي بمجرد تأسيس الدولة اليهودية، فإن الوفاء بالحقوق القومية للفلسطينيين يتم من خلال تأسيس دولة فلسطينية في "الأراضي". وبهذا المنطق، يكون الفلسطينيون المقيمون في إسرائيل مخولين حقوق مواطنة كاملة كأفراد، ولكن ليس كجماعة. ويتم التعبير عن القلق من إثارة مثل تلك الدعاوى من قبل عناصر من الجمهور اليهودي من خلال مقابلة لعزمي بشارة أحد المؤيدين لمطلب "دولة لكل مواطنيها" مع جريدة نيويورك تايمز New York Times (١٠ سبتمبر ٢٠٠٠).

ومن منظور عملي، سيجبر تأسيس الدولة الفلسطينية إسرائيل على البحث عن حلول سريعة لمجموعة من القضايا، كما يلي:

١ - قضية الفصل المادي بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين. اختفت طوال العقود الثلاثة الماضية الحدود بين إسرائيل ويهودا و السامرا، على الأقل عملياً، من منظور عرب إسرائيل. وخلال تلك الفترة، تطور نظام متعدد الجوانب من العلاقات الأسرية، والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، بل وبدرجة ما - السياسية بين عرب إسرائيل والفلسطينيين في يهودا والسامرا. نمت علاقات مشابهة أيضاً بين عرب إسرائيل وفلسطيني قطاع غزة، وإن كانت بدرجة أقل بكثير، بسبب البعد النسبي لغزة عن المراكز السكانية الرئيسية لعرب إسرائيل، والاعلاقات التي كانت غزة عرضة لهل طوال تلك السنوات وحقيقة كون غزة معزولة مادياً عن إسرائيل وسيكون على أي نظام تبتكره إسرائيل لفصل نفسها عن الدولة الفلسطينية توفير حل يتيح لعرب إسرائيل حرية الحركة لدخول الدولة الفلسطينية وسيسبب الفشل في توفير مثل تلك الحرية للحركة استياء بين عرب إسرائيل، مولداً توترات بينهم وبين السلطات ومنتجاً لعبور غير قانوني واسع النطاق للحدود.

٢ - طبيعة العلاقات السياسية التي سيتم تطويرها بين عرب إسرائيل والدولة الفلسطينية. احتفظت المستويات العليا من عرب إسرائيل بصلات منتظمة مع المستويات العليا للسلطة الفلسطينية ومنتظمة التحرير

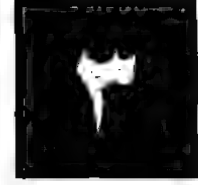
الفلسطينية، فكانت تقدم التقييمات السياسية، وتعبر عن الدعم العام للمواقف السياسية الفلسطينية وتعمل كلوبي للقضية الفلسطينية داخل إسرائيل. في نفس الوقت، أظهر القادة السياسيون لعرب إسرائيل استقلالهم عن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في كل المسائل ذات الصلة بأجندتهم السياسية الداخلية. على سبيل المثال فقد قاوموا بشكل مستمر المحاولات الملحة لعرفات ومسؤولين كبار آخرين في منظمة التحرير الفلسطينية لدفعهم إلى خوض المعركة الانتخابية للكنيست كقائمة عربية موحدة بهدف زيادة تأثيرهم في إطار النظام السياسي الإسرائيلي. وبالمثل، فقد أحجموا عن الاستجابة لمطالب بعض الجماعات الفلسطينية بالمبادرة باحتجاجات عنيفة داخل إسرائيل بهدف الضغط عليها لتغيير سياساتها تجاه الفلسطينيين. ولم يأت هذا الضغط عادة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية واللذين كانتا مدركتين، بوضوح، للوضع الدقيق للعرب في إسرائيل. وكما هو معلوم فإن "اضطرابات أكتوبر" بين عرب إسرائيل لم تنفجر كنتيجة لأية مبادرة من جانب السلطة الفلسطينية. في هذا السياق، فإن السؤال الذي يبرز هو إلى أي مدى سيغير تأسيس دولة فلسطينية هذا النموذج السلوكي. على سبيل المثال، هل سيؤدي التضخم المتوقع لنضال عرب إسرائيل لتغيير وضعهم القومي عقب تأسيس دولة فلسطينية إلى دفع قيادتهم إلى الالتجاء لتلك الدولة طلباً للمساندة؟ فيمكنهم، مثلاً، المطالبة بأن تساعد الدولة الفلسطينية في توليد ضغط دولي وعربي على إسرائيل للرضوخ لمطالب الأقلية الإسرائيلية العربية، أو تقرر المشاركة في الدعوة بالقيام باحتجاجات عنيفة ضد السلطات الإسرائيلية في نفس الوقت، هناك سؤال حول ما إذا كانت القيادة المستقبلية لدولة فلسطينية ستحتفظ بنفس الاحتراس الذي تظهره السلطة الفلسطينية حالياً إذا لم يحدث ذلك، فمن المحتمل أن تأخذ المشكلات البسيطة بعداً جديداً في إطار المثلث المعقد: إسرائيل - عرب إسرائيل - الدولة الفلسطينية. ويتمثل نموذج هذا التعقيد في رفض الدولة

الفلسطينية أن تسلم لإسرائيل عربياً من إسرائيل متهم بانتهاكات للأمن. يظهر مثل هذا السيناريو الحاجة، من وجهة نظر إسرائيل، أن تؤسس تفاهات محددة مع كلا من الدولة الفلسطينية وعرب إسرائيل حول ما هو غير مقبول في مجال العلاقات السياسية بين تلك الأطراف. ٢ - ردود الفعل المحتملة بين الجمهور اليهودي في مواجهة المطالب القومية لعرب إسرائيل. مثلما تم تفصيله آنفاً، يمكن لتأسيس الدولة الفلسطينية أن يثير معارضة الجمهور اليهودي الإسرائيلي لمطالب عرب إسرائيل ويضعف تسامحه تجاهها. تزايد نقص التسامح هذا بالفعل في أعقاب "اضطرابات أكتوبر". ومن المحتمل أن تثير عناصر سياسية يهودية مختلفة من جديد مسألة شرعية "الصوت العربي" في الأمور الحيوية بالنسبة لإسرائيل، وي طرحون موضع التساؤل مرة أخرى ولاء الإسرائيليين العرب للدولة. ومن جانبهم، يمكن أن يستجيب عرب إسرائيل بالتوجه نحو الدولة الفلسطينية، ودول عربية أخرى، والمجتمع الدولي طلباً للمساعدة. في مثل تلك الحالات، يمكن للمرء أن يتوقع أن تثير القضية جدلاً عاماً في إسرائيل يكون جزءاً من مناقشة أكبر حول الطبيعة المستقبلية لدولة إسرائيل في عمومها. أولاً وقبل كل شيء، سيكون من الضروري الاحتراس ألا يتطور هذا الخلاف ويصل إلى مرحلة العنف. وفي هذا السياق سيكون لزاماً على حكومة إسرائيل وضع القواعد والأطر لتسوية النزاعات وإدارة الجدل، هذا بدون المساس بجهود إقرار حقوق مواطنة كاملة للسكان العرب وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

وكخلاصة فقد أدت عملية أوصلو وسيرها المحتوم نحو تأسيس دولة فلسطينية مستقلة إلى ازدياد اهتمام المستويات السياسية الإسرائيلية العربية بوضعهم الخاص داخل إسرائيل وفي تلك المرحلة، يبدو أن النقاش المسيطر هو المتعلق بالمطالبة باعتراف رسمي بوضعهم "كأقلية قومية" مع بعض الخصائص المتعلقة بالحكم الذاتي الإقليمي. بعبارة أخرى تحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية.

ميراث كلينتون في الشرق الأوسط (١٩٩٣ - ٢٠٠٠) - دروس أولية-

أبراهام بن زيفي ... Abraham Ben-Zvi
دورية التقييم الإستراتيجي ... Strategic Assessment
العدد ٣ نوفمبر ٢٠٠٠ ... Vol. 3, No.3 November 2000



إعداد: أكرم الفضي

إسرائيل وجيرانها العرب، فقد كان من الممكن أن تتصاعد أية أزمة في المجال العربي-الإسرائيلي بسهولة وبسرعة، بل وانتقالها من مجرد أزمة إقليمية إلى أزمة عالمية، من هنا كان سعى الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى تهدئة الموقف، وهو الأمر الذي ساهم فيه إدراك واشنطن أن حل الصراع العربي الاسرائيلي سوف يزيل العقبة الرئيسية التي تحول دون التعاون الاستراتيجي بين أمريكا والعالم العربي.

أدى انهيار الإمبراطورية السوفيتية ونهاية الحرب الباردة إلى تغيرات هامة في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للسياسة الأمريكية، حيث اختفى الاتحاد السوفيتي الذي ظل لعقود طويلة يمد الأنظمة العربية بالدعم السياسي والاقتصادي والعسكري مما وسع لحد كبير هامش المناورة الأمريكية وحرية اختيار طريقة التعامل مع المنطقة، وقد تجسدت هذه الفعالية في قدرة إدارة بوش على دعم تحالف استراتيجي واسع ضد العراق في حرب الخليج عام ١٩٩١ وعقد مؤتمر السلام في مدريد في العام التالي، وموافقة سوريا التي قاطعت من قبل مؤتمر جنيف في ديسمبر ١٩٧٣، على المشاركة في هذا الواقع الجديد.

بعد عقد مؤتمر مدريد بعام واحد، استطاع المرشح الديمقراطي "بيل كلينتون" أن يهزم الرئيس الجمهوري "جورج بوش" في انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر ١٩٩٢، ومع انتهاء فترة رئاسة كلينتون الثانية والأخيرة، بعد ثماني سنوات قضاهما في البيت الأبيض -من يناير ١٩٩٣ إلى يناير ٢٠٠١، يصبح من الضروري تقييم ميراث كلينتون في الشرق الأوسط، وهو التقييم الذي يطرح في سياق الإجابة على عدد من الأسئلة، ألا وهي: هل أتاحت الهيمنة على النظام العالمي لإدارة كلينتون زيادة فرص الدبلوماسية الأمريكية في التدخل في المنطقة؟ وما هي السمات الأساسية

الحرب الباردة والشرق الأوسط

صاغ نظام الثنائية القطبية -الذي استمر ما يقرب من أربعين عاماً- السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي اختلف جذرياً في بداية التسعينيات، حيث واجه الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" عندما دخل البيت الأبيض في العشرين من يناير ١٩٩٣ نظام عالمي مختلف كيفياً من حيث الهيكل والسمات وقواعد اللعبة عن ذلك النظام التي غربت شمسها مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وهو النظام الذي جعل مهندس السياسة الخارجية الأمريكية ينظرون للأزمات والأحداث الدولية، بغض النظر عن مكانها أو أهميتها، على أنها جزء من المخطط السوفيتي لإخلال التوازن العالمي للقوة وبالتالي تهديد الأمن الأمريكي، مما يجعلها تؤثر ألياً على المصالح الأمريكية، ومن هنا كان إدراك القائمين على صياغة الدبلوماسية الأمريكية خلال سنوات الحرب الباردة للحاجة للوقوف بحزم أمام أية محاولة للتجاوز من قبل الاتحاد السوفيتي، بغض النظر عن موقعها أو أهميتها.

أدرك الرؤساء الأمريكيون -منذ نهاية الحرب العالمية الثانية- أهمية منطقة الشرق الأوسط الجيوسياسية وأهمية مصادر النفط لأوروبا الغربية، مما جعل المنطقة تتبوأ مركزاً متقدماً في جهودهم الخاصة باحتواء ومنع التدخل السوفيتي بها، حيث سعت الإدارة الأمريكية في البداية لضم قوى إقليمية كبرى في المنطقة، وعلى رأسها مصر والعراق، للدائرة الأمريكية، عبر مداهم بالدعم العسكري والاقتصادي.

هذه المهمة الخاصة باحتواء التوسع السوفيتي في الشرق الأوسط، جعلت الدبلوماسية الأمريكية -خلال الحرب الباردة- تنظر بقلق لاحتتمال تصاعد الأحداث في المنطقة، خاصة في ظل كونها أحد أهم ساحات التسابق بين القوتين العظميين، وهو القلق الذي ضاعفه سباق التسلح المحموم بين

لحقيقة كلينتون؟ وما هو اختلاف إدارته في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط عن الإدارات السابقة التي كانت تعمل في ظل الحرب الباردة؟

• الإدارة الأمريكية وإسرائيل: الحليف الاستراتيجي:

خلال السنوات الأولى من الحرب الباردة، رغبت الولايات المتحدة في خلق تحالف واسع مع العرب، وهو ما قاد واشنطن لتبني موقف متحفظ بدرجة عالية مع إسرائيل، حيث رفضت -حتى عام ١٩٦٢- بيع أسلحة إلى إسرائيل، أو إنشاء روابط استراتيجية وثيقة مع الحكومة الإسرائيلية، وذلك خشية من أن أية جهود لجعل إسرائيل حليف استراتيجي للولايات المتحدة، سوف يؤدي بالفاعلين العرب الرئيسيين إلى الاتجاه إلى الكتلة الشرقية، مما يعرض كل المحاولات الأمريكية لاحتواء النفوذ السوفيتي في المنطقة للخطر، كما أخذت الولايات المتحدة جانب العرب في العديد من القضايا، خاصة وضعية القدس والاستراتيجية الإسرائيلية الخاصة بالغارات الانتقامية، بل كانت تلجأ من آن لآخر إلى سلاح التهديد بالعقوبات الاقتصادية والدبلوماسية في مواجهة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، واختفاء مظلة الدعم السوفيتي لقوى إقليمية مثل سوريا، استمرت الولايات المتحدة في رؤية إسرائيل كمسئول استراتيجي عن مصالحها في المنطقة، بل إن الروابط الاستراتيجية بين واشنطن وتل أبيب، خلال فترة وجود كلينتون في البيت الأبيض شهدت العديد من التطورات الإيجابية، ليس فقط عبر التعاون العسكري وتطوير النظم المضادة للصواريخ، بل أيضاً بتوقيع الولايات المتحدة وإسرائيل لاتفاق للتعاون الاستراتيجي، والذي تزامن مع توقيع اتفاق واي ريفر في أكتوبر ١٩٩٨، وصمم لتدعيم القدرات الدفاعية الإسرائيلية، وخاصة تلك الموجهة ضد تهديد الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل.

ومن اللافت للنظر هنا، أنه حتى خلال فترة وجود نتنياهو في رئاسة الحكومة الإسرائيلية، والتي شهدت توتراً في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، استمرت الولايات المتحدة في تقوية استراتيجية الردع الإسرائيلية في مواجهة التهديدات غير التقليدية، وخاصة من إيران كما استمرت الروابط الاستراتيجية بين البلدين.

• إدارة كلينتون وعملية السلام: تكتيكات الوسيط:

سمح غياب التهديد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، لإدارة كلينتون أن تتعامل بهدوء نسبي مع مظاهر الصراع العربي الإسرائيلي، ومخاطر تصعيد الأزمات الإقليمية وتهديدها للصراع الدولي، فقد أصبحت نخبة واشنطن أقل اهتماماً، في ظل وضعية ما بعد الحرب الباردة، باستمرار التسوية أو زيادة التوتر سواء في المجال الإسرائيلي-الفلسطيني أو المجال الإسرائيلي-السوري.

وهو ما لا ينفي استمرار التسوية الإقليمية كهدف منشود، ولكن ليس كهدف مركزي، له أهمية مطلقة يتم الوصول إليه بغض النظر عن التكاليف والمخاطر التي تتحملها الدبلوماسية الأمريكية. فلم يعد ينظر للجبهة العربية الإسرائيلية، كم منطقة

ذات حساسية خاصة مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، مما دفع كلينتون لعدم تبني مواقف أكثر حسماً تجاه الملف العربي الإسرائيلي، مع عدم انتهاء التدخل الأمريكي. وقد ظهر ذلك بوضوح خلال فترة تولي "نتنياهو" لرئاسة الحكومة الإسرائيلية، واستمرار جمود المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية الخاصة بإعادة الانتشار الإسرائيلي الثاني في الضفة الغربية، وهو الجمود الذي ساهم في تراجع قدرة الولايات المتحدة على تكوين تحالف إقليمي ضد العراق في ١٩٩٨، رغم ذلك ظلت الإدارة الأمريكية متمسكة بالطرح الخاص بعدم التدخل بشكل متعسف في عملية التسوية، واستمرارها في تفضيل سياسة "الجزرة" التي تقوم على تقديم الحوافز والوعود عن سياسة "العصا" القائمة على إبراز التحذيرات والتهديدات والعقوبات. كما استمرت في تبني نظرية "النضوج" (والتي تقوم على أن التسوية المستقرة والفعالة تقوم على رغبة الأطراف الفاعلة)، بل تعاملت بنوع من الهدوء مع السياسات والممارسات الإسرائيلية، مثل القرار الإسرائيلي في ١٩٩٦ بفتح نفق المدينة القديمة، واستمرار تأجيل المفاوضات الخاصة بإعادة الانتشار الثاني، وتحالف نتنياهو مع معارضي كلينتون في الداخل، وقراره من طرف واحد بوقف تنفيذ اتفاق واي.

على الرغم من أن هذه القرارات والتحركات أغضبت الرئيس كلينتون ومساعديه المسؤولين عن السياسة الخارجية، إلا أنه لم يرقم بأي إجراءات تأديبية تجاه إسرائيل، مثل تلك الإجراءات التي تبناها الرؤساء ايزنهاور وفورد وريجان في العقود السابقة تحت ظروف دولية وإقليمية مختلفة.

لا يمكن قصر تفسير إحجام الرئيس الأمريكي عن تبني تكتيكات تدخلية عنيفة أو عقابية من أجل تعديل الموقف الإسرائيلي، على اختفاء الاتحاد السوفيتي من المشهد السياسي الدولي، كقوة عظمى لها مصالح في التدخل في الصراع العربي الإسرائيلي، فهناك أيضاً القيود الداخلية، وعلى رأسها الدعم غير المشروط من الكونجرس الأمريكي لإسرائيل، والذي حدد أفق تعامل الإدارة الأمريكية مع إسرائيل، فقد أظهر الخطاب الذي قدمه ٨١ سيناتورا أمريكياً في أبريل ١٩٩٨ لوزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، والذي طالبوا فيه بعدم الضغط على إسرائيل، أنه على الرغم من اتساع فجوة الخلاف بين القيادات اليهودية الأمريكية حول سياسة السلام الإسرائيلية (والتي ظهرت بشكل خاص في الفترة من يونيو ١٩٩٦-مايو ١٩٩٩)، فإن الكونجرس الأمريكي استمر في وظيفته كحصن الدفاع عن إسرائيل، خلال فترة كلينتون، وهي الوظيفة التي تقوم على تقييد الإدارة الأمريكية ومنعها من تبني تكتيكات تفاوضية قسرية في مواجهة إسرائيل، الاستثناء الوحيد هنا، كان في دعم الكونجرس للإدارة الأمريكية في أزمة الفالكون في سنة ٢٠٠٠، (صفقة الأسلحة الإسرائيلية - الصينية).

هكذا استمر السلوك الأمريكي الخاص بعدم استخدام وسائل تعسفية في دفع الحكومة الإسرائيلية أو الأطراف الأخرى في مفاوضات السلام، وقد استمر هذا السلوك حتى

مع اندلاع العنف في الضفة الغربية في خريف ٢٠٠٠، حيث امتنع الرئيس الأمريكي عن استخدام عصا العقوبات أو التهديدات في المفاوضات التي جرت بين الإسرائيليين والفلسطينيين في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٠، بل على العكس ساد نموذج سلوك الوسيط، القائم على أن تقديم الحوافز للأطراف هو الوسيلة الأكثر فاعلية والأقل تكلفة من أجل التوصل للسلام في المنطقة وهو ما تجلى في الضمانات التي قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية كجزء متمم لاتفاقية الخليل في يناير ١٩٩٧، والدور الذي أنيط بجهاز المخابرات الأمريكية (CIA)، كمراقب في القضايا الأمنية الخاصة باتفاق واي، والمساعدات الخاصة التي قدمتها الولايات المتحدة للطرفين، والتي ارتبطت بالاتفاقية، واتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل والتي اكتملت في أكتوبر ١٩٩٨ مع اتفاقية واي.

فعلى النقيض من قرار الرئيس الأمريكي "جورج بوش"، في فبراير ١٩٩٢، الخاص بربط طلب إسرائيل لضمان قروض قيمتها ١٠ مليارات دولار لتوطين المهاجرين، بتجميد بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، تجنبت إدارة كلينتون استخدام الوسائل والتكتيكات القسرية في جهودها الخاصة بدفع التسوية الإقليمية.

• إدارة كلينتون والشرق الأوسط:

كانت الدوافع الرئيسية وراء جهود الولايات المتحدة - خلال الحرب الباردة - الخاصة بصنع السلام في الشرق الأوسط، تنبع من رغبة واشنطن في تجنب أية مواجهة مع الاتحاد السوفيتي في المنطقة أو مواجهة أزمة وقود جديدة، وهو ما عكسته المفاوضات المكثفة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي كيسينجر في الفترة من أكتوبر ١٩٧٣ - سبتمبر ١٩٧٥، إلا أن اختفاء هذه الدوافع، لم يمنع الرئيس كلينتون من التدخل بشكل مباشر في المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، في نهاية ١٩٩٦ وبداية ١٩٩٧، والتي أسفرت عن اتفاقية الخليل في يناير ١٩٩٧، وتدخله نتيجة طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بتكثيف الولايات المتحدة لجهودها بعد اندلاع أعمال العنف نتيجة فتح نفق المدينة القديمة.

ولكن على العكس من مبادرات صنع السلام مثل خطة روجرز في ديسمبر ١٩٦٩ أو خطة ريجان في سبتمبر ١٩٨٢ والتي صنعت في واشنطن، فإن إدارة كلينتون، خاصة في سنواتها الأولى، تميزت بالرغبة في ترك المبادرات الدبلوماسية للأطراف الإقليمية في المنطقة، بينما يقتصر دور الإدارة الأمريكية على مساعدة الأطراف في تخطي عقبات الوصول للسلام عبر توفير الضمانات والتعويضات، كما تجنبت الإدارة الأمريكية، خلال العقد الأخير تدشين خطط أحادية الجانب لتشكيل أو دفع عجلة السلام. فعلى الرغم من تقييمها السلبي للموقف الفلسطيني خلال قمة كامب ديفيد الثانية (يوليو ٢٠٠٠)، والذي وصفته بأنه كان جامداً وغير متعاون، فإن الإدارة الأمريكية في صيف ٢٠٠٠ لم تقم بأية إجراءات عقابية ضد السلطة الفلسطينية، على عكس الوضع

في حقبة الحرب الباردة التي كانت تقود مهندسي الدبلوماسية الأمريكية إلى اتباع تكتيكات تتسم بالعنف حتى يمكنها السيطرة على مخاطر التصعيد، وهو ما يؤكد السلوك الذي تتبعه الإدارة الأمريكية الخاص بمساعدة الأطراف الداخلة في العملية بدون فرض تفصيلاتها وأولوياتها، هذا النموذج غير القسري استمر حتى خلال فترة العنف الذي اندلع في سبتمبر ٢٠٠٠ وهدد بانهيار إطار أوصلو التفاوضي.

• الرئيس كلينتون والخليج: نهاية الاحتواء المزيج:

بينما اتسم السلوك الأمريكي تجاه المجال العربي - الإسرائيلي بالهتوء، كانت الصورة مختلفة تماماً بالنسبة لمنطقة الخليج، حيث استمرت إدارة كلينتون في تبني استراتيجية الاحتواء المزيج لكل من العراق وإيران، وهي الاستراتيجية التي نبعت من رغبة الولايات المتحدة في حماية الأنظمة الصديقة في الخليج، التي تؤمن تدفق النفط من الخليج، من أي عنوان إيراني أو عراقي، وهو ما دعا الولايات المتحدة إلى الحفاظ على وجودها العسكري في الخليج وتوفير السلاح لدول مجلس التعاون الخليجي وخاصة الكويت وعمان، وقد تمت تقوية سياسة الاحتواء هذه، عبر المساعدات الاقتصادية والعسكرية المباشرة والتي صممت لدعم قدرة دول مجلس التعاون الخليجي الدفاعية في مواجهة أي تهديد خارجي والحفاظ على التوازن الإقليمي للقوة.

على الرغم من هذه الإستراتيجية الثابتة لإدارة كلينتون، فإن هناك العديد من التغيرات الهامة للدبلوماسية الأمريكية حدثت بعد صعود خاتمي للسلطة في إيران، حيث سعت الولايات المتحدة لتقوية القوى الداخلية والأجنبية داخل النظام الإيراني، التي ترغب في فتح حوار مع الولايات المتحدة، والتي تدعم عملية التحديث الداخلي، وهو ما دفع إدارة كلينتون، منذ ١٩٩٨، إلى الدخول في مفاوضات غير مباشرة مع نظام خاتمي، وفي هذا الإطار تفاضت عن استمرار نقل تكنولوجيا الصواريخ الباليستية من روسيا إلى إيران، وفي يناير ٢٠٠٠، قررت الإدارة الأمريكية رفع الحظر المفروض - من حوالي عقدين - على الواردات الإيرانية، وهو ما دعم سياسة "الجزرة" على حساب سياسة "العصا" في التعامل مع إيران منذ ١٩٩٨، لإحداث تغييرات على صعيد السياسة الخارجية والداخلية للنظام الإيراني. كما شهد العام الماضي انخفاض لجوء الولايات المتحدة للقوة العسكرية في مواجهة العراق.

هذه التغيرات في السلوك الأمريكي تجاه كل من إيران والعراق، يفسره العديدون، بوجود قيود داخلية متمثلة في انصراف اهتمام الرأي العام الأمريكي عن القضايا الخارجية، إلى جانب القيود الخارجية المتمثلة في تدخل روسيا مؤخراً وتنشيطها لسياساتها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، وأخيراً عدم وجود تهديد فعلي وعاجل للاستقرار العالمي، مما جعل الإدارة الأمريكية، تفقد كل من الحافز وهامش المناورة في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يطرح إمكانية استمرار هذا النمط من السلوك في الإدارة الأمريكية الجديدة.



قطار الذهب

ملحق هارتس ١٧/١١/١٩٩٧ تحقيق بقلم: داليا كاريل

الألماني بفراנקفورت. لم تصلنا معلومات دقيقة عن قيمة الممتلكات اليهودية التي كانت في القطار الذي ضبط إلى جوار ساليسبورج. يرى د. ناحوم جولدمان أن القطار كان يحوي حوالي ٥٠ صندوقاً من سبائك الذهب، وما يقرب من ٥٠ صندوقاً مليئة بالعملات الذهبية وما يقرب من ٢٠ صندوقاً من المجوهرات وحوالي ١٠٠ عمل فني وحوالي ٥٠٠٠ سجادة أثرية، و١٥٦٠ صندوقاً تحتوى على أدوات فضية، وأدوات من الخزف، ومجموعات من الطوابع، والقرو، وآلات التصوير وأدوات الطقوس الدينية. كتب جولدمان إلى وزير الخارجية الأمريكي أن الضباط الأمريكيون في ساليسبورج قدروا الممتلكات بخمسين مليون دولار (حسب تقدير القسم الاقتصادي في البنك القومي يعادل هذا المبلغ حالياً ٤٥٠ مليون دولار). بعد مدة اتضح أن جزءاً من الممتلكات التي وضعت في القطار لم يصل إلى مخزن ساليسبورج، حيث تم نقل ٨ عربات من بين عرباته الأربع والعشرين التي خرجت من بودابست إلى منطقة الاحتلال الفرنسي نمسا.

حين علم جدعون رفائيل بأمر القطار طالبت سلطات المجر الشيوعية الولايات المتحدة أن تعيد إليهم الممتلكات المجرية المسلوقة التي تم الاحتفاظ بها في فراנקفورت. لم يتعجل الأمريكيون بالقيام بهذا الأمر. وقعت الوكالة اليهودية والمجر الشيوعية في نفس المشكلة إذن! وهي التوصل إلى تحرير الممتلكات التي نقلها الحلفاء إلى منطقة الاحتلال.

قررت الوكالة العمل على مسارين: أولاً، إقناع السلطات الأمريكية بتحرير شحنة القطار الذي ضبط إلى جوار ساليسبورج المجرية واستخدام المال في تعويض المتضررين من النظام النازي. من ناحية أخرى، إقناع المجرين بالإعلان عن التنازل عن هذه الممتلكات «لقد كانت تلك أمتعة قيمة تخص يهود مجريين، غير أنه من الناحية القانونية الرسمية كان من المقرر أن تعود هذه الممتلكات إلى الدولة التي سلبت منها أي المجر».

في أكتوبر عام ١٩٤٥ تم تكليف جدعون رفائيل الذي كان ممثل القسم السياسي في المنظمة اليهودية ببعض المهام، وكانت المهمة التي أقيمت على كاهله آنذاك اقتفاء أثر الممتلكات التي سلبت من اليهود. كان اسم رفائيل وقتها روبير، وكان يعيش في فيينا وبفضل علاقاته بالاستخبارات البريطانية حصل على تصريح بارتداء زي ضابط بريطاني برتبة مقدم واستطاع التحرك في أوروبا بحرية نسبية. سمع رفائيل في فيينا من ضابط أمريكي يهودي أنه قبل عدة أشهر تم ضبط قطار محمل بأمتعة قيمة سلبت من يهود المجر في منطقة الاحتلال الأمريكي بجوار ساليسبورج.

يحكي رفائيل قائلاً: «قالت الشائعة أنها كانت شحنة هائلة. فقممت بالسفر إلى ساليسبورج واتضح أن القصة حقيقية. بالفعل قام الأمريكيون في مايو ١٩٤٥ بضبط قطار البضاعة المكون من أربع وعشرين عربة محملة بالأمتعة القيمة المصادرة من يهود المجر إلى جوار ساليسبورج. أجرى تحقيق مع مدير الشحنة فقال للأمريكيين أن هذه الممتلكات كانت تخص اليهود. اتضح لي أيضاً أن الشحنة قد أفرغت من القطار وحفظت بسرية في مخزن تحت إشراف الجيش الأمريكي».

تم جمع هذه الممتلكات عام ١٩٤٤ حين تقلد حزب "صليب السهم" الحكم في المجر وهو حزب مؤيد للنازية برئاسة برنتس سالاشي. قبل أن تتم إبادة يهود المجر صدرت لهم الأوامر بتسليم ما في حوزتهم من الأمتعة القيمة لقطار الذهب بما في ذلك المجوهرات والساعات والأدوات الفضية. حين اقتربت قوات الجيش الأحمر من بودابست تم جمع الممتلكات في صناديق ورفعت فوق قطار بضاعة وأرسلت إلى النمسا. لم يتصرف سالاشي هكذا مع الممتلكات اليهودية فقط، حيث نقل إلى ألمانيا في قطارات أخرى محتويات مصانع كاملة وكذلك الذهب والفضة اللذين احتفظ بهما في البنك المركزي في الدولة، بما في ذلك ذهب الحكومة الذي كان يزن حوالي ثلاثين طناً. تم الاحتفاظ بشحنة الذهب في البنك المركزي

صفقة مع راكوشى:

ذهب جدعون رفائيل إذن إلى بودابست. «كانت المدينة مدمرة، لم تبق على الدانوب سوى أطلال الجسور. بحثت عن الشخص الذي يجب لقاءه فقالوا لي أن شخصاً واحداً فقط يستطيع أن يرتب لي الأمر وهو ماتياس راكوشى زعيم الحزب الشيوعي ونائب رئيس الوزراء». تطوع بترتيب اللقاء اليهود الذين كانوا يعرفون راكوشى منذ عصر نشاط المنظمات السرية. في الثامنة صباحاً كنت أقف في مقر الحزب الذي كان جنود سوفيت مسلحين يحرسونه جيداً. رافقني هناك أحد أفراد المنظمات السرية السابقين وكان من المقرر أن يقوم بالترجمة مدخلنا حجرة راكوشى في رفقة جنديين روسيين مسلحين بطبقات وسمعتنا خشخشة ورقة وصوت إغلاق درج وراء المكتب انتصب راكوشى الذي كان معروفاً أنه من أتباع ستالين المتشددين، وكان في ذلك الوقت يناهز الستين. كان من الصعب عدم ملاحظة الرائحة النفاذة التي ملأت الحجرة. اقترب ماتياس راكوشى منا واستقبلنا بمصافحة حارة. «سأل بأي لغة نتحدث؟ فأجبت أنني أتحدث الإنجليزية والألمانية والفرنسية. ابتسم راكوشى وقال: «لقد تخصصت في هذه اللغات خلال سنواتي الطويلة في السجون». في النهاية تحدثنا الألمانية بناءً على اختياره. في بداية حديثي عرضت عليه أن تعين حكومة المجر لجنة تضم ممثلين عن المنظمات اليهودية وتعاون هذه اللجنة الوكالة اليهودية في التوصل إلى تحرير الممتلكات اليهودية المحفوظة في ساليسبورج. أنصت راكوشى باهتمام وأشار على الفور إلى أن قطار الذهب جزء صغير من الممتلكات التي تم إخراجها من المجر وقام الأمريكيون بضبطها. قام بإحصاء قائمة طويلة من المصانع وسفن الدانوب والأوتوبيسات وخص بالذكر ثلاثين طناً من الذهب. بعد ذلك سألتني إن كنت أصدق أن الحكومة الأمريكية سوف تسلم الوكالة اليهودية ممتلكات يهود المجر المصادرة، في حالة ما تعلن الحكومة المجرية التصديق على هذا. قلت له أنني أمل بشدة أن يحدث ذلك. «والآن حانت اللحظة الحاسمة. استهل رفائيل قائلاً، ستعلن الحكومة المجرية أنها متنازلة عن ممتلكات اليهود لصالح لاجئي الحرب من المجر والنول المجاورة قبل أن يضيف ويبرر اقتراحه قاطعه راكوشى وقال: «إن لكم تأثير على يهود الولايات المتحدة، ويستطيع يهود الولايات المتحدة التأثير على الحكومة الأمريكية لتعيد للمجر ممتلكاتها وسوف نتنازل نحن بالطبع من أجل الشعب اليهودي عن حقوقنا في هذه الممتلكات».

وعد رفائيل راكوشى بأن زعامة الوكالة اليهودية سوف تبذل أقصى ما في وسعها لمساعدة المجر في الحصول على ممتلكاتها. واقترح أن تقوم حكومة المجر بتفويض الوكالة اليهودية «كتابة» للاهتمام بتحرير ممتلكات قطار الذهب. تحفظ راكوشى من حيث الشكل فقط، فلم يكن مريحاً بالنسبة له أن يوجه خطاباً رسمياً إلى الوكالة اليهودية باعتبارها هيئة صهيونية. اقترح بدلاً من هذا أن تعطي الحكومة المجرية خطاباً شخصياً لجدعون روبير يفوضه لمعالجة هذا الموضوع. بعد مساومة قصيرة وصلنا إلى حل وسط. في حضوري

اتصل راكوشى برئيس وزراء المجر وبدأ يتحدث معه أو قل أمره، في حين كان المترجم يقوم بترجمة فورية لكلامه. قال إن في مكتبه مندوب عن الشعب اليهودي وأنه قرر التنازل عن الممتلكات اليهودية. يجب أن نصدر على الفور خطاباً رسمياً بتوقيع الحكومة يعلن أن الحكومة المجرية متنازلة عن الممتلكات اليهودية لصالح... هنا تردد لحظة وقال إن الخطاب سوف يوجه إلى إدارة الوكالة اليهودية عن طريق جدعون روبير. في هذه النقطة قطع راكوشى الكلمة أحادية الجانب مع رئيس الوزراء وسألني متى أفكر في ترك المجر. قلت أن على أن أسافر بعد الظهر، فصاح راكوشى في رئيس الوزراء قائلاً: «إن الخطاب يتحتم أن يكون معداً عند الظهر، اقترحت أن يكتب الخطاب بالمجرية والإنجليزية وتكون النسختان موقعتين وهكذا كان في الظهر كنت في مكتب رئيس الوزراء وقام مدير مكتبه بتسليمي الخطابين. تفحصت فرأيت أن كل شيء على الصورة التي ترضينا».

استمرت المقابلة مع راكوشى حوالي ساعة وحين أدرك جدعون رفائيل أن راكوشى شخص يمكن إنهاء الأمور معه، قام بطرح مشكلة سجن يونا روزنفيلد. كان ذلك رسول من إسرائيل ذهب إلى المجر بعد الحرب لمساعدة اليهود فقبضت عليه السلطات الشيوعية. قال رفائيل لراكوشى «في نظامكم الجديد الذي يضم أعضاء كانوا يعملون في المنظمات السرية فيما مضى، يقبع في السجن يهودي أتى من إسرائيل. وحتى يهود الولايات المتحدة مهتمون بمصيره. أنني أطلب منك إطلاق سراحه».

إن راكوشى لم يسأله مجرد تردد وقام بإرسال أحد معاوني لاستدعاء وزير الداخلية رايك وكانت حجرتي في نهاية الممر. «أسرع رايك بالمثل فأمره راكوشى في حضوري وبصورة استعراضية أن يطلق سراح روزنفيلد فوراً». وقال «أيها الزميل رايك، انني على علم بقضية الإسرائيلى المسجون عندك، وأريد أن تخلى سبيله». حاول رايك أن يشرح وأن يزعم أن هذا ليس سهلاً. فتجاهله راكوشى وقطع حديثه وسألني متى سأترك بودابست. قلت في الثانية ظهراً. أصدر راكوشى أمراً لرايك بتسليم روزنفيلد لمكتب التمثيل اليهودي على الحدود النمساوية في الساعة الخامسة مساءً. بدأ نقاش صعب وتعالى الأصوات وكانت نظرات الكراهية بينهما واضحة. تدخلت وقلت أنه سيكون على ما يرام إذا تم إطلاق سراح روزنفيلد في اليوم التالي، المهم أن يطلقوا سراحه بالفعل وصل روزنفيلد إلى النمسا بعد يومين وبعد ذلك عاد إلى إسرائيل. إنه يعيش حالياً في كيبوتس في الشمال واسمه الآن يونا روزان. تم إعدام وزير الداخلية رايك في التطهير عام ١٩٥١.

قبل أن أخرج من مكتب السكرتير العام وفي لحظة وداعنا بالضبط، رنا راكوشى إلى صورة ستالين الكبيرة التي كانت معلقة على الحائط وقال «طالما أن أبي ستالين يحافظ على فائنا في أمان».

اعتزم رفائيل الخروج من الحجرة لكن راكوشى عرض عليه أن يشاهد حدثاً تاريخياً قبل أن يغادر بودابست. فقد

تمت في ذلك الوقت محاكمة رؤساء "صليب السهم" الفاشيين، وبشر السكرتير العام ممثل الوكالة اليهودية بأن برنتس سالاشي ومعاونيه سوف يدفعون ثمن جرائمهم غالياً. وأضاف قائلاً إنه شديد الاهتمام بأن أرى المحاكمة وأنظر كيف تحاكم المجر هؤلاء الفاشيين وافقت فأخذوني على الفور إلى المحكمة. حين دخلت إلى القاعة نهض ممثل المحكمة وأعلن بصوت جهوري: «وصل إلينا رسول الشعب اليهودي لي شاهد تطبيق العدل في المجر». أجلسوني بجوار المدعي الذي كان يجيد الإنجليزية. فشرح لي ما يحدث. في تلك اللحظات بالذات تم التحقيق مع المتهمين، وقف أحدهم وقدم دفعه. يجب أن أؤكد إنه أثناء شهادة المتهم سألتني المدعي متى سأغادر المجر. قلت أنه يجب أن أغادر في الثانية ظهراً لأن الممر الحدودي يغلق في الرابعة. هز المدعي رأسه في حزن وقال "إنه لمن المؤسف أنك لا تستطيع البقاء أكثر من ذلك في الرابعة تماماً سوف نشنق المتهمين" كانت هذه أول مقابلة لي مع ما يسمى القضاء الشعبي. بالطبع لم أبق، غير أن كبار رجال الزعامة الشيوعية المجرية لم ينسوا أن يرسلوا لي صوراً توثق الإعدام الذي تم بالفعل في ذلك اليوم في «الساعة الرابعة». في الرابع والعشرين من مايو ١٩٤٦ كتب موشيه شاريت رسالة شكر لرئيس وزراء المجر برنتس ناج، على الخطاب الذي سلمه لجدةون رفائيل "أن الوكالة اليهودية تقدر جيداً ومن أعماق القلب روح السماحة في خطابك واقتراحك. أنتي اقبل بسعادة اقتراحك وسوف ابذل كل ما في وسعي عن طريق التفاوض مع سلطات الحلفاء، لضمان حل مناسب للمشكلة" ثم أشار شاريت بعد ذلك إلى أن الوكالة تفترض أن الحكومة المجرية سوف تعطي الحرية الكاملة للناجين اليهود في تقرير ما إذا كانوا يريدون البقاء في المجر أو أن يعيدوا بناء حياتهم في فلسطين وكتب قائلاً: إن الوكالة تستصوب اتخاذ قرار متى سيكون صواباً إلحاق الناجين بتجمعات استيطانية في فلسطين. قام جدةون رفائيل بالسفر إلى فيينا ومن هناك إلى إسرائيل ومنها إلى باريس لإجراء مناقشات حول ترتيبات التسويات مع الدول المتورطة. حضر تلك المناقشات وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيرنس وإلى جواره مستشاره القانوني بنيامين كوهين وهو من كبار الصهاينة في الولايات المتحدة.

القوا على عاتقي التشاور مع كوهين حول كيفية إقناع الأمريكيين بالقيام بدورهم في الصفقة التي عرضها راکوشى. أنصت كوهين لي ووعد بالمساعدة وأشار إلى أن وزير الخارجية الأمريكي ورجال وزارة الخارجية لا يتطرقون بشكل مشجع إلى مطالب الوكالة بالحصول على الممتلكات اليهودية، وأضاف إنه من المهم أن يحضر دافيد بن جوريون لحديث خاص مع وزير الخارجية. سافرت جوا من باريس إلى لندن حيث كان بن جوريون هناك. رويت لبن جوريون ما قاله بنيامين كوهين فقرر السفر إلى باريس فوراً للتحدث مع وزير الخارجية الأمريكي. بعد بضعة أشهر تم حل الخلاف حول الممتلكات المجرية التي كانت محفوظة في ألمانيا. أعيد ذهب يقدر بحوالي ٢٥ مليون دولار للمجريين. زار ماتياس

راكوشى نيويورك لتوقيع الاتفاق. في طريق عودته إلى المجر توقف في لندن وزار جدةون رفائيل هناك وأعرب عن تقديره للمساعدة غير المباشرة التي تلقاها من الوكالة اليهودية. في أواخر عام ١٩٤٨ فقط انتهت المفاوضات حول قطار الذهب بين الوكالة اليهودية ومنظمة جوينت من جانب والسلطات الأمريكية من جانب آخر. تم الاتفاق على أن تسلم السلطات الأمريكية الممتلكات الخاصة بيهود المجر للوكالة اليهودية ومنظمة الجوينت والمنظمة البولندية للاجئين. ويرى رفائيل أن الوكالة اليهودية قد حصلت على حوالي نصف ما تساويه الممتلكات التي بقيت.

لم يكن ما تبقى كثيراً بالنسبة للتقديرات الأولى. بقي يهودا جولان السكرتير الخاص لموشيه شاريت في فيينا عام ١٩٤٧ وقدم تقريراً أنه خلال شهري يونيو ويوليو من نفس العام مكث في ساليسبورج فريق حكومي خاص حاول تنوين قوائم احتياطي الممتلكات. كتب جولان أيضاً أن سلطات الجيش الأمريكي في زيلتسبروج قد حاولت مضايقة الفريق وأن كبار الضباط الأمريكيين الذين كانوا محتشدين في النمسا استولوا على بعض لممتلكات. «كشف الفريق أن ثمانية عشر حادث اقتحام قد نفذت منذ ضبط الجيش الأمريكي الممتلكات» هكذا كتب جولان وشهد أنه قد رأى بنفسه صناديق وعلباً مشقوقة ومفرغة مما فيها.

نجد نفس الصيغة عند جدةون رفائيل حيث قال: «لم يحافظ الأمريكيون على ممتلكات اليهود وكانت هناك أكثر من مجرد شائعات عن أن ضباطاً أمريكيين كبار لم يتوانوا عن دس أيديهم في الغنيمة حين واتتهم الفرصة. كانت هناك شهادات بأن صناديق كاملة قد نقلت إلى الولايات المتحدة، على أية حال حين بدأنا هذه القضية قدرنا أننا بصدد ممتلكات تقدر بعشرات الملايين من الدولارات في ذلك الحين، وانتهينا إلى مبالغ تتراوح بين سبعة وثمانية ملايين دولار (وهو ما يصل حالياً إلى سبعين مليون دولار) وما بقي في الصناديق تم بيعه في مزادات بنيويورك في نهاية عام ١٩٤٨ وبداية عام ١٩٤٩. مازلت احتفظ بالكتالوجات حتى اليوم.

وماذا كان مصير عربات القطار التي وصلت إلى الجزء الذي يحتله الفرنسيون؟ في البداية رفضت السلطات الفرنسية إعطاء معلومات لممثلي الوكالة عن الممتلكات اليهودية التي كانت في تلك العربات الثمانية، كما لم تجد الضغوط على الفرنسيين من جانب سفارة الولايات المتحدة في باريس وممثلي الجيش الأمريكي في النمسا. وحتى يوليو من عام ١٩٤٦ كان من الصعب الحصول على مجرد تأكيد على وجود الممتلكات في أيدي فرنسية. وفي بداية ديسمبر عام ١٩٤٨ فر من المجر وزير المالية ميكلوش نيارادي وكتب من النمسا رسالة علنية وصريحة لماتياس راکوشى الذي كان رئيساً للوزراء في ذلك الحين.

وقد ورد في الخطاب أن محتويات عربات القطار الثمانية التي سقطت في أيدي الفرنسيين كانت تقدر بطن ونصف طن من الذهب تقريباً وما يماثلها من المجوهرات وكتب نيارادي أن الممتلكات قد أعيدت إلى الحكومة الشيوعية في المجر.

ورقة شيمون بيريز السرية

ملحق معاريف: ١٩٩٦/٣/١ تحقيق بقلم: موشيه سويسا

إلى تأدية الفرائض - يزعم آخرون أنها على مر السنوات العديدة كان لها ميل ديني خفي وبدأت تجسده منذ حوالي ثلاث سنوات حين مرضت بقلبها، وبالمنااسبة، يستبعد أبناء أسرتها هذا الاحتمال .

إن المطبخ في منزل عائلة بيريز حلال بشكل متشدد ولا ينبع هذا من المنصب الرسمي الذي يتقلده صاحب البيت محققاً أن المعتاد أن يكون المقر الرسمي لرئيس وزراء إسرائيل حريصاً على الحلال، ولكن على الرغم من هذا فإن الضيوف الذين يحافظون على الفرائض لم يهنأوا بالطعام في منازل معظم رؤساء الحكومة السابقين، كانوا يكتفون بالتذوق فقط وذلك لإظهار الأدب فقط، في المقابل يتناول الجميع تقريباً طعام سونيا، سواء الملحدون تماماً أو من يرتدون الطواقي وكذلك من يرتدون المعاطف أو قبعات الفرو اليهودية، تهمس سونيا لمن تظهر عليه إمارات التردد وهي تضع يدها على قلبها، أنه يستطيع تناول الطعام بقلب مطمئن حتى إن كان يعد ضمن المتشددين، ولا ينطبق هذا الأمر على مقر بيريز الرسمي ولكنه يتجاوز ذلك إلى منزل الزوجين الخاص في نافيه أفيغيم، إن الحفاظ على أن يكون الطعام حلالاً أمر شديد الأهمية في نظر سونيا بيريز التي لا تستطيع التخلي عن خدمات راحيل يعقوب مديرة المنزل في المقر الرسمي لوزير الخارجية بحي بيت هاليكوم بالقدس حيث عاش الزوجان هناك حتى فترة قريبة مضت.

إن راحيل يعقوب متدينة شديدة الورع وتشرف على الحلية غير الرسمية في بيت بيريز، وقد أخبرتها سونيا من البداية أنها ستنتقل معهم إلى مقر رئيس الوزراء في رحافيا.

راحيل يعقوب من مواليد كردستان وتعمل منذ أكثر من ثلاثين عاماً في منازل الوزراء ورؤساء الحكومة وتحظى بتقدير شديد بسبب تفانيها، تعامل معها كل الأشخاص المهمين الذين عملت عندهم بود، لكنها تشعر عند سونيا بيريز بأنها في بيتها تقريباً حيث تشغل جهاز الراديو كما يحولها وتسمع الموسيقى الشرقية لتجعل عملها لطيفاً بون أن تحتج صاحبة البيت، في الآونة الأخيرة صارت راحيل يعقوب أكثر

كان يمكن ألا يتصحب رئيس الوزراء شيمون بيريز على الأقل بهذا الشكل نتيجة للجهود التي يبذلها الآن لإنهاء صفقة تضمن له تأييد ناخبي الأحزاب الدينية في انتخابات رئاسة الوزراء، مكان هذا سيحدث لو استجابت قريته سونيا لتوسلات عدد من مساعديه ومستشاريه المخلصين وكذلك مطارقات أجهزة الإعلام، وتوافق على إظهار قريتها من اليهودية كديانة وتراث أمام الجمهور، لكن بيريز لا يحاول ولو حتى الحديث معها باهتمام، طوال طريقه السياسي لم تكسر سونيا صمتها الأبدي حتى في اللحظات الحرجة من ناحية، وليس هناك سبب حالياً يؤدي إلى ذلك، لم يبق لبيريز سوى أن تتسرب إلى الإعلام بصورة أو بأخرى تفاصيل عن زوجته لم تنشر مطلقاً عن عقيدتها الدينية بالذات، ليس صعباً أن نتخيل المساهمة السياسية، من ناحية الجمهور الديني، التي كان سيقدمها تصريح سونيا بيريز نتحدث فيه عن عدد من الفرائض التي تؤديها في السر وعن رجال الدين الذين تستمع لشرائطهم أو عن علاقاتها الخفية بالمتصوفين وكبار رجال الدين الملعبين بالأموريم، لكن سونيا مخلصه لعادتها المعروفة وتبعد عن هذه الشؤون حتى مع من يسمون «المقربون من بيريز» أنها تخفي عقيدتها في أعماق قلبها، وهناك قلة فقط يعلمون عن الفرائض التي تؤديها بين جدران بيتها، إذا كانت تتصرف في الأمور الدنيوية على أنها معلومات خفية خشية أن تتسرب للجمهور، فمن الأخرى أن تكون حريصة في الأمور التي بينها وبين الخالق.

لا نتوب :

من المهم أن نؤكد أن سونيا بيريز لا نتوب، كما أنها لا تدقق في كل فروع "المائدة المرتبة" أو ما يعرف باسم "الشوخان أروخ"، لكننا نستطيع بالقطع أن نصفها بأنها يهودية مؤمنة، وبمعدل تطور الأحداث يبدو أن اليوم الذي ستؤدي خلاله جزءاً ملحوظاً من الفرائض الستمائة وثلاث عشرة ليس بالبعيد، وهناك اختلاف في الآراء داخل المحيطين بها حول مسألة بداية عملية اقترايحها من الدين، هناك من يعتقدون أنها كانت دائماً سيدة مؤمنة والآن حين نضجت اكتمل إيمانها ووصل

ورعاً، فبدلاً من الموسيقى تفضل الاستماع إلى شرائط الواعظين والخطباء، حين تقوم بتشغيل الشريط تجلس سونيا على المقعد وتستمع معها للوعظات. في البداية اعتادت يعقوب أن تجلب إلى بيت بيريز شرائط الراي نسييم ياجين الخطيب القدسي المتطرف والشهير، استمعت قرينة بيريز عدة مرات لتحذيرات الراي حول العقاب الشديد الذي ينتظر الخاطئين في نار جهنم، أشارت بلطف لمديرة المنزل المخلصة أنها تفضل سماع شيء آخر وقالت لها "إنه يخيفني". وبدلاً من شرائط الحاخام ياجين بدأت يعقوب تحضر معها إلى العمل شرائط الحاخام أمنون يتسحاق الخطيب الذي لا يقل تطرفاً لكنه يتمتع بحس ساخر. حين رأت أن سونيا مهتمة بالوعظات بدأت تترك لها الشرائط لتسمعها في وقت فراغها. تسمع قرينة بيريز ما يقوله يتسحاق الذي يصف بإسهاب شديد ما يحدث في السماوات العلاء، وتتفجر في قهقهة شديدة عندما تسمع نكاته الشهيرة التي تحمل في الأساس سخرية من العلمانيين. تذرت قرينة بيريز أكثر علي مرة مع يعقوب «سوف يجعلني أتوب. إذا جعلني أحد أتوب فلن يكون غيره».

تسافر بدعاء الطريق.

أحياناً تتحدث قرينة بيريز مع متصوفين شهيرين وهما الحاخام يتسحاق كدوري من القدس والحاخام حاييم بينتو من أشدود، احتفظت بمضمون الحوارات في سرية تامة ومن الصعب معرفته لكنها على الأرجح تقوم باستشارتهم في شئونها الخاصة فقط لا في الموضوعات العامة. وللاحتفاظ بالسرية الشديدة لم تقابل قرينة بيريز هذين المتصوفين وجهاً لوجه، إذ تمت الحوارات مع الحاخام بينتو بالذات عن طريق الهاتف، ولكن حين يكون الموضوع حساساً فإنها ترسل إليهما واحداً من المقربين منها الذين تعتمد عليهم. أحياناً ما ترسل قرينة رئيس الوزراء بواسطة نفس الشخص. مساهمة مالية متواضعة إلى مدارسهما الدينية ومؤسساتهما الروحية. منذ ما يقرب من عامين حين كانت على وشك عمل قسطة بعثت رسولها الدائم إلى الحاخام كدوري طالبة الحصول على بركته منحتها المتصوف العجوز بركته وكتب لها حجاباً خاصاً. وكما هو متبع بين مريدي كدوري وضعت في يد الرسول شيكا بمبلغ ألف شيكل مساهمة لمدرسة المتصوفين الدينية. مازالت تحتفظ بالحجاب في بيتها حتى اليوم. في مساء أيام الجمع تشعل قرينة بيريز شموع السبت وتحمد الله على إشعالها وتؤدي صلاة خاصة صامتة وقصيرة ومثل الكثيرين ممن يحافظون على التراث تلصق على لوحة السيارة "دعاء الطريق" الذي أحضره لها أحد العاملين في مقر رئيس الوزراء. بالقرب من إحدى العضادات في المقر الرسمي علق "دعاء البيت" الشهير: في هذه البوابة لن يحل الحزن، في هذه الشقة لن يحل سوء، في هذا القسم لن يدب انقسام، في هذا الباب لن يأتي خوف، في هذا المكان ستحل البركة والسلام. وبالنسبة فإن العضادات يأخذها أحد المقربين منها ليفحصها مدون كتب العبادة.

تطوع دون ذكر اسمها.

كانت ملامح بيريز ستصبح سعيدة لو وافقت سونيا بيريز فقط على مجرد كشف أعمالها الدنيوية. إن زوجة وودة

متواضعة تقدم الإحسان في السر لا يمكن أن تفسد شكل الرجل الذي لا يزال يعتبر هادئاً وقليل التعالي. لكن المعروف أن كلمات "لقاء صحفي" أو "تصريح" لها وقع الشتانم البذيئة على مسامع قرينة بيريز. في الماضي نشرت في الصحافة عدة موضوعات ترسم ملامحها ويرى أهلها والمقربون منها أن الكثير من التفاصيل التي نشرت لا أساس لها من الصحة وأغضبت سونيا غضباً شديداً.

وبخت عدداً من الأشخاص الذين أجروا لقاءات صحفية معها وقطعت علاقتها بأخرين. منذ ما يقرب من شهر تحدثت مع ابنتها الكبرى تسفيا فلدن التي يسميها أصدقائها تسيكي خقلت فلدن نقداً لاذعاً لبعض الكتاب. وقالت لي "لقد كتبوا أن أمي لا تظهر أمام الجمهور لأنها لا تجد ما تبيعه. أكتب إذن من فضلك أن أمي لا تبيع شيئاً فهي تعطي فقط، تعطي بلا مقابل وفي السر."

حقاً أن قرينة بيريز تعطي في السر، حين تقدم معروفاً أو لفئة كريمة مع شخص لا يعرفها فإنه لا يعرف من فعل هذا بشكل عام. من المريح لها أن تظل مجهولة بل أنها تحب هذا الحال. فمثلاً منذ فترة حدث ماس كهربائي في بيت رئيس الوزراء فاستدعى أحد الحراس عامل كهربائي لإصلاح العطل، حين خرج عامل الكهرباء من المنزل بعد أن أصلح العطل سأل الحارس على البوابة «لماذا استغرقت ساعتين في إصلاح ماس يمكن إصلاحه في عشر دقائق؟» أجاب عامل الكهرباء: «ماذا أصنع. فهناك سيدة ناضجة لم تدعني أخرج من البيت قبل أن تعد لي الطعام». حين شرح له الحارس أن السيدة الناضجة هي قرينة رئيس الوزراء لم يستطع عامل الكهرباء أن يصدق. وبوجه عام يحب رجال الشرطة وأفراد وحدة التأمين أن يعملوا في منزل بيريز. تتعامل سونيا معهم كأهم وتقدم لهم الطعام والمشروبات والحلويات. في نهاية فترة زوجها الأولى في منصب رئيس الوزراء ويوم أخلت المنزل لشولاميت شامير، كان من الصعب على رجال الشرطة السيطرة على مشاعرهم. انفجر أربعة منهم وهم شرطيون قدامى - أوشكوا على التقاعد - في البكاء وكأنهم اضطروا إلى فقدان أهمهم. ومنذ فترة بسيطة طلب أحد الشرطيين من سونيا أن تعيره سيارتها الخاصة دايهاتسو شرايد بيضاء لترتيبات خاصة. فوافقت دون مشكلة. لسوء الحظ وقعت للشرطي حادثة طفيفة ولحق ضرر بالسيارة. لم توبخ سونيا الشرطي ولم توجه له أية ملاحظة. وهناك شرطي آخر يعمل حالياً في منزل رئيس الوزراء، يتفاخر بأنه يمشط شعر السيدة سونيا بيريز ويصنع لها تسريحة.

ولا يستمتع الشرطيون وأفراد الأمن فقط بكعكات سونيا. من حين لآخر تكوم الكعك والحلويات التي ترسل إلى بيتها يومياً من الأصدقاء والمعجبين وترسلها مع سائق زوجها القديم حاييم بورفا إلى المؤسسات المختلفة والمستشفيات. ذات مرة حضر بورفا إلى أحد الملاجئ في القدس صينية كبيرة محملة بالماكولات. قال السائق لمديرة المؤسسة "هذه من سونيا. «عندنا متطوعة اسمها سونيا، أنها تعمل عندنا منذ عام» تقول المديرة. حين حكى لها بورفا أن المتطوعة هي قرينة بيريز كانت متأكدة أنه يسخر منها.

تقف في الصف في البنك:

إن معارف قرينة بيريز على قناعة من أن تواضعها الشديد خالص وحقيقي حين تعمل خادماً في المطبخ ترتدي سونيا مريلة منزل وتقف بينهن وتغسل الأواني وتقطع الخضروات وتضحك معهن وتسمع نكاتهن وتروي لهن نكاتهن وإذا دخل غريب إلى المكان فسوف يجد صعوبة في معرفة من تكون سيدة الدولة الأولى بين الثلاث، وباعتبارها قرينة رئيس الوزراء يحق لسونيا أن تكون لها سيارة خاصة وسكرتيرة وسائق خاص لكنها ترفض بشدة التمتع به هذه المميزات.

كما أن شماعتها تختلف عن شماعات سيدات أخريات في وضعها ولا يصمم ملابسها مشاهير المصممين كما أنها لا تشتريها من أرقى المحلات داخل إسرائيل أو خارجها. من الصعب أن نجد في بولاب ملابس سونيا قطعاً تحمل علامات أي منتج. تطالع قرينة بيريز مجلة الأزياء الألمانية "بوردا" بشكل دائم وتشتري قماشاً وتحيك لنفسها بماكينه الخياطة المنزلية الموديلات التي أعجبتها.

حين تسمح الظروف الجوية تخرج سونيا بيريز عدة مرات في الأسبوع مع ثلاث صديقات مقربات للجلوس في أحد المقاهي في ممشي بن يهودا بالقدس. يركبن الأوتوبيس ويستمتعن بالنزهة في الممشى نون أن يعرفهن أحد.

إن الغموض الذي غطت نفسها به يعفي أجهزة الأمن من ضرورة وضع أفراد أمن ملاصقين لها. كما أن بعضاً من أصحاب المقاهي التي اعتادت الجلوس بها لا يدرون من هي.

تمتلك قرينة بيريز حساباً خاصاً في بنك أوتسا هحيال في الفرع الواقع بشارع الملك جورج بالقدس ولا يعرف كل موظفي الفرع أن العميلة المهذبة هي قرينة رئيس الوزراء. حين تدخل البنك تقف في الصف مثل الجميع وبسبب أزمة الانتظار في شارع الملك جورج تفضل سونيا أن تذهب إلى البنك مع بورفا سائق زوجها لكنها ترفض بشدة أن تذهب بالسيارة الرسمية خشية انكشاف شخصيتها. يذهبان بسيارتها الفيات إلى البنك وينتظرها بورفا في السيارة حتى تنتهي ثم يعيدها إلى المنزل. ذات مرة تعطلت هناك لفترة أطول من المعتاد. دخل بورفا إلى الفرع فراها تقف في منتصف صف طويل. طلب السائق المخلص منها بهمس أن تعطيه الشيكات ليودعها نون صف. رفضت سونيا وأومأت له أن يعود إلى السيارة نون أن يفهم شخص من الحاضرين مضمون تهامساتهما وتحب سونيا أن تقود سيارتها إلى أماكن أخرى في المدينة وحدها. فقد حصلت على بورة قيادة حين كانت تخدم في قوات السيدات الإسرائيليات المعاونة في الجيش البريطاني، وما زالت حتى الآن تمتلك رخصة قيادة سارية المفعول لدراجة بخارية وشاحنة.

منذ فترة حين كانت تقود سيارتها في رحافيا شاهد رئيس الوكالة اليهودية أبراهام جورج يشق طريقه سيرا على الأقدام في نهاية شارع غزة. أوقفت سونيا سيارتها فجأة وعرضت على جورج المندھش توصيله. روي لها جورج أنه كان في طريقه إلى بيت والديه فقامت بتوصيله حتى باب المنزل. وتحمل العلاقات بينها وبين المقربين من زوجها طابعاً شخصياً، فهي

علاقات تقوم على أساس منفصل لا يرتكز على كونها "زوجة رئيس الوزراء" إنها تتذكر أيضاً أعياد ميلادهم فمثلاً اتصل بورج ذات مرة ببنت بيريز فعرفت سونيا الصوت عبر الخط وتمنت له على الفور قائلة: لحظاً سعيداً إن عيد ميلادك اليوم. وقبل أن تعطي السماعاة لزوجها همست له بالآ ينسى هو أيضاً أن يتمنى لبورج حظاً سعيداً.

تتذكر اللعبة القذرة:

لا أساس لما أشير إليه في أحد الموضوعات التي كتبت عنها من أن عدم تدخلها وابتعادها عن الظهور ينبعان من عدم ثقة بالنفس، حيث تأخذ مكانها إلى جوار رجال السياسة وتشارك في الحوارات وتتخذ موقفاً في كل مرة لكنها لا تتدخل في القرارات. إن الصحفيين الذين يتعقبون أثر سونيا خمّنوا في الماضي تخمينات مختلفة عن سبب انعزالها الشديد عن الإعلام والظهور العلني، لكن معظم هذه التخمينات ليست صائبة.

وأشاروا في الدائرة القريبة منها هذا الأسبوع أن أحد الأسباب الأساسية هو الاكتئاب الذي اعتراها في زيارتها للكنيست عام ١٩٩٠ حين رافقت زوجها يوم كان من المقرر أن ينتخب في الكنيست لرئاسة الوزراء، لكنه لم ينتخب فيما سمي بفترة "اللعبة القذرة". جلست سونيا ببدة بيضاء في مقصورة الكنيست وانتظرت انتخاب شيمون بيريز للمنصب المأمول. قبل لحظات معبودة من النقاش أعلن عضو كنيست من أجودت يسرائيل أنهما لن يصوتا لصالح بيريز على خلاف الاتفاق معه، بسبب أمر بالفاكس من الرابي ملويفيتش رحمه الله ويقولون إن سونيا عادت إلى بيتها مع زوجها تحمل الخزي والارتباك وقررت ألا تظهر ثانية في المجلس التشريعي أو في أحداث رسمية كما أنها لا تحضر الأحداث غير الرسمية إلا فيما ندر. كان أحد الاحتفالات التي حضرتها حفلاً نظمه أعضاء معسكر بيريز عام ١٩٩٠ في أحد النوادي القريبة من الإستاذ القومي في رمات جان بعد أن عينت لجنة داخلية لدراسة أسباب فشل الحزب وقررت عدم التوصية بعزل بيريز من رئاسة الحركة. وفي إطار المرح الذي ساد الحفل راهن نسيم زفيلي بيريز أنه سوف يفلح في الرقص مع سونيا، فقال له بيريز أنه لا جدوى من الجهد حيث لا أمل، قرب زفيلي من سونيا خمس مرات. وتلقى رفضاً قاطعاً، في المرة السادسة استجابت سونيا لدعوة عضو الكنيست العنيد وراقصته تانجو. في نهاية الرقصة قال له بيريز "أنني أغار منك. أنت الوحيد الذي نجح في ذلك" إن أوقات فراغ سونيا بيريز محدودة ومحددة سلفاً. وألعابها الأساسية هي لعبة رامي مع صديقاتها الثلاث، تلك الثلاثية التي تقضي معها وقتها أحياناً في المقاهي، ورحلة أسبوعية إلى منطقتها الدائمة في رمات أفيف ورحلة سنوية إلى البحر الميت حيث تستمتع بحمامات الطين. وتكرس معظم وقتها للنشاط التطوعي في إطار جمعيات البر المختلفة بما فيها جمعية الصم والبكم. إن هذه الأيام أيام انتخابات لكن احتمال تخطي سونيا بيريز عن حق الصمت معدوم. رغم أن التفاصيل المنشورة هنا قد تفيد زوجها.



الانتفاضة ومسيرة التسوية

ملحق هآرتس ١٤/١٢/٢٠٠٠
بقلم: بروفيسور إيليا ليوبوفيتش

حتى الحدود التالية

العالم، سيكون مختلفاً إلى أبعد حد عن الحالة المزاجية الحالية. فالنزاع اليهودي العربي سيكون حينذاك على حدود أخرى. والإسرائيليون المتفائلين سيعتقدون أن تلك الحدود ستكون أوسع من حدود الخط الأخضر. أما الناس الأكثر واقعية فسوف يقدرّون أنه في المفاوضات التي ستدور بعد الحرب ستكون هناك مشاركة من الأمم المتحدة، حلف الناتو، أمريكا، روسيا، فرنسا وعناصر دولية أخرى والحدود ستكون أصغر بكثير.

ولكن أيضاً بدون تنبؤ وسيناريوهات دينية من سفر الرؤيا عن حزب شاملة في المنطقة، فإنه من الممكن التنبؤ باحتمالية كبيرة، أن الخط الأخضر في سبيله للاختفاء من الحوار العالمي. إن الجانب الرئيسي الذي يسعى حثيثاً نحو الاعتراف العالمي بهذا الخط هو دولة إسرائيل. ففي إصرارها على التمسك بالمستوطنات، وبالذات في الخطوات العملية التي تتخذها - سواء في الاستثمار في البنية الأساسية وفي البناء أو في امتناعهم الدائم عن إيقاف الاستيطان والاستيلاء على المناطق - فإن إسرائيل تقول صباح مساء أن الخط الأخضر مات. إن هذه الرسالة في طريقها للاستيعاب في العالم، وتحت ضغط الأحداث الأخيرة من المحتمل أن يتم ذلك خلال وقت قصير. وسوف يحظى الإعلام الإسرائيلي في نهاية الأمر بالنجاح وستصبح معادلة نيتساريم / يافا / بيسجوت / رملة معادلة الجميع. وأول من سيتقبلها سيكونوا الفلسطينيون فسوف يتوقفون يوماً ما عن الحديث عن فلسطين بحدود

الإجماع حول الخط الأخضر على وشك الزوال،
ولذلك على إسرائيل أن تسرع وتتسحب إليه

نحن نعيش في عصر فيه إجماع عالمي على قضية كيف يجب أن تبدو الخريطة السياسية للشرق الأوسط. وحالياً يوجد اتفاق دولي علني بأنه يجب أن تقوم دولتان في المنطقة، إسرائيل وفلسطين. وأن الحدود بين الدولتين يجب أن تكون تقريباً هي الخط الأخضر، خط الحدود طبقاً لاتفاقيات وقف إطلاق النيران من عام ١٩٤٩. وأن المناطق التي ليست في داخل الخط الأخضر وليست تحت سيطرة أردنية، سورية، لبنانية أو مصرية تكون مناطق تابعة لدولة فلسطين. والدولتان الوحيدتان اللتان تعارضان علانية هذا الاتفاق إسرائيل وإيران.

إن هذا العصر على وشك الانتهاء في السنوات القريبة، أما بحدث دراماتيكي قاتل مثل الحرب أو عن طريق التآكل الطبيعي للأمور. فالجيل الذي مازال يتذكر حرب ١٩٤٨ ومغزى الخط الأخضر، والذي كان صالحاً لأقل من عشرين عاماً، حتى ١٩٦٧، هذا الجيل أخذ في الاختفاء في جميع أنحاء البلاد. وهذا الخط الأخضر أخذ في التشوش في وعي الشخصيات التي تحدد الآن مصير العالم. وإذا ما اندلعت حرباً شاملة في الشرق الأوسط فإنه سيختفي تماماً. فحسب نظرية الاحتمالات فإن وقف إطلاق النار بعد حرب كهذه سوف تكون في حدود مختلفة تماماً عن حدود الخط الأخضر. وسوف يكون المزاج العام القومي سواء لليهود أو العرب بما في ذلك عرب إسرائيل، وكذلك للأمم

الخط الأخضر وسوف يبدأون هجوماً سياسياً وربما أيضاً هجوماً عسكرياً، نحو فلسطين بحدود قرار تقسيم أرض إسرائيل وفقاً لاتفاق معظم دول العالم، وهو الاتفاق المسجل في قرار الأمم المتحدة من عام ١٩٤٧.

ولا يوجد أدنى شك من أن فلسطينيين عديدين يتمنون ويشتاقون لفلسطين التي تتضمن يافا، رملة وربما أيضاً رمات جان -والياً لا توجد فرصة كبيرة لتحقيق هذا الأمل بهذا ما يفهمه أيضاً معظم الزعماء الفلسطينيين. وإذا ما قامت دولة فلسطينية بحدود الخط الأخضر (تقريباً) فإن الإقرار بأمن حدودها النهائية سوف يتزايد وبالأذات سوف يتبلور بواسطة مصالح السلطة، والاحترام وتمويل الأشخاص الذين يقررون في الأمة الفلسطينية. وبذلك لن تكون دولة فلسطين مختلفة عن أي دولة أخرى، والتي تكون العناصر الحاسمة في تحديد مصائرنا هي مصالح السلطة، والاحترام وتمويل طبقة الأشخاص الحاكمين بها. إن إرساء دولة فلسطينية في حدود الخط الأخضر بالطبع لا يمثل ضماناً لأنه لن تكون هناك حرب بين

إسرائيل وتلك الدولة، وليس فيه ضمان أيضاً بأنه لن تنشب في المستقبل حرب شاملة في الشرق الأوسط. ومع ذلك فإن حقيقة أن تلك الدولة ستتضمن كل مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وليس جزء منهم فقط، ليس فيها من الأسباب ما يضعف بشكل جوهري إسرائيل ومن جانب آخر، فإن عدم إخلاء المستوطنات واستمرار النشاط الإسرائيلي الذي يمنع إرساء دولة فلسطين على كل المناطق هي بمثابة عناصر خطر كبيرة لحرب ذات نطاق شامل في المنطقة. والخطر على إسرائيل أخذاً في التزايد في أعقاب مسيرة تطور الحضارة الإنسانية والعولمة في النصف الثاني من القرن العشرين، وكنيجة لظروف جيوسياسية، نفسية، تكنولوجية وعسكرية في العالم ومتغيرة بإيقاع سريع. فإذا لم تعد إسرائيل النظر في القضية في وقت لاحق وتدخل إلى حدود الخط الأخضر، بما في ذلك انسحابات من طرف واحد أيضاً بدون اتفاقيات، فإن من المحتمل أن تجد نفسها في المستقبل داخل حدود أضيق منها.

مشروع باراك - دولة فلسطينية في نصف الضفة الغربية

هآرتس ٢/١٢/٢٠٠٠

بقلم: ألوف بن

* سيصبح غور الأردن "منطقة أمنية واسعة في الشرق.

* سيحرر الاتفاق الحدود الغربية، حيث ستضم إسرائيل ٨٪ من الضفة الغربية، بكتل استيطانية على طول الخط الأخضر، مثل منطقة عينيت (بالقرب من وادي عارة) واريئيل وجوش عتسيون.

وقد رفض مصدر كبير بمكتب باراك أن يقول ما إذا كان في المقابل ستخلي إسرائيل بعض المستوطنات التي تعرق الامتداد البري الفلسطيني.

* سيتم تأجيل بحث قضية القدس وحقوق العودة لمدة عام - ثلاثة أعوام، وتقول صيغة أخرى خمسة أعوام، مع تحديد طرق التفاوض وجدول زمني.

* سوف تستمر الترتيبات الأمنية والتنسيق والتعاون بالأسلوب القائم حالياً وفقاً لاتفاقيات أوسلو.

* إذا لم يتحقق اتفاق، ويعمل الفلسطينيون على تدويل النزاع وإعلان دولة من جانب واحد، ستتخذ إسرائيل خطوات مضادة للانفصال؟

وقال باراك أن الغرض من التسوية ليس "تنفيذ مشروع المراحل" (الخاص بمنظمة التحرير) لأنه "يوجد استعداد لتغيير حدود ١٩٦٧ والاعتراف فلسطيني بمبدأ الكتل الاستيطانية.

يقول باراك في الاتفاق الدائم سيفصل الخط بين كتل المستوطنات التي ستظل (قائمة للابد) في حوزة إسرائيل، و"بين الأمور التي سوف تستوجب جدلاً كبيراً وربما

طرح أمس رئيس الوزراء إيهود باراك مبادئ اقتراحه باتفاق مرحلي مع السلطة الفلسطينية. في لقاء مع لجنة الصحفيين بتل أبيب قال باراك إن المعركة الانتخابية لن تؤثر على المواقف التي سيطرحها في المفاوضات مع الفلسطينيين وسوف يحاول الوصول إلى تسوية في الشهور القريبة طبقاً لمصالح إسرائيل، مثلما فعل حتى الآن.

يقترح باراك "اتفاق دائم تدريجي" أو "اتفاق مرحلي مطول" كبديل للتسوية الدائمة التي بحثت في قمة كامب ديفيد في شهر يوليو. والاتفاق المرحلي المطروح سيعالج قضيتين من أربع قضايا الاتفاق الدائم التي طرح للبحث في قمة كامب ديفيد، وهما الحدود والترتيبات الأمنية. طبقاً للاقتراح، يتم تأجيل بحث قضيتي وضع القدس وحقوق العودة.

تتحفظ الولايات المتحدة على اقتراح باراك باتفاق مرحلي. فقد صرح مصدر أمريكي بقوله (نحن نفضل اتفاقية دائمة، ولكن إذا كان الطرفان يريدان اتفاق مرحلي، فسوف نساعدتهما).

وهذه هي قواعد مشروع باراك السياسي الجديد:

* ستعترف إسرائيل بدولة فلسطينية مستقلة وسوف تسلمها ١٠٪ أخرى من أراضي الضفة الغربية، من أجل إتاحة امتداد إقليمي بدون حواجز تفتيش إسرائيلية. أن المناطق الواقعة حالياً تحت السيطرة المشتركة (B) ستنتقل إلى سيطرة فلسطينية كاملة، وعامة سوف تسيطر الدولة الفلسطينية على ٥٠٪ من الضفة.

قرارات مؤلة.

وقد رفض باراك الحديث عن إخلاء مستوطنات وقال: (لا أريد أن أقول ماذا سيحدث، رغم أن هذا واضح) وأوضح أن التمييز بين المستوطنات ليست أيديولوجية، وإنما تابع من التركيز وطبقة حساسة من الناس، وتنمية وحياة تخلق حقيقة ثابتة. وقد صرح د. صائب عريقات رئيس فريق

المفاوضين الفلسطينيين، بأنهم يرفضون تماما اقتراح رئيس الوزراء باراك للتوصل إلى الاتفاق النهائي تدريجيا وعلى مراحل. قال عريقات، أن باراك يعلم جيدا أن اتفاق كامب ديفيد قد تضمن كل قضايا المرحلة الانتقالية، من بينها المناطق التي ستحول من B إلى A.

هآرتس ٢٩/١٢/٢٠٠٠

بقلم: جددون سامت

صاحب البيت ليس مجنونا

المحرضين أنه لا ينعت باراك بالخيانة لأن عقوبة الخائن هي الموت. هذه هي النغمة الصاخبة في أوساط المستوطنين الذين يسمون ما يحدث بجنون الانتحار الصهيوني. ولكن عندما تصبح فرصة التوصل إلى تسوية تلفظ أنفاسها الأخيرة يجب على الإسرائيليين الراغبين في حياة عقلانية مواصلة تأييد الحل الوحيد الوارد في الحساب. مثلما ليست لنا أرض أخرى، ليست لنا أيضا تسوية أخرى.

لن تنتهي المساومة على أطراف الاتفاق حتى تنتهي إدارة كلينتون الشهر القادم. ليس لدى باراك سببا للتخوف من التجني عليه - في المعارضة وفي حزبه (جائزة المعارضة الداخلية له تمنح لابراهيم بورج) - بأن يواصل التنازل لخصم رافض. لم يكشف الطرفان بعد عن كل أوراقهما، مثل التوقيع على انتهاء إضراب الأطباء، مع كل الاختلافات، فإن المواجهة القومية لن تنتهي إلا بأعين واهنة قبل ساعة الصفر.

هذه المرة يوجد موعد نهائي واضح لهذه الجولة في التاريخ الدموي للصراع. طريق طويل جدا - أساسه العقد الأخير - اجتازته السياسة الإسرائيلية إلى أن وصلت إلى خط الهدف. أننا نعرف الرأي المضاد لمعتنقي فكر الاحتفاظ بالمناطق الذين يقولون: ما هو عرفات لا يكفي بأي شيء وهو يريد الآن أيضا أن يشبع جوعه. يمكن احترام هذا الموقف، ولكنه غير مقبول. ففي الأسابيع المتبقية سيضطر رئيس الوزراء لأن يخطو الميل الأخير قبل أنه يقول أن بذل كل ما يستطيع. يتبقى - مثلا - اعتراضه على سيادة فلسطينية في بيت المقدس مثلما هناك بنود أخرى لا تزال معلقة - وخاصة حق العودة - التي سيضطر عرفات لأن يهاود فيها لو أراد التوصل لاتفاق.

إن شجاعة صناع السلام لا تقاس بتصريحات وإنما بالخطوات الأخيرة، قبل النقاط صورة النهاية. لم يحدث أن أتاحت لنا أبدا لحظة كهذه منذ قرار التقسيم وحرب الاستقلال. لو ضاعت هذه اللحظة في الأمتار المتبقية فإن الفرصة سوف تضيع تماما.

ياسر عرفات في موقف غريب من الصعب عليه أن يوافق على مقترحات كلينتون. بينما القلب ينزف دما بالفعل، فهذه هي لحظة أن نذكره بأن الوضع صعب علينا أيضا. فهو يعتقد أنه سوف يحصل من إسرائيل على المزيد من التنازلات. يحتمل، ولن يكون هذا بالأمر الفظيع. على هامش الموافقات الإسرائيلية، وبالطبع مع رفض المرونة من الجانب الآخر، تبقى احتمال لما يسميه البيت الأبيض، التشطيب الأخير. ولكن هذه صورة التسوية أساساً. إذا لم تتحقق الأسابيع القليلة، فسوف تختفي لوقت طويل.

يقول الآن منتقدو شلومو بن عامي أنه يركض بسرعة كبيرة خلف الاتفاق ولكن وزير الخارجية، الذي يعد الأفضل منذ موشي ديان، والمؤرخ المرموق له نظرة صائبة إلى عمق التحول في السياسة الإسرائيلية. أنها نهاية الصهيونية الإقليمية، هذا ليس بمفهوم مهاجمي التسوية، الذين ييكون نهاية الصهيونية. لقد اجتاز الطموح الصهيوني تقلبات وحروب كثيرة. والآن يقف هذا الطموح عند الخطوط الوحيدة التي ستتتيح تحقيق السعي الذي استمر قرنا من الزمان من أجل خلق وجود قومي طبيعي.

لقد أشارت خرائط الضفة الغربية التي ملأت الصحف هذا الأسبوع إلى انحراف الوضع الحالي، مثل أشكال رورشاخ، حيث يرى كل ناظر إليها تخيلاته النفسية، فإن النقاط الملونة في خريطة المناطق الحالية متداخلة بعضها في بعض بشكل مميت، وهي لن تمنحنا في أي مرة الراحة، وكذلك لا الشعب الآخر كذلك بعد التسوية لن نعيش هنا هدوءا سويسريا. ولكن الحلم الصهيوني سيظل يتناثر أمام أعيننا لو انتصرت رؤية غاندي الإسرائيلية - رجب عام زئيف - علي الرؤية السياسية الواقعية التي بدأ باراك يدفع بها مؤخرا.

في خضم كتلة الافتراءات السياسية التي تجتاح الدولة (ويغوز ايهود اولمرت بلا شك بجائزة الفم القذر) قال زئيف أن "صاحب البيت مجنون"، إلى جانب هذه العبارة التي تنطلق من فوق الحوانيت في السوق، أوضح غاندي بروج

إلى وسيلة تحريض ضد الفلسطينيين بشكل عام وضد ياسر عرفات بشكل خاص - قد جرى على فتح فمه . حتى أولئك المتحدثون الغامضون الذين يطلق عليهم "عناصر سياسية" و/أو "عناصر أمنية" اختفوا ذلك المساء من على شاشة التلفزيون ولم يرههم أحد .

إلى هذا الحد كانت الخطة الجديدة كاذبة، حتى أن أحداً لم يتطوع للدفاع عنها . ولم يخطر ببال أحد أن يتسائل ما الذي دفع باراك إلى التفكير وإلى نشر هذه الخطة العبثية. من الجائز أنه لم يقصد على الإطلاق التحدث من خلال هذه الخطة مع الفلسطينيين، وكان كل هدفه خلق أداة جديدة للدعاية والإعلام ليضحك على مواطني إسرائيل في عيونهم، وليتظاهر أمام زعماء العالم ولبعض الولايات المتحدة الأمريكية، وليبدى صدق نوايا حكومة إسرائيل، وليعري الرفض الشرير للسلطة الفلسطينية وهكذا، بدلا من السياسة تأتي "الفهلوة"، وما كان يميز "نتنياهو" أضحى الآن من سمات "باراك".

تعالوا نتخيل للحظة رئيس حكومة آخر غير هذا الموجود أمام أعيننا "باراك" "حكيم"، "باراك مسئول"، "باراك" "شجاع"، "باراك" "متطلع، حقا، لإقرار سلام بين شعبي البلاد . هاكم، كمثال، كلمات يستطيع باراك الذي نتخيله أن يقولها، وأن يستأنف بواسطتها عملية السلام على الفور . جملتان، ٥٦ كلمة، هذا كل ما في الأمر:

"فخامة الرئيس، الكنيست الموقر . اليوم أصدرت تعليماتي إلى رئيس مكنتي "جلعاد شير" وإلى المستشار الأمني "داني ياتوم"، بإبلاغ رئيس السلطة الفلسطينية "ياسر عرفات" بقرار المجلس الوزاري المصغر الذي تم التصديق عليه بالأمس خلال جلسة استثنائية للحكومة، والقاضي باعتراف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته في جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك القدس الشرقية، وباستعدادها لاستئناف المفاوضات السياسية على الفور."

من شأن باراك الذي نتخيله أن ينجح في الانتخابات، وأن يصنع سلاما وأن يسجل في التاريخ الإسرائيلي على أنه الزعيم الذي أنهى ١٠٠ عام من النزاع . أما "باراك" الحقيقي، الذي تنتظره الآن هزيمة و/أو إقصاء، فهو توهم "نتنياهو"، سئ لإسرائيل .

تثير التواءات إسرائيل الرسمية في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية رائحة كريهة من على البعد . فإلى هذا الحد تمادي زعماء الأحزاب ورؤساء المعسكرات في هذيانهم الصبياني وفي تحذلقهم أمام شاشة التلفزيون في كل ما يتعلق بمستقبل العلاقات بين إسرائيل وفلسطين، حتى أن أحداً لم يعد يفرق بين اليمين واليسار.

نعم، ما هو الفارق الجوهرى، حتى هذه اللحظة، بين العمل والليكود، بين "يهود باراك" وبين "نتنياهو"، بين "بينامين بن اليعازر" و"أرنيل شارون"، بين "داليا ايتسيك" و"ليمور ليفنات" بين "شلومو بن عمي"، و"داني نافيه"، بين "أفراهام بورج" و"سيلفان شالوم"؟ بالضبط مثل الفارق الذي بين "يوسى بيلين" و"ميخائيل إيتان"، ذلك الثنائي البهلواني واحد من العمل، والآخر من الليكود - الذي نجح ذات مرة في صياغة "خطة سلام"، فشلت فور الإعلان عنها.

لقد رسم الإسرائيليون على مر السنين الماضية عدداً لا حصر له من الخرائط من أجل حل المشكلة الفلسطينية . لم يرسموا خرائط فقط بل صاغوا مبادئ أساسية وكتبوا رؤوس مواضيع ونظموا اتفاقيات إطار وبلوروا اقتراحات توفيق وخططوا جداول زمنية.

جبال من الأوراق التي أكلتها "العتة" . فمنذ "مشروع ألون" وحتى أيامنا هذه، ٢٢ عاماً، لم نجد سياسياً واحداً إلا وعظم نفسه بصيغة خاصة به، وأحياناً أيضاً بخريطة لحل المشكلة الفلسطينية.

هكذا، فمنذ بضعة أيام، نشر مكتب رئيس الحكومة تفاصيل عن خطة سلام جديدة وضعها يهود باراك تقضى باستجابة إسرائيل للاعتراف بدولة فلسطينية وفي نفس اليوم رد الفلسطينيون بـ لا قاطعة، مانعة، وهكذا نفقت (فطست) الخطة يوم ولادتها.

في نفس المساء عرضت خريطة الخطة في نشرة الأخبار بالقناة الأولى، واتضح للمشاهدين أن خطة السلام الجديدة لحكومة باراك تخصص للفلسطينيين دولة مبنورة الأوصال، كل جزء منها محاط بإسرائيل من كل صوب، دولة لا يصل إجمالي حجمها كله إلا إلى ٥٠٪ من مساحة الضفة الغربية المحتلة.

والعجب العجيب . أننا لم نجد هذه المرة أحداً من المعلقين والخبراء - أولئك الذين حولوا التلفزيون في الفترة الماضية

كم يتكلف حق العودة؟

استيعاب المزيد من اللاجئين الفلسطينيين وأشارت صيغة أخرى إلى تخصيص مبلغ ضخم لاستيعاب اللاجئين. منذ حوالي نصف عام طالب أعضاء البرلمان، وممثلو القبائل البدوية، بأنه ليس فقط على الأردن أن يرفض أي اقتراح لتوطين اللاجئين على أراضيهم، بل والمطالبة بتعويضات عن خمسين عاما استضاف فيها اللاجئين الفلسطينيين. وقد أظهر الحساب الذي أعده هؤلاء الممثلين أن الأردن يستحق حوالي أربعين مليار دولار (أي ٢٠ ألف دولار عن كل لاجئ) باعتبار أن الأردن استضافت مليوني لاجئ). وقد اقترحوا مصادرة بعض ممتلكات اللاجئين من الآن تحت حساب هذه التعويضات. من استطلاعات الرأي التي قامت بها منظمات فلسطينية يتضح أن ٩٪ فقط من اللاجئين على استعداد للتنازل عن حق العودة والحصول على تعويضات. ولكن إذا كان احتمال التعويضات أصبح واقعيا، فإن الفلسطينيين يعرضون أيضا كشف حساب يبلغ أكثر من أربعين مليار دولار، عندما يقصدون فقط التعويض عن الضرر المباشر. هذا المبلغ، وفقا لبحث قام به منوال محسنيان من جامعة بيت لحم، يعتمد على قوائم الأمم المتحدة بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٥١، والتي تضم تفاصيل ممتلكات اللاجئين. وقتها قدرت هذه الأملاك بحوالي ٧,٥ مليار دولار بأسعار الخمسينات. وطبقا لما قاله محسنيان، يجب إعادة تقييم هذا المبلغ طبقا لتقديرات الفترة التي سيتم دفع التعويضات فيها. أيأ كان الأمر فإنهم ليسوا على استعداد في البلاط الملكي لأن يسمعوا عن حلول بديلة قد تزيد من أعداد الفلسطينيين في الأردن، والذين يشكلون الآن حوالي ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من السكان. وفي هذا الشأن هناك توافق في الرأي بين الأردن وبين لبنان وسوريا، واللاتي تنسفن فيما بينهم سياسيا يقضى بعدم حل مشكلة اللاجئين على أراضيهم.

في الأسبوع الماضي، في بيان مشترك، دقيق ومحدود، أعلن الرئيس اللبناني إميل لحود ورئيس البرلمان نبيه بري، أن "لبنان يرفض أي حل للمشكلة الفلسطينية على حساب الحقوق الوطنية للشعب اللبناني، خاصة لأن الحل المقترح لن يخدم حل النزاع، بل سيخلق مشكلة ذات آثار خطيرة أضعاف النزاع الحالي".

وقد تلقت الحكومة اللبنانية عدة عروض حول منح المواطنة وتوطين حوالي ٢٥٠ ألف لاجئ فلسطيني يقيمون

يقول صحفي أردني عندما يقوم ياسر عرفات بزيارته المفاجئة لنا، فإننا نتسأل عن السبب وكالعادة من السهل جدا أن نفكر في وجود مؤامرة. فإذا كان الهدف هو حصوله على السيادة على بيت المقدس، فإن عرفات ليس في حاجة للأردن، ولم يعد هناك من يعارض مطلبه هذا. وبالنسبة لقضية الحدود فإنه ليس للأردن الكثير الذي يمكن أن يسهم به لأن الأمور بينه وبين إسرائيل متفق عليها، وكذلك بين الأردن والسلطة الفلسطينية. على كل حال، ليس هذا هو الموضوع الملح حاليا. ماذا يتبقى إذا؟ يتبقى حق العودة، وفي هذا الموضوع فإن الأردن سوف يقف على قدميه الخلفيتين.

عندما نشرت في الأسبوع الماضي نوايا إسرائيل حول التنازل في موضوع القدس مقابل تنازل فلسطيني عن حق العودة، اتخذ الأردن موقفا دفاعيا. فإذا كان موضوع التنازل الفلسطيني عن حق العودة قد طرح، فهذا يعني أن "الأردن سوف يطالب بأن يسهم في حل مشكلة اللاجئين، أي أنه يستوعب بضعة مئات من آلاف اللاجئين الآخرين غير المليون ونصف المليون الموجودين بالفعل داخل أراضيهم. وهذا الموضوع غير ممكن ليس فقط من الناحية الاقتصادية، وإنما من الناحية السياسية على وجه الخصوص وكذلك الاجتماعية". كما قال الصحفي الأردني.

قبل أن تندلع الانتفاضة، عندما كانت المفاوضات مفعمة ببعض الحياة، أطلق رئيس وزراء الأردن على أبو الراغب تصريحاً قاطعاً قال فيه: "لن يستقبل الأردن لاجئاً فلسطينياً واحداً على أرضه وأوضح الملك عبدالله - سواء للجماهير الأردنية أو للمندوبين الأمريكيين الذين قاموا بعملية جس نبض - أن الأردن هو دولة لجميع مواطنيه، فلسطينيون وأردنيون، أبناء أسرة واحدة وأشقاء، أما الفلسطينيون الذين يقيمون في دول أخرى فإنهم لا ينتمون لهذه الأسرة. هذه التصريحات المهدئة التي وجهت في الأساس للجماهير الأردنية، لم تنجح في بث التهيدة وقتها وحتى الآن وقد أسفرت عملية المضاربة في الأسبوع الماضي عن صيغة جديدة، حيث قيل أن الولايات المتحدة قد عرضت على الأردن مساعدات مالية سخية، وإلغاء الديون الخارجية التي تبلغ حوالي سبعة مليارات دولار، وسرعة التوقيع على اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة. كل هذا مقابل أن توافق الملكة الأردنية على

على أراضيها وفي كل مرة كانت سوريا ولبنان ترفضان هذه الحلول المقترحة. لدى لبنان برنامج واضح منذ عهد الرئيس الياس الهراوي ومنذ عهد رفيق الحريري كرئيس للوزراء يقضي هذا البرنامج باستيعاب لاجئي لبنان في الدول العربية وفلسطين في الدول الغربية وبخاصة كندا وألمانيا وكان أحد العروض آنذاك يقضي باستيعاب لاجئي لبنان في العراق ووفقاً لتقارير لم تثبت صحتها، حاولت فرنسا إثارة اهتمام العراق والولايات المتحدة بإمكانية رفع العقوبات من على العراق مقابل استيعاب اللاجئين وقد انتشرت أنباء عن ذلك في عام ١٩٩٢ ثم في عام ١٩٩٧.

ومؤخراً تم إعادة جس النبض، ومعرفة ما إذا كان قي مقدور العراق استيعاب اللاجئين في منطقة الموصل مقابل رفع العقوبات وكانت الفقرة التي أغضبت الأردن في المشروع اللبناني تنادي باستيعاب ٢٠% من اللاجئين في الدول التي تضم أقرباء لهم وكان يقصد بذلك الأردن الذي سارع بالتحفظ على الاقتراح. على كل حال، كان لبنان سيخلو طبقاً لهذا الاقتراح من جميع اللاجئين الفلسطينيين تماماً وهذا الموقف هو الذي يمثل حالياً مفتاح سياسة لبنان وسوريا اللتين تؤكدان صراحة أنه من حق الدول العربية التي (تستضيف) اللاجئين التخلص من هذا العبء، والذي يوصف في لبنان كمشكلة أمنية وليست إنسانية. يقول صحفي لبناني "إن حق العودة للفلسطينيين مرادفاً لحقنا في الوجود. يقول عدد غير قليل من اللبنانيين أنهم يشعرون أن لبنان مازال محتلاً، لأن أجزاء منه مازالت في أيدي مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في جيوب. أنهم يحملون السلاح ومن غير الممكن محاكمتهم أو إبعادهم". طبقاً لاتفاق القاهرة عام ١٩٦٩ الذي وقع تحت رعاية جمال عبد الناصر، اضطرت السلطات اللبنانية للسماح للفلسطينيين بحمل السلاح حتى يستطيعوا محاربة إسرائيل. هذا الاتفاق ألغى رسمياً عام ١٩٨٧، مع إلغاء الاتفاق الذي وقع مع إسرائيل، ولكن بالفعل لم ينجح لبنان حتى الآن في إخلاء أراضيه من الفلسطينيين المسلحين الذين يديرون مخيمات اللاجئين وكأنها جيوب مستقلة. وقد رد لبنان بالوسائل المتاحة له، والتي تشمل حصاراً اقتصادياً وأيضاً حظر التحرك في الأراضي اللبنانية (إلا بتصاريح خاصة)، ومنع تشغيل الفلسطينيين في حوالي ٦٩ مهنة بما في ذلك الطب والمحاماة وقد حوكم أطباء فلسطينيون عملوا في ممارسة الطب خارج مخيمات اللاجئين. كانت أجورهم داخل المخيم ٢٠٠ دولار في الشهر، وخارج المخيم كانوا يكسبون ٩٠٠ دولار في الشهر، وعقوبتهم يمكن أن تصل إلى عشرة آلاف دولار غرامة وإضافة إلى

الحبس وتعتبر مزارع الليمون هي مكان العمل الأساسي الذي يستطيع الفلسطينيون الحصول على ترخيص للعمل بها ويبلغ أجرهم حوالي ثمانية دولارات في اليوم، أقل قليلاً من أجر عمال سيريلانكا الذين يعملون في لبنان، ليس من حقهم امتلاك أراض أو منازل، وإجراء عمليات في منازل مخيمات اللاجئين يتطلب ترخيصاً خاصاً لا يصدر بشكل عام. وحركة التطوير اللبنانية، لا تتخطى فقط مخيمات اللاجئين بل وتبتعد عنها صحيح أن حكومة لبنان تدفع خمسة آلاف دولار لكل أسرة تترك منزلها، ولكن بهذا المبلغ من المستحيل في لبنان شراء ولو حتى كوخ بائس. صحيح أن لبنان يقول أنه يسمح لهم بالعمل في أي مجال، ولكن يجب عليهم الحصول على ترخيص بالعمل من النقابات المهنية، وطبقاً للقانون، ليس من حق هذه النقابات أن تقبل بين أعضائها إلا الذين يحملون الجنسية اللبنانية، وهكذا تغلق الأبواب أمام اللاجئين. كذلك تقوم وكالة غوث اللاجئين والتي كانت مصدراً هاماً للعمل في لبنان بالحد من نشاطها. لم تعد تقوم بتوزيع كتب أو كراسات أو أدوات كتابة مجاناً. كما تتراجع الخدمات الطبية، ولا توجد ميزانيات لشراء أدوات حديثة أو إصلاح الأدوات القديمة. تذهب أغلب الميزانية إلى أجور الأطباء والمرضات وأغلبهم خريجي كليات الطب في أوروبا الشرقية، لا يملكون تطوير أنفسهم أو توسيع خبرتهم. وتأتي التبرعات الطبية فقط من ألمانيا وبعض المنظمات الخيرية الأمريكية.

يختلف وضع اللاجئين في لبنان عن اللاجئين في الأردن، الذين يتمتعون بحق المواطنة كاملاً والمساواة الرسمية أمام القانون (باستثناء اللاجئين الذين هاجروا من قطاع غزة ويحملون هوية لاجئ مصري). يقول الصحفي الأردني لن يكون هناك اعتراض على ذلك لو تم الاتفاق على هذا مع السلطة الوطنية الفلسطينية كجزء من حل المشكلة. فهم في النهاية مواطنون أردنيون، ويمكن إنشاء أحياء جديدة على أراضى المخيمات وبث الروح في مجال العقارات.

وفي المقابل في لبنان فإن تعبير (إعادة توطين) يعني خيانة حق المواطنة. لقد تجرأ وزراء سابقون على طرح فكرة إعطاء حق المواطنة اللبنانية للاجئين الفلسطينيين في الأراضي اللبنانية، ولكنهم فقدوا مناصبهم، وقام اللبنانيون بمظاهرات أمام الوزارات وطالبوا بإقالة هؤلاء الوزراء. والآن تتعرض الحكومة لهجوم المنتقدين لأنها غير قادرة على الدخول إلى مخيمات اللاجئين وسحب السلاح من الفلسطينيين وفرض القانون اللبناني على المخيمات. في الأسبوع الماضي، عندما اجتمع مجلس الأمن القومي بشكل مفاجئ برئاسة الرئيس اللبناني، قام ببحث

أربع قضايا أساسية وهي: إعادة فتح ملف المفقودين اللبنانيين من عهد الحرب الأهلية، والانتقاد العام لاستمرار الوجود السوري في لبنان، والتنمية الاقتصادية ومسألة حق العودة للفلسطينيين وقد شهد الموضوع الأخير اتفاقاً كاسحاً من جميع الحاضرين، بأن الشعب اللبناني لن يتحمل ثمن التنازل عن حق العودة. معنى هذا، في اعتقاد بوانر حكومية في الأردن، أنه لو قرر عرفات إيجاد صيغة تتفادى حق العودة والإعلان في الوقت نفسه عن إقامة دولة فلسطينية، قد يقوم لبنان، حتى لو استخدم القوة، بطرد اللاجئين ودلهم على الطريق المؤدي إلى الدولة الفلسطينية، لأنه لو أصبحت فلسطين دولة كل الفلسطينيين في العالم، لن يستطيع أحد أن يطالب لبنان مواصلة استضافة اللاجئين.

وفي السلطة الفلسطينية منتبهون جداً لهذا الاحتمال. يقول باحث بجامعة بيرزيت (أن حق العودة - إلى جانب أنه إصلاح لظلم تاريخي، يعتبر مشكلة عملية جداً - لا يمكن أن تكون حقوق اللاجئين موضوعاً للمساومة، والسؤال الآن هو، هل يمكن إيجاد حل عملي للحياة البائسة للاجئين بدون التنازل عن الحق التاريخي لعودتهم إلى وطنهم. محققاً أن قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ يتكلم عن بديل التعويض لمن يتنازل عن حق العودة إلى الوطن. ولكن ماذا نفعل لو لم يتنازل أحد عن هذا الحق؟ ما هي الصيغة السحرية التي يمكن أن نعثر عليها هنا؟ من غير الممكن أن نقيم حلاً على افتراض أن اللاجئين سيرفضون العودة إلى الوطن، ومن غير الممكن أن نعترف بحق العودة بدون أن يكون لهذا الحق معنى عملياً ربما يمكن التوصل إلى تفاهم بشأن سريان هذا الحق إلى الأبد ولكن مع تأجيل تطبيقه وبدون تحديد جدول زمني ولكن إذا توصلت إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى صيغة سحرية، فماذا سيحدث في لبنان أو في ليبيا أو اليمن أو تونس بعد يوم واحد من إعلان الدولة الفلسطينية؟ ستطلب هذه الدول من اللاجئين على الفور الرحيل إلى بلدتهم في ذات اليوم سوف تنتهي القضية الفلسطينية بالنسبة للدول العربية، ووقتها ستبدأ مشكلة دولة فلسطين.

من أجل الحلولة دون حدوث هذا الوضع، يسعى عرفات الآن لدى الأردن أكثر من أي دولة عربية أخرى (عدا مصر) لإيجاد أسلوب عمل يتيح له الإعلان عن دولة فلسطينية، وفي الوقت نفسه عدم مواجهة طرد اللاجئين الفلسطينيين من لبنان فالملك عبد الله هو الوسيط الأساسي بينه وبين سوريا ولبنان، وهو المطلوب لمساعدة

| الدولة | عدد المخيمات الرسمية واللاجئين داخلها | عدد اللاجئين بها |
|---------------|---------------------------------------|------------------|
| الأردن | ٢٨٠,١٩١/١٠ | ١,٥٧٠,١٩٢ |
| سوريا | ١١١,٧١٢/١٠ | ٢٨٣,١٩٩ |
| لبنان | ٢١٠,٧١٥/١٢ | ٣٧٦,٤٧٢ |
| العراق | - | ٩٠,٠٠٠ |
| الضفة الغربية | ١٥٧,٦٧٦/١٩ | ٥٨٣,٠٠٩ |
| قطاع غزة | ٥١,١٨٦/٨ | ٢٤,٦٦٢ |

عرفات في العثور على الصيغة المدهشة .

* القرار ١٩٤ - عودة أو تعويضات :

فيما يلي صيغة الفقرة ١١ لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١/١٢/١٩٤٨: «تقرر الأمم المتحدة أن اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم يسمح لهم بذلك في أقرب وقت ممكن، وكذلك، يجب دفع تعويض مقابل أملاك الذين يختارون عدم العودة ومقابل فقدان أو الإضرار بالأملاك، حيث تقضى قواعد القانون الدولي والعدالة، بضرورة تعويضهم عنها بواسطة الحكومات أو الهيئات المسؤولة وتطلب الجمعية العامة من لجنة التوفيق ترتيب عودة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطينهم وغوئهم اقتصادياً واجتماعياً ودفع التعويضات والحفاظ على علاقة وثيقة مع المشرف على وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وعن طريق التعاون مع الوكالات والأجهزة المناسبة التابعة للأمم المتحدة».

بيانات عن اللاجئين:

أجمالي عدد المخيمات الرسمية: ٥٩

عدد اللاجئين في المخيمات: ١,٢١١,٤٨٠

عدد اللاجئين: ٣,٧٣٧,٥٣٤

ملحوظة: تتعلق الأرقام باللاجئين المسجلين في وكالة غوث اللاجئين ولم تدخل البيانات العراقية، التي قدمتها منظمة حقوق المواطن (اللجنة الأمريكية للاجئين) ضمن المجموع العام والاحصاء الفلسطيني يشير إلى أن هناك حوالي ٥,٢ مليون لاجئ في الشرق الأوسط.

لو أنساك يا أقصى

هآرتس
٢٠٠٠/١٢/٢٢
بقلم: داني روبنشتاين

يجرأ أي لاجئ على أن يشوش على ذلك الاحتفال التاريخي مطالباً بإعادة حديقته في يافا إليه مرة أخرى. فماذا تساوي كل الحقائق والمنازل أمام القدس والأقصى؟

وجاء نشوب الانتفاضة الجديدة ليفسد ذلك المشروع، ولكن مشكلة عرفات أنه لا يمكن أن يهرب من أحلامه. فهو لا يستطيع أن يوقف المسيرة السياسية ولا يستطيع أن يستبدلها بأخرى.

مسيرة السلام هي القاعدة والأساس لوجود القيادة الفلسطينية الحالية. وإن لم يكن هناك مسيرة مثل تلك، فلن يحتاج أحد عرفات أو رجاله وستنتقل القيادة إلى جبهة الرفض أي إلى حماس والجهاد الإسلامي وإلى المتطرفين في حركة فتح الذين تعاضمت قواهم في الأراضي أثناء الأحداث الأخيرة، حتى أنهم يهدمون بشكل واضح صلاحية السيادة الفلسطينية.

وهذه خلفية لمحاولات الإحياء اليائسة التي يجريها عرفات من أجل برنامجه السياسي، ولكي تنجح، يحتاج عرفات أن يضع القدس في صدر أولوياته. لا اللاجئين ولا الحقوق فقط القدس والأقصى.

وقد ساعد الرئيس مبارك عرفات هذا الأسبوع تدعيم الموقف الفلسطيني حيث لا يملك الفلسطينيون أي صلاحية للتنازل عن أي شيء في مقدسات القدس لأن تلك المقدسات ليست من ممتلكاتهم الشخصية. وقد أعلن ياسر عبد ربه رئيس الوفد الفلسطيني العائد من واشنطن أنه لا توجد أي احتمالية لحوث تنازل عن السيادة الفلسطينية الكاملة على الحرم الإبراهيمي ثم تسأل "هل يستطيع أي منا أن يمنح السيادة للغرباء على غرفة واحدة داخل منزله الشخصي؟".

وينون أي تنازل إسرائيلي على القدس فلا توجد أي فرصة للتوصل إلى تسوية والمشكلة بالطبع هي أن تنازل مثل هذا بمقدوره أن يهدئ بعض الشيء من الأمور الأخرى - اللاجئين والمستوطنات - ولكن لن يضعها في هامش النسيان.

الأحداث الدامية التي أصابت الحياة العادية في الضفة وفي غزة وجهة ضريبة سياسية ليس فقط لإسرائيل إنما للفلسطينيين أيضاً.

وأصاب التشوش جنود أعمال عرفات اليومي، فطوال عدة سنوات قام عرفات بتبني مشروع سياسي يضع القدس والأقصى في صدر المطالب الفلسطينية. ومن أجل معرفة أطر ذلك المشروع فلا حاجة إلى معلومات عن المشاورات السرية التي تتم في القيادة الفلسطينية، إنما يكفي إلقاء نظرة خاطفة على تصريحات عرفات العلنية التي تقدر بالآلاف.

خلال السنوات السبع السابقة منذ توقيع اتفاق أوسلو كرر عرفات - مرة في اليوم على الأقل - البيان القائل أن الشعب الفلسطيني سيواصل نضاله حتى يرفع رايته فوق أسوار القدس وفوق مساجدها وكنائسها.

أما باقي الموضوعات محل الخلاف فهو لم يذكرها تقريباً أو لم تحدث عنها بغموض. فعرفات كان يستطيع - على سبيل المثال - أن يعلن أن الشعب الفلسطيني سيواصل النضال حتى تأتي حقوق عودة اللاجئين أو حتى يتم إخلاء جميع المستوطنات. ولكن لم يفعل ذلك. الموضوع الوحيد الذي كان يذكره مراراً وتكراراً هو القدس والأقصى فقط. وهذا ليس حادثاً فالقدس من الجانب الفلسطيني هي الموضوع الجيد لجذب الانتباه الدولي. والأهم من ذلك أن عرفات ورجاله قدروا الحصول على القدس الشرقية بما فيها ٢٠٠ ألف من سكانها العرب وذلك مقابل التنازل عن حق العودة، الذين يدركون صعوبة أو استحالة تحقيقه. ويمقتضى هذا، كان عرفات - كلما أمكن - يقترب من موضوع القدس. وقد تخيل أحد الصحفيين الفلسطينيين ذات مرة كيف يبدو الاحتفال المهيّب لدخول عرفات القدس العتيقة ومسجد الأقصى. وسيحمل المصاحبون له منبر الصلاة القديم الذي تم صنعه طبقاً لنموذج منبر صلاح الدين (لم يتم وضعه في موقعه السابق بعد أن احترق في الأقصى عام ١٩٦٩).

وسيرافق عرفات الرئيس المصري وملك الأردن والمغرب. وسيشاهد عشرات الملايين قائد الأمة الفلسطينية الجديدة الذي حرر مقدسات القدس ولكن لن

وكذلك قالوا عن قناة السويس أيضاً أنها "حيوية لحمايتنا"

سلامنا وأمننا) أن نتنازل عن سيطرتنا عليها بالنسبة لتلك الأماكن فإن الدرس تم استيعابه، وإن كان جاء متأخراً للغاية، وبعد ضحايا لا حصر لها ولكن حتى الآن لم يتم استيعاب الرسالة: إن احتلال أراض عربية والسيطرة عليها لا يخدم الأمن. على العكس فإن الاحتلال يضر بنا لأنه فقط يكرس النزاع، ويجرنا إلى سفك للدماء بلا نهاية. ولذلك فإننا سنضطر، إن أجلاً أو عاجلاً، لصالحنا، ولصالح أمننا ومستقبلنا، للانسحاب من كل المناطق التي قمنا باحتلالها.

هل هناك إنسانا على قناة (بصدق) أنه بعد مرور فترة ما - بعد أسابيع أو شهور أو سنوات - أن مناطق الضفة الغربية ستكون مازالت تحت سيطرة إسرائيل؟ وهل إلى الأبد سنستمر في إقامة المستوطنات التي مآلها الزوال - داخل قطاع غزة، مثل العظيمة أو الشوكة في حلق الفلسطينيين؟

من الواضح لنا جميعاً الثمن الذي سنضطر لدفعه من أجل القيمة المشكوك فيها لهذه السيطرة، مثلما هو واضح لنا جميعاً أننا سنعيد تلك المناطق في نهاية الأمر. فهل لزاماً علينا أن نروى تلك الأرض بالدم قبل أن نسلمها لأصحابها؟

إن الغالبية العظمى من شهداء جيش الدفاع الإسرائيلي على مدى الخمسين عاماً الأخيرة، سقطوا في أماكن ليست موجودة اليوم في حوزة إسرائيل. هذه هي الحقيقة التاريخية وقد أن الأوان للاعتراف بها. فرمال سيناء والمواقع الحاكمة على قناة السويس وقرى لبنان - حاربنا عليها جميعاً بشراسة وبثمن باهظ. فكم من الدماء سفكت وسالت من أجل "أمن الدولة" فقط لكي نحتل ونستحوذ على أماكن كان مصيرها العودة بعد وقت ما لأصحابها العرب. لقد كان التبرير يحدث بدون توقف بناء على الأحداث. ومازلنا نتذكر الأوقات التي كان فيها زعماء الدولة وموجهوها يقولون لنا أن قناة السويس حيوية للدفاع عنا لأنها "أحسن قناة في العالم لا تعبرها الدبابات" وزعموا كذلك أنه بدون "العمق الاستراتيجي" لرمال سيناء فإن إسرائيل ستكون معرضة لخطر تهديد كيانها. وأغنية مشابهة ألقوها على مسامعنا على مدى ١٨ عاماً سياسيون وجنرالات، بالنسبة للبنان: بدون الحزام الأمني فإن حدودنا الشمالية معرضة للاقتحام! وبدت المزاعم مقنعة وكذلك الزعم بأنه "لا بديل" ولكن بمرور الوقت، بعدما أصبحت تلك الأرض مشبعة بالدماء، دماننا ودماء جيراننا، وصلت القيادة الإسرائيلية لنتيجة أنه من الأفضل (من أجل

استراتيجية جديدة للردع

الأمن العام إلى نتيجة تقول أن حركة التنظيم التابعة لمنظمة فتح متورطة بشكل مباشر في عمليات إطلاق النار، وباستخدام المواد المتفجرة منذ أبريل العام الماضي بأشكال كبيرة قبل نشوب انتفاضة الأقصى في نهاية سبتمبر الماضي ومن هنا فإن السلطة الفلسطينية متورطة في إشعال فتيل الحرب ضد إسرائيل، وليست حماس والجهاد الإسلامي فقط. ومن أجل أن يناقض عرفات ذلك أصدر أوامره بعدم اشتراك أي عضو فعال في جهاز الأمن الوقائي، بيد أن تلك الأوامر لم تدخل حيز التنفيذ.

وعلى عكس النظرية التي سادت بعد قمة كامب ديفيد والتي تفيد أن عرفات اتجه إلى الانتفاضة بسبب توجيه كليتون نقد حاد إليه متخذاً بذلك موقفاً موالياً لإسرائيل، فإن عرفات فاز هذه المرة بإنجازات جوهرية من جراء مقترحات كليتون للتسوية. فعلى المجال الإقليمي حصل

أعطى ياسر عرفات الرد الحقيقي لمقترحات التسوية التي عرضها بيل كلينتون وذلك عن طريق السيارة المفخخة في نتانيا وفي واشنطن أجاب عرفات كما هو متوقع بوعده متعلثم، مثلما فعل في شرم الشيخ من أجل وقف أعمال الإرهاب وفي واشنطن ونتانيا اتضح أن مقترحات كليتون للتسوية لم تحوّلوا حتى بند صغير فيما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب، ولكن هذا سيؤدي إلى تدهور الوضع في المنطقة وصولاً للحرب.

منذ بداية نوفمبر العام الماضي كانت هناك سبعة عمليات هجومية قام بها الفلسطينيون، منهم ثلاث عمليات انتحارية. وكان من المعروف أن هناك حادثة واحدة على الأقل (تمت بجوار مسرح القدس) كانت بواسطة منظمة فتح. ولا عجب إذن أن يقول آفي ديختر رئيس جهاز الأمن العام أن هناك دولة إرهابية تنمو بجوارنا وقد توصل مفتشو جهاز

عرفات على زيادة مقدارها ٥٪ من الأراضي، فبدلاً من ٩٠٪ بعد كامب ديفيد أصبحت ٩٥٪، وفي وادي الأردن تراجع الأمريكيون من فكرة بقاء إسرائيل لمدة ١٢ عاماً إلى ٦ أعوام فقط. كما فاز بإنجازات في مجال الترتيبات الأمنية بسبب تقلص الموقف الأمريكي. فكانت هناك ترتيبات جوية للسلاح الجوي الإسرائيلي فوق أراضي السلطة الفلسطينية على سبيل المثال وقد أدى هذا إلى تردي الوضع في السلاح الجوي الذي يبدو على وشك القيام بحملة عسكرية ضد اتفاق كهذا. لقد حصل عرفات على قوة دولية غامضة المهام، واقترب من تنويع النزاع.

وقد قال الفلسطينيون أنهم قبل أن يخرج الطرفان للقاء التقريب مع كليتون، قد فهموا من الوزير بن عامي - أثناء اجتماعه مع عرفات في غزة - أنهم سيحصلون على الحرم الإبراهيمي وهذا ما قاله بالفعل الأمريكيون، ورغم تلك الإنجازات فإن عرفات يحتاج إلى استمرار الإرهاب وهذا وضع جديد من جوانب عديدة فهو لا يحتاج إلى أعصاب قوية فقط لدى المفاوضين. إنما يحتاج إلى رسم خط أحمر جديد. ولدى باراك نجد مؤشرات لنقطة تحول جذرية. وهناك من يقول أن هذا سيحدث في اللحظة الأخيرة لباراك

اختبار النوايا الفلسطينية

هآرتس ٢٠٠١/١/٢
بقلم: يوسف نابو

إن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى داخل الحدود الإسرائيلية أمر يناقض الحل الوسط التاريخي المرتكز على مبدأ تولتين لشعبين: الشعب اليهودي الإسرائيلي، والشعب العربي الفلسطيني. وقد كان هذا الحل ركيزة أساسية في المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية منذ عام ١٩٩٢ كما كان شعار فئات حزب اليسار في إسرائيل والتيار المعتدل الفلسطيني، وربما كان المطلب الفلسطيني بحق العودة معناه: دولة ونصف لشعب واحد ونصف دولة في (أغلب الأحوال) للشعب الآخر. وعندئذ ستتحول إسرائيل إلى ثنائية - القومية (فمطلب رؤية إسرائيل في شكل دولة لكل مواطنيها "هو إرث عدد غير قليل من عرب إسرائيل في الوقت الذين يمثلون فيه ٢٠٪ فقط من إجمالي السكان) في حين ستكون الدولة الفلسطينية دولة عربية خالصة - نازعة بذلك وطأة قدم أي يهودي داخل أراضيها. فالمطلب الفلسطيني بعزل جميع المستوطنات والمستوطنين من أراضي دولتهم المستقبلية هو مطلب قاطع لا يقبل النقاش وليست هناك صحة في إلقاء الحكم الذي طرأ على العرب في دولة إسرائيل فإن فلسطين - حسب رغبتهم - ملزمة بأن تكون دولة عربية وليست دولة لكل مواطنيها. ومن

كشفت المراحل الأخيرة للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين عن العصب الحساس للنزاع، بشكل أكثر من قضايا القدس - اللاجئين الفلسطينيين - وقضية حق العودة. ورغم أنني أؤيد إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ (مع بعض التغييرات البسيطة) بجانب إسرائيل - وليس بدلاً منها، إلا أنني مقتنع أن الحكومة ملزمة بالاعتراض بشدة على مطلب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين "إلى منازلهم" (بمعنى، داخل حدود إسرائيل) فهذا يجب أن يكون الخط الأحمر - من جانبنا - الذي سترتكز عليه مفاوضات التوصل إلى حل للنزاع أو تنهدم بدونه، فمسألة حق العودة هي نقطة الاختبار الحقيقية لنوايا الطرف الآخر، وتجاه الحقيقة الرامية إلى أن حق عودة اللاجئين ستكون بداية النهاية لوجود إسرائيل كدولة يهودية، أما التعتن من أجل تحقيق حق العودة فمفاده هو عدم استعداد المفاوض الفلسطيني للاعتراف بدولة إسرائيل كدولة تقوم على لم الشتات اليهودي. فالمفاوض الفلسطيني مستعد للاعتراف بها فقط كدولة لكل مواطنيها أو كدولة ثنائية - القومية بمعنى أن تصبح كيانا من الممكن هدمه وتقويضه بعد مرور بعض الوقت.

الممكن أن نرى في المطلب الفلسطيني الخاص بالانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو حلاً تاريخياً مع الواقع الإقليمي لـ ١٩٦٧ (وحتى لـ ١٩٤٩) وربما يكون مطلب العودة هو محاولة لتفادي ذلك الحل الوسط بواسطة العودة الديموجرافية الخاصة بـ ١٩٤٧ وأعني غياب الاستعداد لذلك الحل فضلاً عن عدم الاكتمال الذي وصل إلى درجة التنصل من اسباب ونتائج حربي ١٩٤٨، ١٩٦٧ وكل التطورات في المنطقة خلال نصف قرن.

إن موضوع حق العودة قد أثير عندما كانت إسرائيل هي الوريثة الوحيدة لفلسطين الواقعة تحت سياسة التفويض ومسألة إقامة دولة عربية فلسطينية لم تكن على بساطة البحث . وحالياً، عندما أصبحت فلسطين على وشك الظهور إلى الوجود، إن لم تكن موجودة بالفعل، فإن المطلب الداعي لعودة اللاجئين إلى إسرائيل لم يعد بدلاً منه مجدداً، فالدولة ذات السيادة لا تعمل على نقل من تراهم مواطنيها أو من تراهم بمثابة مواطنيها المحتملين (اللاجئين) من دولة ثانية (سوريا، أو لبنان) إلى دولة ثالثة (إسرائيل). وهناك معنى وحيد لذلك المطلب المغلف بالمبررات، وبالحق التاريخي والبشري وهو أن السلطة الفلسطينية ترى أن إسرائيل جزءاً من فلسطين (موقف الفلسطينيين تجاه أفكار الفصل تنبع من ذلك الإحساس)

وزد على هذا، أن المطلب الخاص بحقوق العودة عندما تم توقيع الاتفاق بين إسرائيل والدولة الفلسطينية كان محكوماً بالمطلب الإسرائيلي الداعي لتنفيذ قانون العودة في فلسطين ومن ثم التمكين لتوطين مهاجرين يهود .

إن إسرائيل تستطيع وأيضاً يجب عليها أن توافق على الصيغة التي تمكن من عودة الفلسطينيين لموطنهم (الدولة الفلسطينية) ولكن ليس منازلهم أو مساكنهم القديمة. فالنزاع المتواصل والمعقد من الطراز الذي نرغبه يحتمل وجود حل عندما يفهم كلا الطرفين أن البديل للاتفاق السياسي هو كارثة محققة.

فهناك ضرورة للتنازلات في حلول وسط مؤهلة لدرجة المساس بثنايا النفس وبفهم الضرورات والخطوط الحمراء للطرف الآخر ويبدو أن إسرائيل مستعدة لحل مثل هذا - من ذلك الجانب - فضلاً عن تقديم تنازلات بعيدة المدى فيما يتعلق بالقدس . ويجب أن يكون المقابل الفلسطيني في هذه الحالة هو التنازل عن حق العودة والإعلان عن انتهاء النزاع. وبهذا يستطيع الفلسطينيون اختبار نواياهم ومدى استعدادهم للسلام الحقيقي.

(*) د يوسف نابو -مدرس في قسم تاريخ الشرق الأوسط بجامعة حيفا.

زوبعة في كوب ماء

هآرتس ٥/١/٢٠٠١
بقلم: زئيف شترين هيل

من معان الحزم التاريخية التي تواجهه. فالمستشار القضائي يريد التأثير على الأحداث التي يراها، ولكن دون أن يخرج إلى صراع شعبي كفرد مواطن، ويبدو أن يتنازل عن موقف القوة التي يحوزها . وهناك شكوك كبيرة حول إذا ما كان ذلك الطريق هو الطريق القويم للسير فيه.

وبعيداً عن هذا فلا توجد أي ضرورة ستظهر بسبب حكمة متناقضة من الناحية الاحترافية، وهناك ما يكفي من القليل من الاعتدال والثقافة القيادية، من أجل فهم أنه من المحذور على الحكومة التي ستذهب إلى الانتخابات أن تقوم بتنفيذ أية خطوات لا يمكن الرجوع عنها - فإذا - على سبيل المثال - وقعت حكومة باراك على نزع السلاح الذي سيضع المفاعل النووي تحت الرقابة الدولية فهي بذلك ستقوم بعمل لا يمكن تعويضه. وكل فرد سيعي أن تلك الفعلة تناقض أي عرف مقبول فضلاً عن أنها تثير الانتفاضة . فهذا الحكم، أو إن أردنا تعريفاً أدق، هذا التصرف المقبول لدى المجتمعات الديموقراطية قد طرأ أيضاً على حكومة تستفيد من أغلبية برلمانية مستقرة ولكنها على وشك الدخول إلى انتخابات ستقام في موعدها، فإنه متى توقفت أي حكومة عن

من الصعب أن نفترض أن المستشار القضائي لم يكن يعلم أن خطابه "الشخصي" سيتحول فوراً إلى عنصر هام في معركة الانتخابات، إذا لم يتحول إلى حجر الأساس في الدعاية الانتخابية الخاصة بالليكود، وهناك شكوك كثيرة حول ما إذا كانت تلك الوثيقة قد أثارت عاصفة هوجاء . ونهاية لكل شيء، فإن كل ما حدث هو أن الياكيم روبنشتاين ذلك المواطن القلق قد هبط إلى الساحة الشعبية، وحقاً، فإن أهم شيء في خطابه ليس الذريعة التي بإسمها توجه إلى باراك إنما الهدف الذي يريد إنجازه . إن ذلك الهدف ليس له شأن بأنظمة الحكم المعتدلة أو مع أي فتوى تنطوي على الاحتراف . إن روبنشتاين - مثله مثل الآخرين - يخشى من احتمالية التنازل عن السيادة على الحرم الإبراهيمي.

فالياكيم روبنشتاين يرى نفسه سفيراً للتاريخ اليهودي، ولكن هذا لا يعد التبرير الذي بمقتضاه يستطيع المستشار القضائي تعذيب رئيس الحكومة ولذلك اختار رئيس الادعاء العام رأياً "احترافياً". ليس هناك شك في أن روبنشتاين برئ من أي اعتبارات حزبية ضيقة، ولكن من المطلوب أن تكون هناك وداعة كي نعتقد أنه يستطيع، أو يرغب، التنصل

الاستفادة من صلاحيتها؟ سواء قبل الانتخابات بشهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر قبل التصويت؟ وبشكل مبدئي فإن أي حكومة تقف أمام الناخب ليست ممنوعة - ليس من الناحية الشكلية، وليس من الناحية القياسية - من طلب ثقة الجمهور من أجل تنفيذ مشروع عمل بعد الانتخابات بحيث تكون مبادئه ومضامينه أمام التصويت.

وهذا هو وضعنا، فحكومة باراك لم تتخذ أي عمل لا يمكن العودة عنه، فهي تحاول جلب اتفاق أمام جمهور الناخبين، أو إن رغبتنا، أمام الشعب صاحب السيادة، وسيطلب الاتفاق من الذاهبين إلى صناديق الاقتراع التصديق عليه أو رفضه. فالعلومة التي تقول أن مستقبل باراك مرهون بنتائج المفاوضات لا تغير من الحقيقة التي تشير إلى أن الكلمة الأخيرة للمواطن الناخب يوم ٢٠٠١/٢/٦ حيث سيقام استفتاء عام حول وثيقة مفصلة وواضحة. وستكون المرة الأولى في إسرائيل خلال العقد الأخير الذي تقام فيه انتخابات بتلك الانعكاسات. وبينما كان صعود رايبين إلى الحكم نتيجة التعطيم وعدم اليقينية المتناهية، وبينما كان التصويت لصالح باراك عام ١٩٩٨ - من جانب ساخر - حيث وافق العديدين على المخاطرة بانتخابه بسبب مشاعر الكراهية التي أثارها نتنياهو، فإن التصويت هذه المرة سيكون قاطعاً فهو إما لصالح مبدأ الأرض مقابل السلام، أو ضده إما لصالح مبدأ السلام المرتكز على قاعدة العودة إلى حدود ١٩٦٧ فإتفاق أو سلوك كان بمثابة اختطاف فضلا عن كونه لطمة قاسية للمجتمع الإسرائيلي خاصة بسبب بنوده غير المتوقعه. ومقابل هذا، وبكل صعوباتها بشكل معتدل

وواضح فلن يوجد من يدعي أنه مضلل، فالأمر الشرعي الذي يحاول أن يقوم به حزب اليمين فيما يتعلق بمشروع كلينتون - باراك لا يستطيع أن يغير من الحقيقة القائلة أن مشروع السلام الحقيقي هو المشروع الوحيد القائم، وهذا بالطبع سبب انتفاضة اليمين بكل أنواعه وبكل أساليبه، بداية من طريق الياكيم روبنشتاين وانتهاءً بتهديدات جماعات الإرهاب اليهودية.

وإذا تم رفض المشروع بواسطة الإسرائيليين أو بواسطة الفلسطينيين فإن مغريات توقف المفاوضات والاتجاه إلى وضع الحرب ستكون كبيرة للغاية، وفي تلك الحالة سيفقد النزاع طابعه المحلي. فالاندلاعات في الأراضي المحتلة ستؤدي إلى تدخل دولي، من الصعب تخيل صورته ولكن بلا شك فإن إسرائيل لن تستطيع استخدام كامل قدرتها. ولذلك فإنه يتوجب على جميع القوات المؤيدة للحكومة التمسك بالمبادئ التي يركز عليها المشروع الأمريكي، لأن ذلك هو المشروع الواقعي الوحيد الذي يحظى بتأييد دولي.

وفي نهاية الأمر فإن الفلسطينيين أيضاً سيتوصلون إلى نفس النتيجة ولكن على المدى الحالي فإن هناك احتمال أن الناخبين سوف يتعرضوا لإغراءات تجعلهم يتقنون أنه مع حكم شارون سيحصلون على مميزات مشروع كلينتون دون التعرض لسلباته المؤلمة للغاية، والقدس قبل كل شيء. وهذا هو السبب في امتناع رئيس حزب الليكود عن عرض مشروعه. وفي نهاية الأمر فإن فقاعة الصابون ستنفجر، ولكنهم سيخسرون مع هذه النتيجة وقتاً طويلاً وأرواح بشر غالية.

قبل أن نتهم باراك

هارتس ٢٠٠١/١/٧
بقلم: أورين يفتحييل

الأساسي في الديمقراطية وهو أن المواطنين الموجودون في إقليم تحت سيادة معينة هم الذين يحددون قانون نفس السلطة في الانتخابات العامة. ولكن هذا المبدأ لم يتحقق أبداً في إطار السيادة الإسرائيلية. لقد اشترك المستوطنون دائماً في انتخاب الحكومة بينما لم تمنح تلك الأحقية - ولو مرة واحدة - لجيرانهم الفلسطينيين، التي سيطرت عليهم نفس الحكومة بالتحديد. فإذا انتخب سكان بسجوت (إحدى المستوطنات الإسرائيلية) فلماذا لا ينتخب سكان رام الله؟ وإذا قام سكان "كريات أربع" بنفس الشيء فلماذا لا يحصل سكان الخليل على نفس الحق؟

ومنذ عام ١٩٩٥ تم منح السلطة الفلسطينية "نصف" سيادة على أجزاء من جيوب البلدية في الضفة وهكذا تحولت السيادة الإسرائيلية إلى طريق التفاف. ولكن من الواضح للعيان أن القوة الأساسية في الأراضي المحتلة لا تزال هي السيادة الإسرائيلية، والتي يحظى المستوطنون من خلالها

أثارت فتاوى المستشار القانوني للحكومة وقوة كبار الأعضاء من اليمين (هارتس ١٢/٢٩) فضلاً عن تعبيرات خبراء عديدين مثل البروفيسور زئيف سيجيل والبروفيسور شلومو أفنيري (هارتس ١/٢) شكوكاً هائلة فيما يتعلق بشرعية إيهود باراك وحكومته في الاتجاه إلى اتفاق مع الفلسطينيين بعد استقالته. وفي نظام الحكم الديمقراطي، كان من الصعب حقاً اتخاذ قرارات مصيرية بواسطة حكومة أقلية وفي فترة المعركة الانتخابية، ولكن إذا تطرقنا بجدية إلى معيار الشرعية الديمقراطية والتي يلوح بها حالياً رجال حزب اليمين، فإننا نستطيع أن نضع علامات استفهام عديدة حول شرعية الحكومات السابقة، وخاصة من الجانب اليميني من الخريطة السياسية. بسبب أن حكومات اليمين تولت الحكم منذ الثمانينات فقط بواسطة أصوات المستوطنين.

ولكن ما الداعي لأن يكون هذا أمراً شرعياً؟ السبب أن هناك ثلاثة جوانب أساسية. الجانب الأول هو: المبدأ

على تأثير جوهرى وليس ديموقراطي كما هو واضح. ومن هنا، ومن وجهة النظر الديمقراطية فإن حكم شامير وننتياهو (الذي لم يكن ليوجد بدون أصوات المستوطنين) غير شرعي. ولذلك فإن رفضهما التقدم في عملية السلام كان ينبع من نفس معيار عدم الشرعية مثل السابقة الحالية لباراك الجانب الثاني هو: وجود المستوطنين في أرض محتلة، وكما هو معلوم فإن معاهدة جنيف تمنع سكن مواطني الدولة التي تقوم بالاحتلال داخل الأراضي تحت الحيازة. فهل هؤلاء السكان الذين يسكنون بجوار الحدود الواقعة تحت سيادة الدولة والذين يخالفون القانون الدولي يستطيعون تحديد هوية الحكومة بشكل شرعي؟ بالفعل هناك دول تسمح لمواطنيها القاطنين خارج الدولة بالتصويت في الانتخابات (مثل السويد والولايات المتحدة) ولكن هؤلاء سينتخبون الحكومة التي ستحكم داخل الأراضي الواقعة تحت سيادة دولتها، ولكنها لن تحكمهم في مناطق سكنهم الواقعة خارج حدود الدولة، فضلا عن أن المواطنين الذين يعيشون بجوار الحدود ليست لهم الصلاحية في أي دولة للانتخاب أمام مؤسسات السلطة، بينما يمثل المستوطنون القطاع المعروض (بشكل نسبي) في الكنيسة وفي أغلب حكومات اليمين.

الجانب الثالث هو: أنه على مر السنين غازلت حكومات اليمين المواطنين القاطنين في الأراضي المحتلة الذين وعدوا بالتصويت لذلك المعسكر في الانتخابات (٩٠٪ من المستوطنين - في المتوسط - يعطون أصواتهم لليمين). أيضا هناك استغلال ساخر لسياسة الأراضي والاستيطان

وتطوير الدولة بجوار حدودها الواقعة تحت السيادة، وذلك يعد أمرا غير شرعي من الناحية الديمقراطية ومن المهم أن نذكر أن الديمقراطية لها جوانب جغرافية والتي لم تتحقق أبدا في الأراضي المحتلة. ومما سبق فإنه يوجد غياب للشرعية السياسية البارزة في كل أعمال حكومات اليمين على مدار سنين طويلة. حيث أن رفض تلك الحكومات دفع مسيرة السلام من خلال استخدام القوة السيادية المستندة على أصوات المستوطنين لم يكن في أي مرة أكثر شرعية من تصرفات باراك اليوم ومن غير الممكن أن نشهر - بشكل انتخابي - ادعاء الشرعية الديمقراطية، فقط عندما تساعد في الصراع الانتخابي الحالي.

فالشرعية الديمقراطية ستتحقق فقط عندما تنهي إسرائيل احتلال الأراضي وتفرض سيطرتها على الأراضي الواقعة تحت السيادة وعلى مواطنيها فقط. وهكذا تستطيع أن تخلف سكونا سياسيا (غير الموجود حاليا). ولكن بدلا من ذلك بدأت إسرائيل في انتهاج نظام حكم عقائدي يذكرنا في الأراضي المحتلة بأسلوب التفرقة العنصرية. وعندما يتم بلورة السكون السياسي فإننا نستطيع أن نتبنى إدعاء الشرعية الديمقراطية بصورة كاملة وصحيحة. ويبدو أن تصرفات باراك الإشكالية تفقدنا على الأقل تجاه ذلك الهدف.

(*) البروفيسور أورين يفتحنيل: جغرافي سياسي ومخطط مدن ورئيس قسم الجغرافية بجامعة بن - جوريون.

الفلسطينيون

هآرتس ٢٤/١٢/٢٠٠٠
بقلم عميرا هيس

مطلوب - ثقة - غير موجودة - من أجل اتفاق سريع

خلال يوم، تبدلت التقارير الخاصة باستعداد إسرائيل للاعتراف بحدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ كأساس للمفاوضات بتقارير عن محاولة جلعادشير بأن يعرض خريطة على الفريق الفلسطيني، وأن الفريق رفض مجرد الاطلاع عليها. تقول مصادر فلسطينية أن محمد دحلان قام بتمزيق الخريطة تقريبا، ونشبت مشادة كبيرة بينه وبين شير. وقالت المصادر الفلسطينية، أن ٩٥٪ من أراضي الضفة في العرض الأمريكي - الإسرائيلي في بداية الأسبوع قد تقلصت إلى ٩٠٪ من أراضي الضفة، وأضيفت إليها ١٠٪ "منطقة صفراء" تريد إسرائيل وجوداً أمنياً فيها. كذلك حدث استبدال للنصوص الخاصة بالحرم الشريف.

ولكن إذا كانت أيضا التقارير الأولية صحيحة - فإن هناك شكاً كبيراً فيما إذا كان في مقدور الفلسطينيين تقديم السلعة التي يتمناها باراك وكلينتون للغاية والتوقيع بسرعة

على اتفاق إطار.

يعلن فلسطينيون كبار أنه من ناحيتهم لا مغزى للانتخابات التي ستعقد قريبا على رئاسة الحكومة، وأنهم يتفاوضون مع حكومة إسرائيلية وليس مع حزب. ولكن من الواضح أن احتمال انتخاب شارون يصعب الأمر على الفريق الفلسطيني في أن يبدي مرونة في قضايا أساسية مثل المستوطنات وحق العودة.

ويدون ذكر أسماء، يقول كثير من الفلسطينيين في فتح وفي السلطة الفلسطينية أنه إذا كانت إسرائيل تعترف حقا بحدود الرابع من يونيو وتعترف مبدئيا بحق العودة ومسئوليتها عن مشكلة اللاجئين، لأصبح من السهل والمنطقي التصالح، وبشكل عملي، في مسألة المستوطنات واللاجئين. أي الإبقاء على كتل استيطانية مقابل تبادل أراضي غير رمزية، وتوجيه حق العودة بشكل لا يطمس طابع إسرائيل ولكن مثل هذا التصالح العملي ممكن فقط في ظل ثقة غائبة حاليا تماما في العلاقات بين الطرفين.

مثل هذا التصالح العملي ممكن أيضا لو كانت هناك فرصة قريبة للتنفيذ. واحتمال فوز شارون في الانتخابات القريبة القادمة يبعد هذه الفرصة لمن يستطيع أي زعيم فلسطيني أن يسمح لنفسه بأن يأخذ موقع من تخطى عن حق العودة، أو أن يؤجله في إطار أي صفقة، وفي نفس الوقت عدم تنفيذ باقي عناصر الصفقة. يتكهن الفلسطينيون بأن إسرائيل لم تنضج بعد، حتى تعترف بمسئوليتها عن مشكلة اللاجئين. ويتزايد النقد في صفوف فتح تجاه المندوبين الفلسطينيين في المفاوضات، قيادة فتح التي حضرت من الخارج

والجيل الأول "لفتح، والأجهزة الأمنية وممثلهم في المفاوضات - محمد دحلان - والجيل الثاني لقيادة فتح، الذي ترعرع في المناطق، وأن الانتفاضة قد عززت من قوته في نظر الجماهير وأمام السلطة الفلسطينية، ويخلص لعرفات، ولكن ممثليه يكثرون من التلميح للمصالح الشخصية لجزء كبير من كبار مسئولى السلطة القائمين على المفاوضات مع إسرائيل. أن شكوك وقوة أبناء الجيل الثاني في فتح قد تحولت إلى أداة رقابة على المفاوضين، لم تكن موجودة طوال سبع سنوات من عملية أوسلو.

كونفيدرالية لكل مواطنيها

مارتس ١-١-٢٠٠١

بقلم يوسف جورني رئيس معهد
البحوث الصهيونية بجامعة تل أبيب

في الإقامة خارج حدود الدولة اليهودية. وقد طرح اليساريون على وجه الخصوص هذه الرؤية. وقد أبرزت الفرضية الرابعة أهمية الكونفيدرالية بوصفها تعويضاً لعرب إسرائيل عن فقدانهم لوضع الغالبية بعد تدفق أعداد كبيرة من اليهود على فلسطين. وتمثلت الفرضية الخامسة في ضرورة أن تصبح هذه الكونفيدرالية أساس حركة التطور الاقتصادي في المنطقة.

ومن الممكن أن تسفر محاولة تكييف بعض هذه الفرضيات الرئيسية مع واقعنا عن عدة أفكار سياسية مثمرة.

(أ) ستشمل التسوية السياسية ثلاثة دول هي إسرائيل والأردن وفلسطين، وستكون عاصمة هذه الكونفيدرالية القدس التي ستكون فيها السيادة للكونفيدرالية وللإله. (ب) سيتمتع كل من يقيم في داخل الكونفيدرالية بجنسية مزدوجة ومن هنا فإن حق الإقامة في المساحة التي تقع عليها الكونفيدرالية سيكون بالتبادل أي أنه مثلما يقطن العرب في الدولة اليهودية فسيحق لليهود الإقامة في الدولة العربية.

(ج) سيتم في إطار الكونفيدرالية تسوية مشكلة اللاجئين سواء من خلال منح تعويضات شخصية أو من خلال قيام إسرائيل بتوفير الدعم الاقتصادي للدولة الفلسطينية، أي مثلما فعلت ألمانيا الغربية مع سكان ألمانيا الشرقية بعد الوحدة. وسيطلب هذا الأمر بطبيعة الحال توفير دعم مادي ضخم من المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بحق العودة فمن الضروري أن يكون من الواضح أنه إذا كان لا يعقل أن يضم الاتحاد الأوروبي الذي تتسع حدوده ملايين اللاجئين الألمان المقيمين في بولندا وتشيكيا فإن نفس الأمر ليس من الممكن أن يتم تطبيقه في منطقتنا.

(د) في مقابل حق العودة من الضروري أن يتم التمسك بحق الإقامة في إطار الكونفيدرالية الإقليمية مما يعني أنه

تستدعي الأحداث النموية الراهنة المرتبطة بالصراع اليهودي العربي في الأذهان تلك الأحداث التي وقعت خلال عقد الثلاثينيات في منطقتي "حوما ومجدال". ومع هذا فقد تولدت عن رموز المستوطنات الواقعة في هاتين المنطقتين اللتين تعرضتا إلى النيران حلول سياسية في أذهان قادة الحركة الصهيونية. ولما زالت إحدى هذه الحلول تحمل في طياتها ذات البريق وأعني بهذا الحل التفكير الفيدرالي الذي توصل إليه عدد من القادة المهمين في الحركة الصهيونية.

وكان زئيف جابوتنسكي من أوائل الذين فكروا في هذا الحل، إذ طرح في مطلع عقد العشرينيات إقامة بنية فيدرالية مكونة من شقين أحدهما داخلي ممثل في شرق الأردن وأرض فلسطين والآخر خارجي ممثل في إقامة كونفيدرالية إقليمية. وطرح جابوتنسكي في نهاية أيامه فكرة إقامة دولة يهودية ذات طابع فيدرالي. وخلال عقد الثلاثينيات تمسك ديفيد بن جوريون وحاييم وايزمان بالفكرة الفيدرالية بشقيها. وتمسك بها خلال عقد الأربعينيات مورديخاي بنتوف الذي كان أحد قادة منظمة هشومير هتساعير. وقد سادت في إطار التفكير الفيدرالي تصورات مختلفة لشكل السلطة فطرح البعض فكرة إقامة دولة ثنائية القومية تحت رعاية الانتداب البريطاني، وطرح البعض فكرة إقامة دولة يهودية عربية. كما طالب البعض بإقامة فيدرالية شرق أوسطية بل وطالب البعض بإقامة مجتمع ثنائي القومية في داخل الدولة اليهودية.

وقد سادت في داخل هذه المنظومات الفكرية عدة فرضيات رئيسية تناسب حتى الآن مع معطيات واقعنا. وتمثلت الفرضية الأولى في الاعتراف بحق وجود كيانات سياسية قومية سيادية. وتمثلت الفرضية الثانية في ضرورة منح أية أقلية قومية في أية دولة حق التمتع بالحكم الذاتي. أما الفرضية الثالثة فقد تحدثت عن حق اليهود

يحق لكل مواطن في الكونفيدرالية الإقامة أينما يشاء كمواطن متمتع بالمساواة في الحقوق. ومن الممكن أن تكون هذه النقطة على وجه التحديد في صالح المثقفين العرب في دولة إسرائيل، إذ يمكنهم العمل في كافة مؤسساتها بفضل تمكنهم من العربية والعبرية .

(هـ) يرتبط حق الإقامة والعمل بالتنمية الاقتصادية . وبالرغم من أن مفهوم الشرق الأوسط الجديد الذي كان قد طرحه شيمون بيريز قد أثار سخرة اليهود والعرب على حد سواء إلا أنه لا مفر من حقيقة الأمر أن تبني مفهوم التنمية

الاقتصادية للمنطقة والعمل على توفير المياه للجميع هو الحل الأمثل لكل القضايا المعلقة. وإذا لم يتم الاهتمام على نحو كاف بقضية التنمية فإننا سنتعرض إلى كارثة اقليمية وبخاصة في قطاع غزة وإذا يتساعل البعض ترى هل تدخل الأفكار التي أطرحها في هذا المقام في طور اليوتوبيا السياسية مثلما كانت منذ ما يربو على ستين عاماً، فإنني أرى أنه من الوارد أن تكون هذه الأفكار مفسرطة في مثالياتها وقد تكون شديدة الواقعية، غير أن هذه الدولة في حاجة إلى شخص شديد المثالية حتى يصبح فيما بعد واقعياً .

السيادة العربية المعرقة

هآرتس ٢٠٠١/١/٤

بقلم: سيمحا دينيتس سفير إسرائيل
بالولايات المتحدة الأمريكية خلال أعوام
١٩٧٣-١٩٧٨

التي تم التوقيع عليها في الثالث من شهر أغسطس عام ١٩٤٩ عن إقامة لجنة خاصة تتولى الاشراف على "اتفاق مبدئي قائم بالفعل لاستئناف الأنشطة الطبيعية للمؤسسات الثقافية في منطقة جبل الزيتون (التي تقع بها الجامعة العبرية ومستشفى هداسا) وحرية التوجه إلى الأماكن المقدسة والمؤسسات الثقافية وحرية الدفن في هذه المنطقة"

ولم يقم الطرف الثاني باحترام أو تطبيق أي بند من هذه البنود. هذا بالرغم من الشكاوى التي لاحصر لها التي قدمتها إسرائيل إلى لجنة وقف إطلاق النار والأمم المتحدة على مدى تسعة عشر عاماً. وقد تم تقديم هذه الشكاوى في ظل الفترة التي كان يقع فيها الحرم الشريف تحت سيادة الطرف العربي الذي لم يحترم حرية توجه الاسرائيليين أو اليهود إلى الأماكن المقدسة بما فيها حائط المبكى. ولم يتم تعديل هذا الوضع إلا بعد انتهاء حرب يونيو ١٩٦٧ إذ تم بعدها ضمان حرية العبادة للجميع إذ منحت إسرائيل الأوقاف الاسلامية حق الاشراف على الأماكن المقدسة .

وقد تم منذ ذلك الحين، أي على مدى ثلاثة وثلاثين عاماً، ضمان حرية العبادة لأبناء كل الديانات، وفي المقابل فإن الفترة التي فرض فيها الطرف العربي سيادته على منطقة الحرم الشريف هي الفترة الوحيدة التي لم يتم فيها ضمان حرية العبادة للجميع، والأدهى من هذا أن عرفات يتحدث حالياً عن رفضه قيام إسرائيل بفرض سيطرتها على المساحة التي يقع بها حائط المبكى .

إن القضية المطروحة لا تتعلق بالاعتراف بأن للإسلام مكانة خاصة في منطقة الحرم الشريف، وإنما تتمثل في كيفية ضمان حرية العبادة للجميع دون العودة إلى الوضع الذي ساد خلال أعوام ١٩٤٨ - ١٩٦٧، أي حينما كان الطرف العربي يسيطر على منطقة الحرم الشريف .

يعد الحرم الشريف موضوعاً على قدر كبير من القداسة لليهود والمسيحيين والمسلمين وهو لذلك واحد من تلك الموضوعات الرئيسية التي تسببت في وقف المفاوضات مع الفلسطينيين في كامب ديفيد. وقد تواصلت جهود السلطة الفلسطينية لتحويل موضوع السيادة على الحرم الشريف إلى إشكالية دينية. وكانت كافة هذه الجهود ترمي إلى توحيد صفوف العالم العربي والإسلامي ودفعه إلى خوض حرب من أجل تخليص الحرم الشريف من أيدي اليهود ولعل خير دليل على هذا أن هذه الانتفاضة تدعى انتفاضة الأقصى .

وفي الحقيقة، فإن هذا الصراع يعد صراعاً سياسياً في المقام الأول ولا يعد صراعاً دينياً، ومن هنا فحينما نحاول استئناف المفاوضات ينبغي أن نعي أن إشكالية الحرم الشريف أصبحت تشغل موضع الصدارة ولا ينكر ولا يختلف أحد على مدى ارتباط الديانات السماوية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام بالحرم، ولم يشك أي وزير بأية حكومة اسرائيلية في ارتباط الإسلام والمسيحية بهذا الموضوع، فقد قامت الحكومة الاسرائيلية بعد حرب يونيو ١٩٦٧ بمنح الوقف الاسلامي صلاحية إدارة الأماكن الاسلامية المقدسة بالحرم الشريف، ومن ثم فإن القضية المطروحة للنقاش لا تتمثل في الاعتراف بقداسة هذا المكان لأبناء الديانات الثلاثة، وإنما تتمثل في كيفية ضمان حرية العبادة للجميع. ويعد هذا الموضوع بالتالي موضوعاً سياسياً

وعند البحث عن حل سياسي للقضايا المعلقة بين إسرائيل والفلسطينيين فلا يمكننا تجاهل التاريخ السياسي لوضع الحرم الشريف وعلاقة هذا التاريخ بحرية العبادة للجميع. إن تخوف إسرائيل من وضع منطقة الحرم الشريف تحت السيادة العربية لا يرتبط فقط بمساحة المشاعر الدينية، وإنما ينبع من تجربتنا التاريخية، حيث تحدث البند الثامن من اتفاقية وقف إطلاق النار مع الأردن

الانتخابات الاسرائيلية

إدارة ذات أولويات جديدة

هآرتس ١٩/١٢/٢٠٠٠
بقلم /زئيف شيف

إيجابية على الرغم من انضمامها إلى النادي النووي، والمغزى بالنسبة لإسرائيل هو أن الإدارة الجديدة ستبدي علاقة صارمة في كل ما يتعلق بنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الصين، حتى لو لم يتعلق الأمر بتكنولوجيا أمريكية. على صعيد الشرق الأوسط سيزداد تأثير السعودية مرة أخرى سيعلو نجم الأمير "بندر ابن سلطان" السفير الأزلي للسعودية في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلما علا في عهد والد الرئيس المنتخب، والمغزى بالنسبة لإسرائيل ومسيرة السلام هو عودة المسار السوري إلى العناوين. فالسعوديون يفضلون سوريا على الفلسطينيين ويتسق الأمر مع التصور الإستراتيجي الأمريكي، الذي يريد إبعاد سوريا عن إيران ومنع تقاربها مع العراق وإذا أُلقيت مهمة الوساطة على عاتق السفير السابق في سوريا، "إدوارد جيرجيان"، الخبير في الشأن السوري، فسيكون في ذلك حافز جديد لدفع المفاوضات. أيضا بالنسبة لحكومة يمينية سيكون مريحا أكثر العودة إلى المسار السوري عن الانشغال بالمستوطنات وبالقُدس. والخلاف مع السوريين أكثر يسرا أيضا من وجهة نظر حكومة يمينية، كما يشهد بذلك الغزل الذي مارسه "نتنياهو" مع "الأسد". مثل هذا الوضع ينبغي أن يقود "عرفات" إلى استنتاج بأن الأسابيع القادمة فاصلة. لكن من الجائز أن يكون استنتاجه مغايرا لما يتوقعه "باراك" و "بن عامي". وبدلا من أن يسعى إلى اتفاق مع إسرائيل قبل أن يرحل "كليتتون"، يثير موجة جديدة من العنف

في محاولة لوصف رؤية الإدارة الجمهورية، الجديدة في الولايات المتحدة بالنسبة الشرق الأوسط، يقول مسئول رفيع المستوى في هذه الإدارة "نحن، الجمهوريين، لا يعنينا من يبول في بئر قن بنابلس". وقد قصد من وراء هذا الوصف أن يقول أن الجمهوريين لا يعبأون بالنزاعات الصغيرة إلا إذا لم يكن هناك بد. فاهتمامهم الاستراتيجي ينصب على التكتلات الكبرى، وعلى الدول التي تحاول لعب دور القوى العظمى، مع تعريض مصالح أمريكية للخطر، وعلى الإستراتيجيات الكونية مثل "حرب النجوم" أو نظام الدفاع القومي لمواجهة الصواريخ الباليستية وبالطبع على الحفاظ على مصادر الطاقة. هذه المقولة تعزز الاعتقاد القائل بأنه على حين اهتم عرب الحزب الديمقراطي أكثر بالفلسطينيين، فإن عرب الجمهوريين سيهتمون أكثر بنقط الخليج الفارسي. وعليه فإن الشرق الأوسط سيحتل مكانة وضعية نسبيا في التفكير الإستراتيجي لمستشاري "بوش" هكذا على الأقل يأملون، ولو أنه ليس مضمونا أن ينجحوا في ذلك. في أولويات الإدارة الجديدة ستكون أفضلية لتحقيق وفاق داخلي، وستعطى أفضلية في المجال الدولي لجارة "تكساس"، المكسيك، التي يعرفها "بوش" جيدا أكثر من أية دولة أجنبية أخرى. أما المرتبة الثانية في الأولويات فسيحتلها الحلفاء في أوروبا، الذين لا يكاد يعرفهم. وسيحاولون التوصل مع الروس إلى تفاهات استراتيجية، ولكن ليس بأي ثمن. وإزاء الصين سينتهجون سياسة صارمة أما الهند فسيسيطر عليها ضوء أكثر

كي يذكر "بوش" بأنه لا يمكن أيضا تجاهل نزاع صغير كما يزعمون ويدرك مستشارو "بوش" ذلك ، لذا فانهم يتحدثون عن ضرورة إرسال تحذير إلى قن قد يتسبب في اندلاع (مواجهة). ولا ينبغي أن نستخلص من ذلك أن الإدارة الجمهورية تعتزم إهمال الموضوع الفلسطيني، بل فقط تغيير الأولويات. شئ واحد بالتأكيد سيتغير في إدارة "بوش" - "إلا وهو القرب من الرئيس فلمستشاري "بوش" أسباب جيدة لعزل الرئيس الذي ليس بضليع في

الشئون الخارجية. وسيرغبون في منح وزير الخارجية "كولين باول" وضعاً مماثلاً لذلك الذي كان يحظى به "كيسنجر". سيكون صعباً على "عرفات" بالتأكيد أن يصل إلى "بوش". كما أن طريق رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى البيت الأبيض لن تكون مفروشة بالورود. على أية حال، لن نرى الرئيس الأمريكي متداخلاً بشكل مبالغ فيه في تفاصيل النقاشات الفنية مع "عرفات".

ما هو الجديد لدى شارون؟

ملحق هآرتس السياسي

٢٠٠٠/١٢/٢٧

بقلم: زئيف شيف

المستوطنات فلم يتحدث شارون منذ أن أصبح مرشح حزب الليكود لرئاسة الحكومة، وهذا ليس من قبيل الصدفة. فشارون هو أبو نظرية نشر المستوطنات ونثرها - بما في ذلك المعزولة بهدف منع إقامة دولة فلسطينية فما هو السبب الذي يجعله يخرج اليوم ضد النظرية التي ابتدعها؟

وأولئك الراغبين في رؤية بصيص من الضوء في نهاية نفق شارون، يشيرون إلى مقولته التي قال فيها أنه يتفهم الضرورة في التواصل الإقليمي لمناطق السلطة الفلسطينية. ولكن كيف سيطبق هذا التفهم بدون إزالة مستوطنات والتنازل عن جزء كبير من الطرق الدائرية والتي مهدتها إسرائيل؟ فإلا عجب عندما يقول شارون، أنه لا توجد إمكانية اليوم في الوصول إلى سلام دائم مع الفلسطينيين. وهو يطمئن إسرائيل بزعمه أن الوقت لا يعمل ضدها بل يجب الحذر من المخاطر التي تتربص بها بالذات في الخمس وحتى العشر سنوات القادمة ولذلك يجب الحديث عن اتفاقيات عديدة وبعيدة المراحل لفترات زمنية بعيدة بدون جداول محددة زمنية. وشارون يفهم أن هذه الصيغة صعبة بالنسبة للطرف الثاني. بل أنه في محاضراته في المؤتمر قال: ليس من الممكن فقط أن تكون يهودياً صعباً - بل أيضاً فلسطينياً أن على كل إسرائيلي أن يسأل نفسه كيف كان سيرد على مقترحات شارون لو كان فلسطينياً. هل كان سيقبل خطته أم كان سيثور حتى قبل أن تنتقضي خمس أو عشر سنوات؟ إن اليشوف اليهودي (التجمع السكاني اليهودي) عام ١٩٤٧ كان بالتأكيد سيثور ضده وختاماً للقول ليس هناك جديداً في نظرية شارون السياسية الأمنية ولا توجد أيضاً أي إشارة لأن هناك مواقف بدايةً وحتى قبل أن يعرض الرجل مواقفه هذه كان واضحاً تماماً أنه لم يتغير أيضاً في نواحي عديدة. والدليل على ذلك بات جلياً بالأسلوب الذي اختار به زيارة الحرم الشريف. ليس شارون هو الذي بدأ بتسبب في اندلاع الانتفاضة الحالية، ولكنه برهن على استعداد لإشعال الكبريت في المكان المتشبع بالوقود.

بعد أن تحول لمرشح حزب الليكود لرئاسة الحكومة، أتاحت لأريئيل شارون الفرصة لعرض فلسفته السياسية - الأمنية ولكي يشرح كيف ينوي أن ينجز سلاماً مع الفلسطينيين أو السوريين. وفي اجتماع هرتسليا "لميزان القوة والأمن القومي"، والذي عقد في الأسبوع الماضي، أتاحت للجمهور الفرصة لمعرفة ودراسة إذا ما كان تغييراً جوهرياً قد طرأ على الرجل الذي تختلف حوله الآراء بشدة. "كلنا نريد السلام" قالها شارون في المحاضرة التي ألقاها عن الأمن القومي أمام مئات المشتركين والسؤال الذي يطرح نفسه هو عن أي سلام يتحدث الرجل وهل هذا السلام من الممكن تحقيقه؟ أن توجهه يذكرنا بالشعار الذي رفعه موشيه ديان بعد حرب يونيو ١٩٦٧ - من الأحسن شرم الشيخ بدون سلام عن سلام بدون شرم الشيخ ونهاية الشعار وديان نفسه يتذكرها الكثيرون. أن مقترحات شارون الإقليمية تعيدنا إلى أيام سابقة في الماضي. فشارون لم يحدد النسبة المئوية المستعد لنقلها للفلسطينيين، لكن هناك شك كبير إذا كانت أكثر من ٥٠٪ من مساحة الضفة وليس قائماً لديه خيار العودة لحدود ١٩٦٧، وبالتأكيد ليس في الشريط الساحلي الضيق. وكذلك فإنه ليس مستعداً للتنازل عن غور الأردن، ومن بين الأسباب لذلك حتى يفصل بين فلسطين والأردن. فحسب أقواله، فإن التنازل عن غور الأردن سيؤدي لسقوط الأردن في أيدي الفلسطينيين خلال عدة سنوات، وحينئذ ستوسع فلسطين الكبرى من حدود العراق حتى بالقرب من تل أبيب. لقد عرض شارون وجهة النظر هذه خلال فترة سلطة بنيامين نتنياهو، أمام مستشار الرئيس كلينتون للأمن القومي ساندو برجر. وحينئذ تسربت الأقوال ورد عليها الملك حسين بغضب شديد. حيث قال الملك: "إننا نستطيع أن ندافع عن أنفسنا، وهذا لا يمكن أن يكون ذريعة لضم الغور إلى إسرائيل. شارون يعارض تقسيم القدس أو التنازل عما يسميه "المنطقة الأمنية". وهو ليس مستعداً للتنازل عن المعابر الدولية، أي على الإشراف الكامل أو السيطرة على الاتصال بين الدولة الفلسطينية وجيرانها العرب. أما عن

نؤيد باراك - ولكن بشرط

جريدة هآرتس ١٩/١٢/٢٠٠٠
بقلم / أ. ب. يهوشوع وعاموس عوز

قال "أيهود باراك" أكثر من مرة انه يريد أن يحكموا عليه فقط طبقا للنتائج التي سيحققها "إن اختبار النتائج" لـ "باراك" في مجال تحقيق السلام، وأيضا في بعض مجالات أخرى، يشير خيبة أمل لدى دوائر عديدة تتطلع إلى سلام يكون قائما على حل وسط منطقي، وإلى حكم قويم، وإلى اقتصاد اجتماعي. أنساني وإلى إصلاحات مدنية. لكن كثيرا من المحبطين يميلون إلى تجاهل حقيقة أن حكومة "باراك" أضطرت إلى شق طريق لها في مواجهة كنيسة صقري "حريدي" (ديني متشدد)، وكانت مضطرة لجميع أنواع الالتواءات الاشتلافية المخجلة من أجل دفع خطوات السلام - أكثر من مرة على حساب الفرصة لتحقيق غايات أخرى .

وسواء من الناحية الأخلاقية أو من الناحية العملية، فانه لا ينبغي أن يكون "اختبار النتائج" اختبارا وحيدا : فمعظم المحبطين الذين يفكرون اليوم في الابتعاد عن باراك "كانوا بالتأكيد سيففرون له موقفه من "شاس"، وفشل الإصلاح الضريبي .. ولم لا- ويحملونه على الأعناق لو أنه عاد من "كامب ديفيد" وفي يده اتفاق إطار إسرائيلي- فلسطيني. وحقيقي أنه لا يوجد حتى الآن اتفاق كهذا، إلا أنه ليس سليما أن نتهم "باراك" : "لا ينبغي لمعسكر السلام أن ينطلق من الافتراض المرفوع والقائل بأن الفلسطينيين ليسوا سوى مفعول به، وبأن الحرب والسلام منوطان دائما وأبدا بنا نحن فقط. لو أن "أيهود باراك" كان أكثر تمسكا بكرسيه من إحراز سلام، لامتنع من البداية عن بذل أي جهد لإنهاء النزاع، ولاكتفى بمحاولة كسب الوقت. لو أن استمرار حكمه كان على رأس اهتماماته، لكان بوسع أن يستخدم الأزمة الحالية كذريعة للنأي بنفسه عن جهود السلام وأن يقيم حكومة "شلل وطني". الحقيقة هي، أن "باراك" عرض وضعه ومستقبله السياسي للخطر في "كامب ديفيد" في محاولة جريئة وغير مسبقة لاقتحام كل أنواع المحظورات ولتحقيق اتفاق سلام شامل ودون أن ندخل الآن في السؤال كيف كان يتعين عليه بالضبط أن يتفاوض، من الممكن القول أن باراك "عرض على الفلسطينيين أكثر مما جرؤ على عرضه كل سابقه من رؤساء حكومات إسرائيل، وربما أكثر أيضا مما أوصت به هيئات مثل "ميرتس" و "السلام الآن" في هذه المرحلة حقا ثمة مجال للنقد حول طريقة إدارة المفاوضات. ثمة مجال للغضب حول ميل "باراك" الباعث على القلق لتنحية شركاء ذوي رؤية وخبرة، وإدارة كل شيء بمنطق العرض الواحد. من اللائق أن ندين كثيرا خطوات غير حصيفة تنبع، على ما يبدو، من عورات سماته الشخصية مع ذلك، لا ينبغي لكل هذا أن يحجب عن

أعيننا الحقيقة الحاسمة بأن "باراك" هو الشخص الذي نهض وأزاح - بشجاعة نادرة، الحجر من على فوهة البئر وحطم "التابو" الذي حال لسنوات عديدة دون التفكير علنا في أية إمكانية للاعتراف بدولة فلسطينية، وبحل وسط في القدس، وبإخلاء مستوطنات، وبالموافقة على حدود قريبة جدا من خطوط ٦٧ وبتنازل عن سيادة إسرائيلية في أماكن مقدسة فقد خيمت حزمة من التزمّت، والانغلاق الأخلاقي، والمخاوف والتهويلات ولسنوات عديدة على كل نقاش داخلي إسرائيلي في هذه الموضوعات. أما في "كامب ديفيد" فقد أعاد "باراك" إسرائيل إلى موقفها الأصلي عشية حرب الأيام الستة ؟؟ سلام في مقابل أرض لإنهاء الاحتلال مع إنهاء النزاع ولم توافق القيادة الفلسطينية على اقتراحاته في "كامب ديفيد" بل اختارت - ربما لأسباب تاريخية - السير في طريق معناه إقامة فلسطين بالحرب. لا ندري إن كانت القيادة الفلسطينية توشك أن تحسم أمرها في هذه الأيام لصالح استئناف المفاوضات على أساس ما يسمى "كامب ديفيد وما بعدها" أو لصالح استمرار "النضال المسلح". سواء هذا أو ذاك، ليس سليما أن يضع معسكر السلام الآن مرشحا لآخر لرئاسة الحكومة. هل سيقوم مثل هذا المرشح ويعلم، من هذه المرحلة الحساسة في الاتصالات، بأنه يتعهد بالتنازل للفلسطينيين بأكثر مما عرض عليهم "باراك" ؟ وبأنه مصمم على التنازل لهم حتى يهدأ خاطرهم ؟ ما الذي ستكون عليه، برؤية تاريخية، تبعات مثل هذه المقولة على فرص السلام في هذه اللحظة وفي المستقبل ؟ وما الذي ستكون عليه تبعات الانقسام على نتائج الانتخابات وعلى مستقبل الموقف الحاملي في حالة فوز اليمين في الانتخابات؟ الطريق السليم هو أن نؤيد "باراك" كمرشح معسكر السلام لرئاسة الحكومة بشرط أن يشرك شخصيات لا تقل رؤيتهم وفطنتهم عن رؤيته وفطنته في عملية صنع السلام، والذين من شأن خبرتهم في المفاوضات مع الفلسطينيين وفي إدارة شئون الدولة أن تكمل العجز لديه. بهذا يستطيع دعاة السلام أن يتحدا معه من أجل إعطاء فرصة حقيقية لاستمرار عملية السلام. أما وضع مرشح جديد فمن شأنه أن يقسم المعسكر، وأن يزرع البلبلة بين النشطاء وأن يؤثر على حيوية معركة الانتخابات الوشيكة. حتى الآن لا نعرف ان كان الحد الأقصى الذي بوسع سياسة السلام الإسرائيلية أن تعرضه على الفلسطينيين سيحظى بقبول الفلسطينيين بكل داعية سلام يعرف أن ثمة خطوطا حمراء حتى للموقف الأكثر اعتدالا. حتى لو اتضح أيضا أنه ليس ثمة إمكانية للتوصل الآن إلى اتفاق، فالمسافة التي قطعها "باراك" حتى الآن،

وما يزال، قد غيرت بعضاً من المواقف الأساسية المتصلية، وربما حتى حددت بخطوط عامة شروط السلام الإسرائيلي- الفلسطيني. هذا الملمح انطبع في الوعي الإسرائيلي، وفي الوعي الفلسطيني، وفي الوعي الدولي بشكل لا تستطيع معه أية حكومة إسرائيلية في المستقبل أن تتجاهله. وعلى مؤيدي السلام أن يؤيدوا بكل قوتهم

استمرار هذا الجهد.

الكاتبان من أبرز أدباء إسرائيل ويحظيان بسمعة دولية ومعظم كتاباتهما الأدبية ذات طابع سياسي.

معاريف ١٨/١٢/٢٠٠٠

بقلم /موشيه جاك

إنه لا يحتكر السلام

مخرج وقيل ٨٠ يوماً طلبت إسرائيل من السلطة الفلسطينية وقف العنف من جانب أولئك الذين يخضعون لأوامرها ولكن عرفات تهرب من إعطاء وعد ملزم بذلك. والآن يتوسل رجاله حتى توقف إسرائيل أعمال العنف. ولكن الرد الإسرائيلي المؤلم جعل الفلسطينيين يعكفون على إجراء مناقشات عملية حول وسائل التوصل إلى وقف إطلاق النار وقبل أسابيع معدودة سخر عرفات من شيمون بيريز عندما تجاهل الاتفاق الذي توصل إليه معه بشأن وقف إطلاق النار في وقت واحد. والآن يدرك عرفات مدى أهمية الحد من حدة العنف ولا يجب أن تقع في الخطأ ولا يجب أن نتوقع التوصل إلى اتفاق سلام نتيجة للمباحثات سواء كانت في القدس أو في واشنطن، لأن عرفات لا يرغب في إقامة بولته من خلال اتفاقية سلام ولكن من خلال انتفاضة شعبية. وهو يعرف حدود قوته ولذلك فهو في حاجة إلى هدنة بين الحين والآخر من أجل تحسين المواقف السياسية قبل العملية النهائية. وعرفات يحسد بن جوريون الذي حول قرار الأمم المتحدة إلى نقطة أرشيميدس وإلى حرب تحرير كان يتزعمها. وهكذا يريد عرفات أن يبدو في نظر العالم العربي. ولا ينوي عرفات إطفاء نار التمرد فهو يحافظ على التوازن بين محمد دحلان الذي يجري المحادثات مع الإسرائيليين وبين مروان البرغوثي الذي يعارض على الملأ إجراء هذه المحادثات وكل منهما مخلص لعرفات وهو الذي يوزع الأنوار بينهما. وكلاهما يشارك في توجيه الإرهاب وفي محاولتهما خداع إسرائيل. ويدرك عرفات ورفاقه أن خوض بيريز الانتخابات في مواجهة باراك كمرشح من قبل معسكر السلام سوف يحسن إمكانياته في تحقيق مكاسب سياسية كبيرة. وسوف يضطر عرفات إلى بذل جهد كبير حتى يثبت أن بيريز لا يحتكر السلام ولكن حتى بدون مشاركة بيريز في المناقشة فإن عرفات لا ينوي مساعدة باراك بواسطة الظهور سوياً أمام شاشة التليفزيون عشية الانتخابات بدون مقابل سياسي معقول. وبعد أن يحصل على هذا المقابل سيجد عرفات المبرر لعدم التوقيع على اتفاق. فهو يفضل الإعلان من جانب واحد.

إنه لن يخوض الانتخابات "وطبقاً للمنطق فإن حكمة شيمون بيريز يجب أن تخدمه لكي لا ينجر وراء المنافسة مع إيهود باراك في الانتخابات". وهي المنافسة التي تحمل في طياتها خطر الاحتقار والازدراء. ولكن اليوم نجد أن استطلاعات الرأي هي التي توجه قرارات السياسة في إسرائيل وليس المنطق. إن إغراء الفوز بأصوات العرب - حوالي ٢٠٪ من أصوات الناخبين - يراود عدد كبير من أنصار بيريز، وعلى الرغم من كل شيء فأنى أراهن على أن بيريز لن ينجر وراء هذا الإغراء. وحتى إذا لم يخض بيريز هذه الانتخابات فإن الحملة من أجل ترشيحه سوف تتسبب في أضرار كثيرة لإسرائيل. حيث أن الحملة الضارية لتصوير بيريز باعتباره مرشح السلام تعتبر وصمة عار مسبقة في جبين الحكومة التي ستشكل بعد الانتخابات، هذا مع أنه ليس من المفترض أن بيريز سيكون رئيساً لها وفي هذه الحالة ستكون الحكومة متهمه بأنها حكومة حرب. وفي واقع الأمر، فإن بيريز ليس الإسرائيلي الوحيد الذي فاز بجائزة نوبل للسلام وهو لا يحتكر السلام. حيث أن الجميع يرغبون في السلام ولكن الخلاف يدور حول أسلوب تحقيق هذا السلام وهناك من يؤمن بأنه أثناء اللقاء السري مع عرفات سيتمكن من إقناعه بوقف العنف، وهناك من خدع نفسه بأنه إذا تم إرسال مبعوث إسرائيلي لمباحثات ثنائية مع عرفات وكان هذا المبعوث مرغوب لدى الزعيم العربي، فإنه سيكون من الممكن حل جميع قضايا الخلاف. وفي مقابل ذلك هناك من يؤمن بأن أي لقاء شخصي لن يساعد على إقناع عرفات بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في شرم الشيخ. ولم يكن وزير الخارجية ليذهب في جنح الليل للقاء محمد دحلان ورفاقه لولا الضغط الغير دبلوماسي من جانب إسرائيل على زعامة الانتفاضة وحتى هذه اللقاءات التي لا تنطوي على كثير من إمكانيات النجاح تعتبر نتيجة للضرورة الاقتصادية للسكان الفلسطينيين في أعقاب الحصار الذي فرضته إسرائيل والنشاط الذي يقوم به جيش الدفاع والذي أصاب المنظمات الإرهابية في مقتل. وقد أدت هذه الكماشة إلى إنهاك قوى الزعامة الفلسطينية التي أخذت تبحث عن

أعلى الدرك السفلي

معاريف ٢٠٠١/١/١٢
بقلم /حامى شيلو

من جانب رئيس الوزراء باراك، فإن استطلاع معاريف-جلوب الجديد يتطرق إلى هذا وذالكوالأنباء الجديدة هي أنه للمرة الأولى منذ أسابيع عديدة تتحول الغاية إلى النقيض، وتتقلص الفجوة.والأنباء السيئة هي أنه لم يتبق سوى ٢٥ يوما فقط على موعد الانتخابات، ولا يزال باراك يحتاج إلى معجزة لتعويض الفارق الذي يبدو أنه رغم كل هذا ما يزال موجودا، إن نصف الكوب الممتلئ للاستطلاع يميل إلى باراك ويعطى انطبعا يوضح أن شارون عرضة للإصابة. أما الانطلاقة المذهلة التي حاز عليها من خلال الاستطلاعات بعد تنصيبه رسميا كمرشح فتم كبجها ويجب أن نأخذ الحذر من نتائج متسارعة تستند إلى استطلاع منعزل، فانه من المحتمل أن تثير رسائل الدعاية الانتخابية التي يقوم بها حزب العمل الرعب، خاصة فيما يتعلق بحرب لبنان. ولا يمكن أن ننسى أن هذا الاستطلاع قد تم أعداده في اليوم الذي قام شارون فيه بنفسه بمحاولة إبعاد الناخبين وذلك عن طريق لقاء شديد التطرف أدلى به إلى النورية الناطقة باسم حركة "العلم-الحكمة". ولكن النصف الآخر للكوب وربما أكثر توضح أن شارون تراجع قليلا للخلف، أما باراك فلم يتحرك.ولا تزال نسب التأييد لصالحه مثيرة للضحك من صغر حجمها. إن أغلب الجمهور مقتنع بأن باراك سيخسر الأمر الذي يخلق نوعا من الصعوبة في إثارة المجندات والعاملين. من خلال المصوتين حيث يوضح الاستطلاع أن شارون لا يزال يمزق باراك أربا. إن هذه النتائج تطرح جديا مسألة ترشيح بيريز. والسؤال الحاسم-مثمما أوضحه كل خبراء الاستطلاعات هو ماذا عن الغرض من ذلك الاستبدال. وهذا من أجل إبعاد بيريز عن ظهر باراك، فالغرض المطلوب من ذلك الاستطلاع يجب أن يستمر بل وأكثر من ذلك، ولكن إن لم يحدث ذلك وظلت الفجوة الرقمية الشاسعة كما هي فانه خلال أسبوع أو أسبوعين على الأكثر سيعلو البند ١٢ (ج) على الساحة في قانون تأسيس الحكومة، وعندئذ سيتوجب على باراك أما أن ينسحب أو يلقي خسارة فادحة. وهذا الأسبوع الأول الذي لم يثر خلاله باراك أي فرد بشكل خاص. فقد تقلص ظهوره على الشاشة السوداء، ولم يتحرك المسيرة السياسية هنا وهناك، أما الوضع الأمني-تبا-فالسمة الرئيسية هي الترددي، في المصطلحات النسبية للانتفاضة. أما حصن شارون الحصين فقد بدت عليه الشقوق الأولى. وفي الأسبوع القادم ستبدأ البرامج الانتخابية في التلفزيون والتي تستطيع أن تضفي بعض التطورات، فلا يمكن أن ننسى أن هناك جوكرين في اللعبة. الجوكر الأول هو احتمالية حدوث انطلاقة سياسية في الدقيقة التسعون (مدة عرض البرنامج الانتخابي هي ٩٠ دقيقة- المترجم) قد تلهب المشاعر وتثير الأجواء أما أبعادها فستكون قوية. والجوكر الثاني هو التدخل الفظيع من حماس

أو الجهاد الإسلامي في شئون إسرائيل الداخلية. ضربة واحدة، ويصبح شارون رئيسا للوزراء.
* إذا أجريت الانتخابات اليوم لرئاسة الحكومة وكان المرشحين هما باراك وشارون فمن ستنخبه؟
شارون-٤٤٪ (٥٠٪ الأسبوع الماضي)
باراك-٢٥٪ (٢٢٪ الأسبوع الماضي)
البطاقة الانتخابية بيضاء/لا أعلم-٣١٪
بعد إجبار المترددين: شارون ٥٠٪ (٥٥٪ الأسبوع الماضي)
باراك ٣١٪ (٣١٪ الأسبوع الماضي)
البطاقة الانتخابية بيضاء/لا أعلم-١٩٪
* إذا افترضنا أن بيريس كان المرشح لرئاسة بدلا من باراك، فمن ستنخبه؟
بيريز-٤٤٪ (٤٦٪ الأسبوع الماضي)
شارون-٤٢٪ (٤٣٪ الأسبوع الماضي)
البطاقة الانتخابية بيضاء/لا أعلم-١٤٪
بعد إجبار المترددين: بيريز ٤٦٪ (٤٨٪ الأسبوع الماضي)
شارون-٤٤٪ (٤٥٪ الأسبوع الماضي)
البطاقة الانتخابية بيضاء/لا أعلم-١٠٪
* من خلال رؤيتك للأمر اليوم، ما هي النسبة من صفر إلى مائة، في أنك ستذهب للتصويت يوم الانتخابات ٢٠٠١/٢/٦؟
عندما يتنافس باراك مع شارون، صفر-٩٩:٤٤٪
١٠٠:٥٦٪
عندما يتنافس بيريز مع شارون، صفر-٩٩:٢٨٪
١٠٠:٦٢٪
من بين مرشحي باراك: عندما يتنافس باراك مع شارون فإن هناك ٥٥٪ من الواثقين بنسبة ١٠٠٪ أنهم سيذهبون إلى الانتخابات، وعندما يتنافس بيريز مع شارون فإن هناك ٦٥٪ من الواثقين بنسبة ١٠٠٪ أنهم سيذهبون إلى الانتخابات.
* مثمما تبذل الأمور اليوم هل ستذهب يوم ٢٠٠١/٢/٦ وتعطى صوتك لأحد من المتنافسين-باراك، شارون، أم ستذهب وتترك البطاقة الانتخابية بيضاء، أم لن تذهب إلى صناديق الاقتراع؟
سأصوت-٧٣٪
البطاقة بيضاء-٧٪
لا أعلم-٥٪
من بين مرشحي باراك: سأصوت-٦٩٪، البطاقة بيضاء-٩٪
لا أعلم-١٨٪
من بين مرشحي نتنياهو: سأصوت-٨٥٪، البطاقة بيضاء-

٢- /١٠٠٪ من أصوات -٦٪

* نون أي صلة لأرائك السياسية من في رأيك سيفوز في الانتخابات؟

باراك -١٢٪ (٢٦٪ قبل ثلاثة أسابيع)

شارون -٧٢٪ (٥٢٪ قبل ثلاثة أسابيع)

لا أعلم -١٦٪

من بين مرشحي باراك: باراك -١٩٪، شارون -٦١٪

من بين مرشحي نتنياهو: باراك -٢٪، وشارون -٩١٪

* وإذا كان المرشحين هما بيريس وشارون فمن سيفوز في الانتخابات؟

بيريز -٣٢٪ (٣١٪ قبل ثلاثة أسابيع)

شارون -٥١٪ (٥٢٪ قبل ثلاثة أسابيع)

لا أعلم -١٧٪

* إذا كان الأمر ممكناً، هل يخلى باراك مكانه كي يدخل بيريز بدلاً منه في انتخابات رئاسة الحكومة؟

أريد -٤٨٪ (٥١٪ الأسبوع الماضي)

لا أريد -٣٠٪ (٣١٪ الأسبوع الماضي)

لا أعلم -٢٢٪

من مرشحي باراك: أريد -٦١٪، لا أريد -٢٧٪

* بافتراض أن باراك سيخلي موقعه لبيريس فهل تريد أن يخلى شارون موقعه لنتنياهو بمعنى أن يصبح المرشحين لرئاسة الحكومة هما بيريس ونتنياهو؟

أريد -٤٣٪

لا أريد -٤٥٪

لا أعلم -١٢٪

من بين مرشحي نتنياهو: أريد -٧١٪، لا أريد -٢٣٪

* هل تؤيد استمرار مسيرة السلام مع الفلسطينيين؟

أؤيد -٦٦٪ (١٧٪ الشهر الماضي)

أعارض -٣٠٪ (٢٥٪ الشهر الماضي)

لا أعلم -٤٪

* تخيل أنه تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار وتوصل باراك وعرفات إلى تسوية دائمة بين إسرائيل والفلسطينيين

ثم تم إجراء استفتاء عام في إسرائيل، فمما سمعت أو علمت حتى الآن هل ستصوت في الاستفتاء لصالح الاتفاق؟

لصالح الاتفاق + أميل للتصويت لصالحه -٤٣٪ (٤٣٪ الأسبوع الماضي)

ضد الاتفاق + أميل للتصويت ضده -٤٧٪ (٤٩٪ الأسبوع الماضي)

لا أعلم -١٠٪

* من يعطيك إحساساً جيداً حول أمنك الشخصي؟

باراك -٢٥٪

شارون -٤٣٪

كلاهما بنفس المقدار -١٣٪

لا أعلم -١٩٪

* من يعطيك إحساساً جيداً حول أمنك الشخصي؟

بيريز -٣٨٪

شارون -٤١٪

كلاهما بنفس المقدار -٦٪

لا أعلم -١٥٪

كلاهما سيئ

في المعركة الانتخابية على رئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٦٠ بين جون كيندي وبين ريتشارد نيكسون، هناك كانت لافتة تقول "الحمد لله أن أحدهما بقنوره أن يتم ترشيحه" تلك اللافتة ستسير بشكل سيئ في إسرائيل عام ٢٠٠١، فأغلب مشتركي الاستطلاع يصوتون ضد الانتخاب، ليس لصالحه. * السؤال موجه إلى المصوتين لصالح باراك هل ستصوت لصالح باراك لأنك تريد التصويت لصالحه، أم لأنك لا تريد التصويت لصالح شارون؟

أريد التصويت لصالح باراك -٤٣٪

لا أريد التصويت لصالح شارون -٤٧٪

لا أعلم -١٠٪

* السؤال الموجه إلى المصوتين لصالح شارون: هل ستصوت لصالح شارون لأنك تريد التصويت لصالحه أم لأنك لا تريد التصويت لصالح باراك؟

أريد التصويت لصالح شارون -٤٤٪

لا أريد التصويت لصالح باراك -٤٨٪

لا أعلم -٨٪

وتحول وجه الكهل

على مكس الولايات المتحدة وبول غربية أخرى، لم يتضح لدينا أن المرشح لقيادة الدولة ملزم بإعطاء تقرير طبي لناخبيه، فأغلب الجمهور يعتقد أن هذا أمر "غير عادل" إذا استغل باراك وضع وعمر شارون الصحي في الدعاية الانتخابية، فالقائمين على الحملة الدعائية لحزب العمل يسيرون على خيط رفيع أثناء حديثهم عن حالة شارون الصحية وهم بذلك يعرضون أنفسهم لمخاطر كراهية الجمهور فضلاً عن العقاب الذي سيتمثل في الاستطلاعات من جانب آخر من المحتمل أن يكون هناك قلة علم شعبية، فالشك تجاه شارون رغم هذا سيأخذ موضعه، كما أن هذا سيكون بمثابة إيضاح لهبوطه المحدود في الاستطلاع.

من ناحية أخرى فالاستطلاع يكشف عن نقطة ضعف أخرى لشارون إلا وهي حرب لبنان، فأغلب الجمهور لديه آراء سلبية حول أسلوب قيادة شارون عام ١٩٨٢، وخاصة داخل ناخبي الوسط المتريدين.

* في رأيك هل يجب على المرشح لرئاسة الحكومة أن يطلع الجمهور على كل التفاصيل الطبية الخاصة به؟

يجب -٤٦٪

لا يجب -٤٩٪

لا أعلم -٥٪

من بين مرشحي باراك: يجب -٥٤٪، لا يجب -٤١٪

من بين مرشحي نتنياهو: يجب -٣٥٪، لا يجب -٦١٪

* يبلغ شارون من العمر ٧٢ عاماً في رأيك هل يعتبر شارون كفاء للعمل كرئيس وزراء؟

كفاء -٧٣٪

غير كفاء -٢١٪

لا أعلم-٦٪

* يبلغ بيريز من العمر ٧٧ عاماً في رأيك هل يعتبر بيريز كفاء للعمل كرئيس وزراء؟

كفاء-٧٠٪

غير كفاء-٢٥٪

لا أعلم-٥٪

* في رأيك، هل من العدل التحدث عن حالة شارون الصحية في الدعاية الانتخابية التي يقوم بها باراك؟

أمر عادل-١٩٪

أمر غير عادل-٧٥٪

لا أعلم-٦٪

* في رأيك هل لديك رأي سلبي حول مهام شارون خلال حرب لبنان؟

رأي سلبي-٤١٪

رأي إيجابي-٢٦٪

رأي حيادي-١٠٪ لا أعلم-٢٣٪

* في رأيك، هل يجب أن يضع شارون في اعتباره المهام التي قام بها خلال حرب لبنان فيما يتعلق بعملية انتخابه لرئاسة الحكومة؟

يجب أن يضع في اعتباره-٤٩٪

لا يجب أن يضع في اعتباره-٤١٪

لا أعلم-١٠٪

* مثلما تبدو الأمور لك اليوم، من من المرشحين سيرضخ لمطالب شاس إذا تم انتخابه لرئاسة الحكومة؟

شارون-٢٢٪

باراك-٢٧٪

كليهما بنفس المقدار-٣١٪

لا أعلم-١٠٪

صفائر الأمور

فقط، وبسبب القطع الذي سيحدث عندما نلقى بتهية الوداع للرئيس الذي سيغادر البيت الأبيض فإن كلينتون كما يتضح، سيصعد إلى جولة ثانية أمام شارون، أغلب مصوتي باراك سيصوتون لصالحه، في حين سيحافظ ناخبي اليمين على ولائهم لشارون وهذا أمر منطقي من جانب اليمين. يحمل كلينتون في جعبته بشائر الأمور السيئة من تقسيم القدس والتنازل عن الحرم الإبراهيمي، ولكن من جانب اليسار فإنه يحظى بسياسة معقولة فضلاً عن أنه شخص محبوب عكس الرأي السائد الذي لا يعتبر بعض المرشحين كذلك، والذين لن نذكر أسمائهم في هذا المقام.

* فلنفترض بشكل خيالي أن الرئيس الأمريكي كلينتون سيدخل في الديانة اليهودية، ويهاجر إلى إسرائيل يتنافس على انتخابات رئاسة الحكومة أمام باراك وشارون، ففي تلك الحالة لمن ستعطي صوتك؟

كلينتون-٢٦٪

شارون-٢٤٪

باراك-١٤٪

لا أعلم-٢٦٪

من بين مرشحي باراك: كلينتون-٣١٪، باراك-٢٥٪، شارون-١٣٪

من بين مرشحي نتانيا هو: كلينتون-١٧٪، باراك صفر٪، شارون-٦٩٪

* نون أي صلة بنتائج الانتخابات، من تريد أن وزيراً للدفاع في الحكومة القادمة، باراك أم شارون أم دان مريئور؟

باراك-٢٩٪

شارون-٢٦٪

مريئور-٢١٪ لا أعلم-٢٤٪

وفي النهاية هناك ثلاث ملاحظات:

١ - على ضوء اقتراب موعد الانتخابات، سنبدأ من الأسبوع القادم عرض سؤال التصويت "بعد الإجماع" معلومة رئيسية "في استطلاع معارف-جلوب، فحتى الآن عملنا على التركيز على نتائج التصويت باستخدام كلمة "أميل"، حيث سيتم إضافة سؤال آخر موجه إلى المترددين الذين رغم كل هذا يطالبون بقول لمن يميلون للتصويت لصالحه، وبهذا يجزئون من الصوت المؤكد والتجربة تعلمنا أنه كلما اقترب موعد الانتخابات كلما تحول الميل في الاستطلاعات إلى تأكيد في الانتخابات.

٢ - هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إجراء انتخابات لرئاسة الحكومة، ومن هذا الجانب نتحدث عن ظاهرة غير معلومة من جانب الاستطلاعات، خاصة عندما نتحدث عن دراسة نسب التصويت وطبقاً لكل الإشارات فإن الفجوة بين باراك وشارون ستكون أكبر مما يعكس الاستطلاع، ولذلك فإن ناخبي شارون هم الذين سيرهقون أنفسهم في الذهاب إلى صناديق الاقتراع.

٣ - هذه هي المعركة الانتخابية الثانية التي تؤدي الاستطلاعات فيها دوراً مركزياً في عام ٩٩ رفعت الاستطلاعات، وبعد ذلك انحدرت بحزب العمل. وفي الانتخابات الحالية كانت الاستطلاعات تقوم بتأثير مباشر سواء على "الروح المعنوية" لجندات باراك، أو سواء على احتمالية استبداله في اللحظة الأخيرة.

سبب آخر للصدى القوي للاستطلاعات ينبع من الحقيقة التي تقول أنه لا توجد مواقف "نشاط" في أماكن أخرى. وفي الانتخابات السابقة، يجب أن نتذكر وجود العديدين من المرشحين لرئاسة الحكومة، والذين كانوا كذلك مرشحين لانتخابات الكنيست وفي المقابل فلدينا حالياً مرشحان لا يثيران أي حماس خاص.

وبسبب أنه لا توجد لهؤلاء قوة في تلك الانتخابات فهم سيكتفون بالاستطلاع وينهون الأمر، قائلين لماذا نرهق أنفسنا ما دام من الممكن قراءة النتائج في الصحف.

تم إعداد الاستطلاع يوم الأربعاء الماضي على ٦١٢ من السكان البالغين في الدولة. نسبة الخطأ في العينة ٤,٥٪ بالزيادة - النقصان.

* إحدى الطرق الصوفية اليهودية التي تستهدف التوفيق بين التصوف من جهة وبين العلم من جهة أخرى - أسسها زلمان شينور.

الفائز هو عرفات

معاريف ٢٠٠٠/١٢/٢٠
بقلم: جينولا كوهين

لن يكون المنتصر هو باراك، ولن يكون معسكر اليسار إنما سيكون المنتصر هو عرفات الذي لن يترك زرار الانتفاضة، ليضرم النيران أو ليقفل من حريقها حيث سيحصل من باراك على الثمن كاملاً، وستكون شهوته ملكاً له. ولن يكون الخاسرون هم فقط بيبي أو شارون، ولن يكون معسكر السلام، إنما الخاسر الأكبر هو القدس، التي يتآمرون بسببها علينا، من أجل إنزالنا من فوق الجبل مع المدينة المقدسة أو لانزالنا إلى شاطئ البحر المتوسط أن لم يكن إلى أعماق ذلك البحر.

ولن يكون أعضاء شاس هم المذنبون فقط، لقد كانت مساومة خاطئة من البداية عندما تم الافتراض أنه من الممكن إقناع شاس تحت تبرير "لصالح القدس" فالقدس التي تعتبر أساس أرض إسرائيل كلها، لم يكن شاس قد وضعها أبداً فوق اهتماماته ولكن المذنبون الأساسيون في اعتقادي هم أعضاء الليكود أنفسهم، وليس العديد منهم مذنب إنما الرئيسيون منهم كذلك، الذين بدلاً من أن يعملوا جنباً إلى جنب مع أيريل شارون من أجل دفع حكومة وحدة وطنية، دفعهم قصر نظرهم إلى الانتخابات فحكومة الوحدة الوطنية لم تكن حيوية فقط إنما كانت في نهاية الأمر ممكنة أيضاً. وصحيح أن باراك استخدم تلك الإمكانية الحيوية من أجل أهدافه الشخصية ومن الصحيح أيضاً أن نفترض أنه إذا لم يدفع نفس أعضاء الكنيست من الليكود باراك إلى انتخابات الآن، تدفعه هي الأخرى إلى اتفاق سلام بأي ثمن، فربما كان تصعيد انتفاضة الدماء في الأراضي المحتلة سيجبره على التوصل إلى حكومة وحدة وطنية، وعلى الأقل كان يجب أن يحاول ولكن أعضاء الليكود كانوا متسرعين للوصول إلى كرسي السلطة، فهم لم يجاهدوا أنفسهم من أجل إخفاء ذلك. وعندما سمعته يصوتون لصالح أنفسهم كمرشحين جديرين لشغل منصب رئيس الوزراء، وبمنهج فكري يبدأ وينتهي بكلمتين هما "أنا وأنا"، حتى وأنتني صرخة يا إلهي، يا لها من أنانية ما هذا التعجل، ماذا فعلتم من أجل تلك الدولة، فالعمل القومي الحقيقي هو ذلك الذي واجه اختبار الصراع

وأيضاً واجه اختبار الإخلاص لتلك الدولة وفي نهاية مستوى ذلك العمل القومي الحقيقي لا يوجد في رأيي زعيم جدير بقيادة شعب بانس مثل شعبنا أو قيادة دولة جريئة مثل دولتنا. وفي ذلك السياق من الجدير أن نذكر عضو الكنيست يوسي ساريد الذي طلب من خلاله حواسه السياسية المحتدة أن يبتاع لنفسه ذلك المستوى (مستوى العمل القومي) عندما اتخذ قراراً في الماضي بالإقامة لعدة سنوات في "كريات شمونة" التي يتم قصفها بالصواريخ. لقد أصبحت عجوز في السياسة وأنا لا أتذكر من خطب زئيف جابوتنسكي أو ديفيد بن جوريون أو أقوال مناحم بيجين أو موشيه ديان كلمات "أنا"، "أنا". فكلما يزيد وزنك الشخصي كلما تقل اعتباراتك الشخصية.

ولكن إذا كان أعضاء الليكود الذين أتوا بانتخابات مبكرة خالين من أي شائبة توضح أنهم مهتمون بالاعتبارات الشخصية، ونواياهم تجاه تذكير الانتخابات تهدف لدفع سياسة المعسكر القومي - على الجانب السياسي بشكل عام وعلى الجانب الانتخابي بشكل خاص، إلا أننا يجب أن ندرك أن النوايا ليست هامة فقط إنما النتائج أيضاً. وبسبب إتخاذ قرار الانتخابات وبالأحرى بين المرشحين على رئاسة الحكومة وهما باراك وشارون بدون حل للكنيست فالانتخابات ستكون - لأول مرة في إسرائيل - وكأنما يجري فيها صراع على مشاكل سياسية وهو المقارنة بين طريقين: ١ - طريق معسكر اليسار المتمثل في الانسحاب والتنازل وتقسيم القدس واجتثاث المستوطنات، ٢ - طريق معسكر اليمين وهو الحفاظ على سلامة وأمن القدس وعلى الهوية اليهودية للدولة وعلى وادي الأردن والمستوطنات وبعد تلك الانتخابات لن يكون هناك عضو كنيست يتوجب عليه أن يقاتل من أجل بقاءه السياسي لأن مكانه محفوظ ومضمون له، ويوجد في قلبي خوف شديد من نواقع أعضاء الكنيست التي يتم إلقاء أعمال الدعاية والإقناع على عاتقهم خلال فترة الانتخابات التي ستتعرض لأضرار شديدة، وأنا أدعو وأتمنى أن كل هذا يتعلق بأعضاء الكنيست التابعين للمعسكر القومي، فحينذاك سيبدو هذا الخوف لا مفاد منه (خوف عبثي).

اللون الأبيض جميل

ملحق معاريف السياسي
٢٠٠١/١/٩
بقلم: إستر هيرتسوج

البطاقة الخاوية في صناديق الاقتراع دعوة ضد حكم الجنرالات والحاخامات وموقف بجانب عصر نسائي، علماني، مدني وراغب في السلام. سوف أضع روعي في كف يدي وأعلن هنا أنني أؤيد

البطاقة البيضاء في الانتخابات، حتى ولو شهرت بي عبريت لينور (كما كتبت هنا أول أمس) قائلة أنني غبية أتجرع قهوة اسبرسوا صباحاً وأدير الحياة من بوتيك لبوتيك، وطفولية ومدللة وأنتني واحدة أنام وفي قمي

مصاصة ويلهاء (كما قررت ذلك في الشبكة الثانية "ب" بالراديو) !

إنني أدعو كل الناخبين الذين سيقترعون بصفة عامة والنساء بصفة خاصة لوضع بطاقة بيضاء في الصناديق، وذلك اعتراضاً على هيمنة الجمود العسكري المتحيز للرجال فقط، بتأييد من البطيركية الحريدية في إسرائيل. فباراك وشارون مثل باراك وتنتياهو، يمثلون ذلك الواقع كتوأم القطط السيامي. إن البطاقة البيضاء في نظري هي راية التحرر ورمز للهوية المدنية، الحرة من غسيل المخ القائل بأن "اليمن سيجلب حرباً واليسار فقط يستطيع عمل سلام" وأن "شارون هو كارثة وباراك أقل سوء منه" فكلهما رجال، جنرالات وهم في حاجة لارضاء الشلة من السرية والكتيبة والزحف على أربع من أجل الحصول على بركة الحاخامات لحكمهم.

إن لينور تقارن بيننا، وتصنفنا بالسذج الذين سيأتون بشارون للحكم بسبب استخدام البطاقة البيضاء، وتقارنا بالسذج في اليسار الأمريكي الذين انتخبوا "رالف نادر" وتقرر أن جورج بوش غبي، محافظ ويؤيد عقوبة الإعدام. ورغم أنني لا أعرف ماذا تعلم لينور عن بوش، إلا أنني أعلم أن بيل كلنتون الديمقراطي المستنير لم ينجح في إلغاء عقوبة الإعدام بعد أن قضى فترتين رئاسيتين في الحكم.

إن اليسار بغطرسته يرى بشكل جارف في كل من ينتمي للمعسكر اليميني، هنا في أمريكا أو في أي مكان على الكرة الأرضية، أغبياء، ضيقي الأفق، معادون للنساء وإلى آخره من عبارات وتشبيهات التنديد. ولكن ما العمل وهذه النظرية لا تنسجم ولا تتفق مع الحقائق. أليس من أتى بالسلام بالذات هو اليمن، بزعامة مناحم بيغن وشارون وإن معظم حروب إسرائيل نفذتها بالذات حكومات اليسار. ولدى الشك الكبير في أن الانسحاب الرائع من لبنان والذي لم ينجح رابين في تنفيذه قد قام باراك بتنفيذه، على ما يبدو بالذات بضغط من حركات المعارضة والاحتجاج (النسائية) والإعلام.

وفي اعتقادي أنه ليس بعيداً عن المنطق أنه لو أستمروا تنتياهو في السلطة أو فاز بدلاً من باراك، لكان أيضاً

أضطر للانسحاب بشكل فردي، تحت نفس الضغط لحركات الاعتراض والاحتجاج الغير حكومية بتأييد الإعلام.

وطبقاً لأي منطق يعلم منجموا ومنجمات غضب اليسار أن حكم شارون سيجلب سلاماً أقل من حكم باراك؛ كلنا يعلم لمن أعطيت النبوة - بالعكس، إن الماضي يعلمنا أن اليمن هو الذي يستطيع جلب سلام بتأييد من غالبية الشعب واليسار، ولكن ليس العكس. والأكثر من ذلك، فإن المسؤولين عن اندلاع الحروب هم السياسيون من جميع الأحزاب في حين أن المسؤولية الحقيقية لإنجاز السلام مثل خطوات التغيير الجوهرية الأخرى في الدولة هي من نصيب حركات الاحتجاج الشعبية والوقتية، والتي تحت ضغط الأحداث الصعبة والعنف بصفة عامة، تنجح في تحريك الرأي العام والاستعانة بالإعلام لكي يجبروا الزعماء على اتخاذ مواقف قبل انتخابات مايو ١٩٩٩، عندما أطلق أورى أفنيري على الناخبين الذين يضعون بطاقة بيضاء "مفسدي الدولة وسماسرة الكراهية" الذين يقامرون مقامرة خطيرة، عندئذ تجرأت ودعوت من هنا لوضع بطاقة بيضاء في صناديق الاقتراع لأن "الاقتراع بالاحتجاج هو عمل أخلاقي، وبالذات عندما يتعطر كل المرشحين بتلك الجلالة العسكرية". لم يمض وقت طويل منذ تلك الانتخابات، إلا وقد انسحب أفنيري بالتدريج من تأييده ليهود باراك، وفي النهاية، مع اندلاع أعمال الشغب في الحرم الشريف، قام حتى باتهام باراك أكثر من شارون، ويصدق عن بالمسؤولية عن اندلاع الانتفاضة. واليوم، قبل شهر من الانتخابات العاجلة لرئاسة الحكومة، قد أن الأوان وحانت اللحظة التي يقوم فيها أفنيري واليسار بحساب النفس والتوقف عن غسيل المخ الفلسفي والتعالى المتغطرس الذي يعرف كل شيء ويلغى كل قول لا يتواءم ولا يتوافق مع الشعارات التهديدية التي خلقوها وبصفة عامة متى يفهم في النهاية اليسار المستنير أن فرصة التغيير ستسبح فقط في نهاية عهد حكم الجنرالات والحاخامات. إن البطاقة البيضاء ترمز في نظري إلى الاعتقاد في احتمال مجيء عصر نسائي، مدني، علماني وراغب في السلام.

أتيحوا للاجئين أن يعودوا

ملحق هآرتس ٢٠٠١/١/٤
بقلم: تيونا وحاييم بابربدج (من
بريد القراء)

منذ فترة ونحن متخبطون هل نحول حسنا الخاص إلى دعوة علنية تكون موجهة لكل مواطني دولة إسرائيل، ولكن إزاء ما يحدث مؤخراً أمام أعيننا، قررنا أنه قد

حانت اللحظة الملائمة للقيام بذلك. ففي الفترة الأخيرة يبدو أن ارتفاع الفرائض يسيطر على الشعبين، اليهودي والعربي، والمتقاسمان معا هذه

الأرض .عشرات السنين وكل طرف ممسك بتلابيب الآخر وهم يوجهون الحراب مباشرة للقلوب.

لقد ارتوت أرض إسرائيل / فلسطين بدماء الأبناء والبنات من الجانبين، والآن عندما يتأهبان أمام فرصة تحقيق الحلم - يلوح ضعف قلوب كل المواطنين حيث أنهم مرتعدين من تنفيذ الخطوة الجريئة الأخيرة لكي يضعوا نهاية لسفك الدماء

إن سلاماً حقيقياً بين مواطني هذه الأرض الصغيرة لا يمكن أن يأتي بتقسيم الأرض وبقمع الأحلام القومية أو الدينية للشعبين. ولكننا نعلم أيضاً ونذكر رغبة العرب الفلسطينيين في أن يعيشوا مشاعر الاستقلال القومية، وذلك يفرض (هكذا آمالنا) مرحلة انتقالية ضرورية نحو الاستقرار لحكم آخر، فيدرالي في جوهره، يركز في أساسه على تعاون وحسن جوار من أجل تحقيق رفاهية مشتركة لأبناء هذه الأرض.

من الواضح لدينا تماماً أنه بالنسبة للعديد من أبناء الشعب اليهودي تمثل أراض في الضفة الغربية والقدس جوهر تاج أرض إسرائيل، ومحافظات الانتاج للأمة الإسرائيلية. نحن على دراية تامة بأن هذه الأرض هي أيضاً أرض أبناء الشعب العربي/الفلسطيني، وكما هو واضح لنا بأن حلم اليهود في كل الأجيال، وكذلك الآن، هو العودة لأرض آبائهم، فكذلك أيضاً واضح لنا أن آمال العرب/الفلسطينيين هي العيش في هذه الأرض، على أرض آبائهم هذه منذ مئات السنين ومثلما لا ننكر معاناة اليهود على مدى التاريخ وبالذات في القرن العشرين فإننا أيضاً لا ننكر حقيقة أن مسيرة العودة للشعب اليهودي إلى أرضه، تسببت في معاناة شديدة للسكان المحليين والعديد منهم مدنيين -نساء، رجال وأطفال والذين اضطروا لترك منازلهم ولترك كل ممتلكاتهم خلفهم، بل والأسوأ من ذلك آمالهم في الحياة المنطقية على

أرضهم.

إننا لا نرى أية احتمالات لحل تام ونهائي للنزاع بدون اعتراف الطرفين (وليس فقط السياسيين الذين بينهم، بل كل رجل وامرأة) بأننا يجب أن نخطو الخطوة الأخيرة نحو إرساء السلام.

وهذا يعني تنازل عربي - فلسطين عن حلم فلسطين (من البحر وحتى نهر الأردن) الخالية من اليهود، وتنازلاً يهودياً عن أسطورة الملكية الوحيدة على هذا القطاع من الأرض .وفي المقابل يجب على اليهود أن يفعلوا كل ما في وسعهم من أجل أن يعيدوا إلى حدودهم عرب البلاد الذين هجروها في وقت الحرب وعادوا أبناء ضائعين لحدودهم .من أجل فرصة تحقيق المصالحة التامة نحن الموقعين أدناه مستعدين لكل تضحية .ولكن إزاء ما يجري مؤخراً من أحداث فإننا في حيرة نتساءل هل إخواننا من مواطني دولة إسرائيل معنيين حقيقة وعن قناعة بوضع الجسر الأخير والضروري على هوة الصراع؟

إن انطباعنا هو أن الأمور لا تسير كذلك. فإننا نسمع أكثر وأكثر أصوات، بعضها لأولئك الذين يؤمنون حالياً باتفاق سلام (ومن بينهم رجال فكر وسلطة معروفين) يطالبون بعدم الاعتراف بحق الأخوة العرب في العيش على أرضهم والتي هي أيضاً أرضنا، ويرفضون بقوة إجلاء مكان لهم بجوارهم .وكيف إذا سيعيش شعبان معاً بدون أن يتقاسموا المكان؟

كفى للكراهية، كفى للحروب، كفى لسفك الدماء وكفى تجاهلاً للآخر الذي يعاني ويتوق شوقاً لأرضه التي هي أيضاً أرضنا .يا مواطني دولة إسرائيل، اختاروا السلام العادل والحقيقي، وطالبوا زعيمكم بالآل يرتدع وأن يتيح عودة اللاجئين إلى منازلهم .فإذا لم نفعل ذلك، فكيف نستطيع أن نرفع وجوهنا أمام الأجيال القادمة؟ .



إسرائيل / شئون داخلية

شركة مكوروت تعلن: يقترب اليوم الذي لن تنزل فيه المياه من الصنابير يديعوت أحوونوت ١٢/٢٠ (الملحق الاقتصادي) بقلم: نوريت اراد

تحصل إسرائيل حالياً على مياهها من ثلاثة مصادر رئيسية: بحيرة طبرية - خزان علوي يضم حوالي أربعة مليارات متر مكعب، والذي اجتاز بمتر تقريبا الخط الأحمر العلوي - خزان المياه الجوفية: الساحل والجبل يعانين من خطورة تخزين الجبل اجتاز الخط الأحمر وخزان الساحل يواجه خطورة ملوحة المياه.

يقف المقياس الأعلى لبحيرة طبرية - وهي مليئة - عند ناقص ٢٠٨,٩٠ متر وقد وقف المقياس الأسفل حتى عام ١٩٩٩ عند ناقص ٢١٣ متراً. نظراً لقلة الأمطار وانخفاض المقياس اضطر المشرف على المياه، شمعون طال، مواصلة خفض المقياس حتى ناقص ٢١٤ متراً والسماح باستمرار السحب وهذا العام وصل مقياس طبرية إلى حد أدنى لم يسبق له مثيل منذ بدأت المقياس في البحيرة في السنوات العادية تقوم شركة مكوروت بالسحب من طبرية، عن طريق الخط الإقليمي، بمقدار مليون متر مكعب يومياً. هذا العام اضطرت شركة مكوروت إلى تقليل السحب إلى حوالي ٨٠٠ ألف متر مكعب يومياً، وتعزيز الكمية بالسحب من الخزانات الجوفية. يعد المخزان الجوفي عند الساحل هو المصدر الرئيسي حالياً لمياه الشرب للقطاع الحضري - الذي يستهلك حوالي ٧٠٠ مليون متر مكعب سنوياً. وتستهلك الصناعة حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً. إضافة إلى ذلك، هناك التزام إسرائيلي، في إطار اتفاق السلام، بنقل ٥٠ مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب سنوياً إلى الأردن وخمسة ملايين متر مكعب لقطاع غزة. وقد

من شأن أزمة المياه، التي أصابت حتى الآن فرع الزراعة فقط، أن تؤثر قريباً على الاقتصاد المنزلي أيضاً. يقول رئيس شركة مكوروت، أوري ساجي، إنه لو استمرت اللامبالاة لدى الجمهور والحكومة، فقد يأتي اليوم الذي نفتح فيه الصنابير فلا نجد فيها مياه يقول رئيس قسم الإعلام لتوفير المياه بوزارة البنية الأساسية، إيلي رونين، أن الاقتصاد الإسرائيلي يقع على مسافة حوالي شهر من استخدام لوائح خفض استهلاك المياه في المدن.

في العام الماضي رفضت اللجنة الاقتصادية بالكنيست عدة مرات فرض قيود على الاقتصاد المنزلي في استهلاك المياه فقد رفضت اللجنة التي بحثت الإسراع بإنشاء مشروعات لتحلية مياه البحر - المقترحات التي طلبت وضع لوائح لتقليل الإسراف في استهلاك المياه ورفع أسعارها. في العام الماضي تم تقليل كميات المياه التي خصصت للزراعة من ١,٢ مليار متر مكعب سنوياً إلى حوالي ٨٠٠-٩٠٠ مليون متر مكعب. في عام ٢٠٠١ تنوى الوزارات الحكومية المستولة تخفيض الكميات حتى ٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً يقول المزارعون أن مساحات زراعية كبيرة سوف تتحول إلى أراضي جرداء، وستضطر إسرائيل لأن تستورد خضراوات وفاكهة من الخارج.

في تعليقه قال مدير عام وزارة الزراعة، يوسي بشاي: (لن تضطر الدولة لاستيراد الخضراوات والفاكهة. فالكمية الصغيرة المتوافرة من المياه سوف ينجحون في زراعة الفاكهة والخضراوات التي تحتاجها الدولة).

علق وزير المالية أبراهام شوحاط على ذلك بقوله (ليس لدينا بحيرة طبرية أخرى .نبذل كل ما نستطيع حتى لا تصبح الدولة بلا مياه على المدى القصير).

النقص في المياه - الحل :

ان العلم بأن النقص الخطير في المياه لن يحل بالطرق الطبيعية، جعل هيئات المياه تبلور عدة مقترحات لحل الموقف، بعضها في مراحل تنفيذ فعلية.

إعداد المناقصات لتحلية المياه:

من المقترحات التي درست مؤخراً كان تحلية مياه البحر المالحة وهناك قرارات عملية في المرحلة الأولى سيتم إنشاء محطتين لتحلية مياه البحر، الأولى في عسقلان وستضخ ٥٠ مليون متر مكعب سنوياً والثانية ستضخ ١٥ مليون متر مكعب سنوياً، وسوف تقام في الجنوب، ولم يتحدد موقع هذه المحطة بالضبط، ويتم حالياً إعداد المناقصة .توجد محطات لتحلية المياه المالحة على ساحل الكرمل وفي جبل النقب تقوم هذه المحطات بتحلية عشرات الملايين من الأمتار المكعبة، وتحل مشاكل إحدائية. إضافة إلى ذلك تمت الموافقة على إنشاء محطات تنوير مياه الصرف الصحي ستبدأ محطات التحلية في العمل خلال ٢-٣ سنوات. وسوف تضيف كميات معينة لاقتصاد المياه، ولكنها لن تحل المشكلة الأساسية.

يقول المشرف على المياه، شمعون طال، إن الوضع السيئ لاقتصاد المياه يقتضي إنشاء محطة تحلية كبيرة ستنتج ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً وتحل تماماً مشكلة المياه للدولة. ويقول يوسى دريازين من هيئة المياه ان لجنة المناقصات سوف تعلن خلال عدة أسابيع من الشركات اجتازت مرحلة الحد الأدنى ومن حقها ان تقدم عرضها .ستتم المناقصة بنظام B.O.T، والشركة الفائزة ستقوم ببناء المحطة وبيع المياه المحلاة للدولة.

الاستيراد من تركيا :

في المقابل بدأوا في وزارة البنية إعداد إعلان مناقصة لاستيراد مياه من تركيا .في هذه المرحلة لا توجد مفاوضات فعلية حول ثمن الصفقة، وليس من الواضح كيفية استيراد المياه والعمل الدائر حالياً ينصب على إمكانية الحصول على مياه من تركيا خلال عام وربع العام، عن طريق رصيف النفط في عسقلان .مؤخراً تمت تجربة في شركة مكوروت لتنظيف أنابيبها من النفط، بواسطة بكتريا مذيبة للنفط .وقد كللت التجربة بالنجاح، ويأملون حالياً استخدام رصيف عسقلان بعد تنظيفه بهذه الطريقة .

ثروة مخبأة في النقب :

يضم الخزان الجوفي شيزفون -الذي تم اكتشافه في النقب منذ ثلاث سنوات -مئات المليارات من الأمتار المكعبة من المياه ذات الملوحة المنخفضة نسبياً- ورغم هذا

لم يتم إعداده وتهيئته لمواجهة أزمة المياه القطرية. هذا ما يقوله البروفيسور ارييه ايسار، الذي ترأس مركز موارد المياه بمعهد أبحاث الصحراء التابع لجامعة بنر سيع. والبروفيسور ايسار، الباحث في مجال تأثير الصوبة على المنطقة، وصاحب مبادرة الحفر الذي أدى إلى اكتشاف الخزان.

خزان شيزفون الجوفي، يمتد من الجنوب حتى رامون وحتى جنوب بقاع عوفدا، ومن فوق الخزان توجد طبقة حجرية نوبية، اكتشفت منذ حوالي ٢٠ عاماً، وهو أيضاً يضم مليارات الأمتار المكعبة من المياه، ولكن بنسبة ملوحة بمقدار الضعفين، وهو أقل كفاءة في التشغيل وهو معالج إحدائياً في الأماكن التي يمكن استخدام مياهها منذ حوالي عشرين عاماً تقريباً يقول البروفيسور ايسار، إن تكلفة التحلية الجزئية لهذه المياه وموائمتها لمستوى مياه الشرب لن تزيد على ٥٠ سنتاً للمتر المكعب .

يقول مدير عام مكوروت، عاموس افشتاين، إن النتائج الميدانية غير بسيطة ويقول، إنه منذ حوالي ثلاثة أشهر بدأت مكوروت في استخدام عمليتي ضخ تجريبيتين في خزان شيزفون الجوفي وقد اتضح ان المياه المستخرجة منه ساخنة جداً وتحوي معادن غير سامة، مثل الكبريت والحديد. وتبريد المياه وتنظيفها من المعادن يرفع سعرها إلى حوالي ٧٥ سنتاً للمتر المكعب في البداية قبل النقل. رغم التكلفة، بدأوا يستخدمون مياه شيزفون في معسكرات الجيش ومستوطنات بقاع عوفدا بحجم ٣-٤ ملايين متر مكعب سنوياً يقول افشتاين (هناك طاقة ونحن ندرسها هذه الأيام فعلاً).

تخفيضات في القطاع الحضري:

في هيئة المياه يعدون الآن سلسلة من اللوائح التي ستلزم القطاع الحضري بتخفيض استخدام المياه .في أعقاب حملات إعلامية وتعليمية، انخفض الاستهلاك هذا العام بنسبة ٥٪، حسبما قال المشرف على المياه شمعون طال .في أعقاب هذه النتيجة الإيجابية سوف تستمر الحملات الإعلامية والتعليمية في المدارس. سيتم إلزام الأبنية العامة وبعد ذلك المستهلكين الخصوصيين استخدام صنابير المياه .في المقابل تتم دراسة إمكانية تخفيض مساحات الحدائق العامة والحضرية، ومشروع فرض هذه اللوائح بما في ذلك إمكانية فرض غرامات على الخارجين .يقول الباحثون، هناك حل آخر محتمل وهو خزانات المياه الأرضية التي يمكن ان تزود الدولة بالمياه على مر عشرات وربما مئات السنين، إلا أن أحداً لا يسعى من أجل الاهتمام بها وجعلها صالحة للاستخدام ولكن هناك خلافات بين شركة مكوروت وبين هيئة المياه حول هذه الآراء .

٢٠٪ من مواطني إسرائيل تحت خط الفقر

هارتس ٢٠/١٢/٢٠٠٠
بقلم تروتى سيناي

عدد الأسر الفقيرة
بعد مخصصات التمويل والضرائب ١٩٩٩-٩٨

| ١٩٩٩ | ١٩٩٨ | |
|---------|---------|-----------------------|
| ٣٠٨,٣٠٠ | ٢٩٢,٥٠٠ | اجمالي السكان |
| ٨٦,٩٠٠ | ٨١,١٠٠ | رب أسرة مسن |
| ١٦٠,٧٠٠ | ١٤٧,٣٠٠ | اسر ذات اطفال |
| ١٠٢,٠٠٠ | ٩٩,٣٠٠ | ١ - ٣ اطفال |
| ٥٨,٧٠٠ | ٤٨,٠٠٠ | ٤ اطفال وأكثر |
| ١١٧,٠٠٠ | ١١١,٨٠٠ | رب أسرة يعمل |
| ١٠٢,٤٠٠ | ٩٧,١٠٠ | اجير |
| ١٤,٦٠٠ | ١٤,٧٠٠ | مستقل |
| ١٠٥,٧٠٠ | ١٠٠,٠٠٠ | لا يعمل (في سن العمل) |
| ١٠٥,٨٠٠ | ١٠٢,٩٠٠ | اسر ذات عائل واحد |
| ١٢,٥٠٠ | ١٢,٢٠٠ | أسر ذات عائلين |
| ٥٣,٨٠٠ | ٤٦,٢٠٠ | مهاجرون (من عام ١٩٩٠) |
| ٩٣,١٠٠ | ٨٣,٤٠٠ | غير يهود |

للأسرة ذات ستة أفراد ٥٤٠٤ شيكل - للأسرة ذات تسعة أفراد ٧١٢١ شيكل.

في التقرير السنوي عن حالة الفقر في إسرائيل أعلنت أمس مؤسسة التأمين القومي ووزارة العمل والرفاهية أن ٢٠٪ من مواطني إسرائيل عاشوا عام ١٩٩٩ تحت خط الفقر. ٢٥٪ من أطفال إسرائيل فقراء. ونسبة العرب الفقراء في إسرائيل اكبر بمقدار ثلاثة أضعاف عن نسبة اليهود الفقراء. يعيش نصف الأطفال العرب في أسر فقيرة. أكثر المدن فقرا هي القدس وبنى باراك وأشدود. من بين ٢٠٨ آلاف أسرة فقيرة يوجد شخص واحد فقط يعمل في ١١٧ ألف أسرة. في عام ١٩٩٩ ازداد الفقر في إسرائيل. كما أنخفض متوسط الدخل للفقراء بمقدار ٢٦٪ عن الدخل المحدد كخط للفقر.

وقد ارتفع مقياس جيني، الذي يقيس عدم المساواة بين العشرين الأوائل والعشرين الآخرين في جدول الدخل، في السنوات ٩٧-١٩٩٩ بمقدار ١,٦٪. وقد علق وزير العمل والرفاهية رعتان كوهين على هذه البيانات بقوله (إن الفقر ليس بظاهرة تضرر بهوامش المجتمع. إنه يضر طبقات عريضة ويؤثر على صورة المجتمع ككل. إلى جانب التطوير التكنولوجي، أهملنا كثيرا طبقة عريضة من السكان. وفرصة أن يخرجوا هم وأولادهم من دائرة الفقر تتراجع).

* أين يقع خط الفقر؟

حددت هيئة التأمين القومي خط الفقر بحوالي ٥٠٪ من الدخل الخارجي الشاغر في الاقتصاد. وكان خط الفقر للشخص بدون أسرة في عام ١٩٩٩ - ١٥٩٠ شيكلاً للزوجين ٢٥٤٣ شيكلاً للأسرة ذات أربعة أفراد ٤٠٦٩ شيكلاً -

فرصة أخيرة لتقليص الخلافات

هارتس ٢٩/١٢/٢٠٠٠
مقال افتتاحي

وثيقة قانونية مفصلة ونهائية. رغم أن الفلسطينيين لا يوافقون في هذه المرحلة على اقتراح تقليص الخلافات، فمن الأفضل عدم الإسراع ودفن المبادرة الأمريكية ومعها الفرصة السياسية. إن الموعد النهائي الذي حدده الرئيس كليتتون للتوقيع على اتفاق مبادئ يتيح مساحة زمنية معينة لإدارة المفاوضات وتوضيح موضوعات مازالت غامضة أو غير كافية في هذه الفترة الزمنية من الواجب أيضا أن يشارك زعماء عرب آخرون في العملية ويساعدوا عرفات على قبول قرار تتردد أصداؤه في كافة أنحاء الشرق الأوسط. لقد وصلت إسرائيل ووصل الفلسطينيون إلى

قررت حكومة إسرائيل أن ترى في الوثيقة الأمريكية لتقليص الخلافات أساسا يمكن تأسيس التسوية النهائية مع الفلسطينيين عليه. في المقابل، فإن السلطة الفلسطينية تتحفظ على الوثيقة وإن كانت لم تعط بعد ردها النهائي، فهي تشترط الرد بالحصول على ردود على سلسلة طويلة من تساؤلات الاستيضاح التي قدمتها للإدارة الأمريكية. من الصعب التخمين بالرد الفلسطيني غير الواضح. على كل حال، فإن الوثيقة الأمريكية تتكلم فقط عن مبادئ التسوية الدائمة وليس بالتفاصيل النهائية وهذه التفاصيل سوف تتطلب المزيد من المفاوضات المرهقة قبل أن تتخذ صورة

نقطة حسمة هامة جدا في تاريخ العملية لأن فرصة توقيع اتفاق بينهما قد تضيق لفترة طويلة.

يدرك الطرفان التغيير الذي سيجتاح الإدارة الأمريكية مع تولى الرئيس بوش. متوقع الطرفان أن يكون مقدار الالتزام والجدية من جهة الإدارة الجديدة للقيام بوساطة أقل من الالتزام الذي أبداه كلينتون وإدارته. كذلك قد يتغير النظام السياسي في إسرائيل خلال شهر ونصف الشهر، وبخاصة إذا لم يكن لدى الجمهور الإسرائيلي الحافز الذي يقنعه بمستقبل التسوية السياسية بدون أساس قوى لصورة اتفاق المبادئ، قد يجد عرفات نفسه أسيرا لمواقف تمليها عليه الهوامش المتطرفة في المعسكر الفلسطيني. وقد أكد الانفجار الإرهابي الذي وقع أمس في قلب تل أبيب هذه الخطورة.

بعد مداولة طويلة وثاقبة مليئة بالخلافات والاعتراضات أدركت حكومة إسرائيل جوهر الفرصة الكامنة في وثيقة تقليص الخلافات وأهمية الاستجابة في هذا التوقيت ومدى خطورة إضاعتها. في تطلعها لإنهاء النزاع التاريخي حددت الحكومة حدود تنازلاتها طبقا للمصالح الحيوية للدولة وليس طبقا لأهمية الرموز القومية أو الدينية. بموافقتها على الوثيقة الأمريكية فقد قلصت الحلم الديني - القومي الإسرائيلي حتى تتيح لمواطنيها الحياة في أمن داخل حدود معترف بها من خلال الأمل في سلام حقيقي مع جيرانها. تنتظر إسرائيل أن يتبنى الفلسطينيون موقفا مبدئيا مماثلا ويعلنوا عن موافقتهم المبدئية على وثيقة تقليص الخلافات. موبعد الموافقة المبدئية سيظل هناك أيضا احتياج إلى كفاءة واسعة للعمل عندما يتعين على الأطراف ترجمة اتفاق المبادئ إلى صيغة حياتية.

المدى القصير ينتصر

هآرتس ٢٩/١٢/٢٠٠٠
بقلم: نحميا شترسler

لقد تميزت سنة ٢٠٠٠ بعدة ظواهر اقتصادية غير عادية، يربط بينها خيط فكري قصير المدى، ونظرة ساخرة للحياة، والمكسب الفوري، والسياسة غير المستقرة، وحالة أمنية واهنة.

*** التنمية:** لا نذكر عاما سارت فيه التنمية بشكل غريب كهذا، حتى اندلاع أحداث أكتوبر، كان هذا العام أحد الأعوام الطيبة جدا في كل ما يتعلق بالتنمية. كان المعدل في الشهور التسعة الأولى لهذا العام هو ٦.٤٪، وكانت التنمية في قطاع الأعمال مرتفعة جدا ٨.٧٪، خاصة في صادرات التكنولوجيا الفائقة وكان الإنجاز بارزا بشكل في السنوات الثلاث ما بين ١٩٩٧-١٩٩٩.

ولكن الربع الرابع ذكرنا بأن إسرائيل هي دولة شرق أوسطية، وأن المخاطرة فيها عالية. فقد كان من المنتظر أن يكون ناجحا بشكل خاص، والأفضل على الإطلاق في مجال السياحة - ولكن الانتفاضة اندلعت وأفسدت الأوراق في مجالات السياحة والبناء والاستثمارات. لقد تراجعت التنمية في الربع الأخير من العام إلى معدل ٣٪ فقط. وستظل الخسائر تتكدس في العام القادم.

*** البطالة:** رغم جهود التنمية، لم تنخفض البطالة في عام ٢٠٠٠، ظلت نسبتها ٨.٨٪ مثل العامين السابقين. كيف يحدث هذا؟ فعندما تكون هناك تنمية، تتراجع البطالة. ويعود رئيس الوزراء ويؤكد أنه في عام ٢٠٠٠ تم توفير حوالي ١٠٠ ألف فرصة عمل جديدة.

وتفسير هذه البيانات المثير للبلبل هو أنه جنبا إلى جنب مع التنمية وتوفير أماكن عمل جديدة، تزايدت أيضا القوى العاملة المدنية، أي عدد المواطنين الذين في سن الخامسة

عشرة وأكثر الذين عملوا أو بحثوا عن عمل بشكل نشط. في أعقاب مناخ التنمية، ازداد عدد هؤلاء بما يقرب من حوالي ١٠٠ ألف شخص، وهو ما يستتفد الزيادة في عدد أماكن العمل، والنتيجة هي أن نسبة البطالة لم تتغير تقريبا.

*** التضخم:** لقد اتضح هذا العام أن التضخم قد انتهى نهائيا، لم يكن من الممكن الإعلان عن ذلك قبل عام رغم أن عام ١٩٩٩ انتهى بتضخم نسبته ١.٣٪ فقط، حيث كان من الصعب وقتها الاعتقاد أنها ظاهرة ثابتة. ولكن الاقتصاد نجح هذا العام في التغلب على سلسلة من الأزمات الصعبة: الأزمة السياسية والأزمة السياسية الخارجية - الأمنية والاعتداءات، وغياب عمال المناطق وأزمة ناسداك، كل ذلك بدون أن تؤثر كل هذه الأزمات على معدل الأسعار للمستهلك مما يتيح ان نعلن ان التضخم قد مات وسبب موته (بعد أن تسبب في أضرار ضخمة) هي ان الحكومات الأخيرة قد أفلحت في أن تحافظ على عجز مالي يتناقص (حيث سيكون هذا العام ٠.٥٪ فقط) واحتفظ بنك إسرائيل بفائدة عالية بشكل خاص.

*** الشيكل:** هناك عملات كثيرة شهيرة في العالم، مثل الدولار والين والمارك ولكن لا توجد عملة قوية مثل الشيكل الإسرائيلي لم ينجح أي شيء في أن يحركه. لا الأحداث الأمنية ولا سقوط الناسداك صحيح أنه في بداية أكتوبر اهتز الشيكل قليلا، وارتفعت القيمة قليلا، ولكنه سرعان ما تراجع. ولأن أصبحت قيمته مماثلة لما كانت عليه في بداية العام. والتفسير الأساسي لهذا هو استيراد رأس مال ضخم إلى إسرائيل، حيث تم استثمار ثمانية مليارات دولار في صناعة التكنولوجيا الفائقة بشكل عام.

*** الإصلاحات :** يعتبر عام ٢٠٠٠ أسوأ الأعوام فيما يتعلق بالإصلاحات، والتغييرات الهيكلية والخصخصة. في هذا العام لم يصدق الكنيست على الإصلاح الضريبي الذي اقترحه بن باست ولذلك لم تنخفض الضرائب على العمل ولم تفرض ضرائب على رأس المال كذلك اتضح أن اللجان مازالت أقوى من كل الحكومات. لن يدير ميناء اشدود قطاع خاص وبالتالي سيظل أصحاب السفن والمستوردين والمصدرين يعانون من سوء الخدمات في الميناء .

وليست هناك منافسة لشركة الكهرباء، ومعامل التكرير لم يتم فصلها ولذلك لن تكون هناك منافسة في هذا المجال، ومازالت صناديق المعاشات تدار في ظل عجز كبير، ومازالت تتمتع بسندات الدين رغم الحديث عن إخراجها إلى السوق المفتوحة، ولم يتم بيع شركة العال، وأيضا بنكي ديسكونت

والثومي بعد ١٧ عاما من انهيار أكتوبر ١٩٨٣ .

*** الكنيست :** كانت أخطر ظاهرة اقتصادية- سياسية هي تلك الفوضى في الكنيست. صحيح أنها لم تبدأ هذا العام ولكنها وصلت الآن إلى الذروة بحيث يكون كل عضو كنيست عشيرة خاصة به. لم يسيطر رئيس الوزراء ووزير المالية على أعضاء الكنيست سواء الذين ينتمون إلى حزبهم ولا الأعضاء في الائتلاف ولم تنجح الحكومة في إصدار قوانين وإصلاحات هامة، بينما طرح أعضاء الكنيست مشروعات قوانين جماهيرية تقدر تكلفتها بالمليارات. وهكذا اكتسبوا شهرة إعلامية، وتعاطفاً جماهيرياً ومكاسب في الانتخابات الداخلية. والنتيجة الصارخة لعدم سيطرة رئيس الوزراء على الكنيست هي أنه لأول مرة في تاريخ الدولة، لا توجد ميزانية للعام التالي.

بعد الأزمة تقرير عن وضع عرب إسرائيل

هارتس ٢٠٠٠/١١/٣٠
بقلم : المحرر

فهم منتمون إلى مجموع إثني - قومي عربي - فلسطيني، هذا الذي صنفت الصهيونية نفسها ضده ودولة إسرائيل في أعقابها لذا فهم يشعرون بأنهم غرباء ومنبوذون في الإقليم الذي كان وطنهم قبل قيام الدولة. دولة إسرائيل، التي هي أيضا دولتهم إذا اعتمدنا على بلاغة المساواة السائدة، لم تبد قط تعاطفا مع حقيقة أنه في نهاية تلك الحرب وجد العرب مواطنو إسرائيل أنفسهم رعايا دولة فرضت عليهم، ولا تمثل حلمهم السياسي، والمبنية من واقع الأمر على خرابهم .

حسب قول العرب الإسرائيليين، فإن أحداث ١٩٤٨ ليست قصة منسية أو غير صلة. أنهم حتى يعتبرون أنفسهم كمن انتموا، ومنتمون وسيتمون إلى الشعب الفلسطيني تلك حقائق رئيسية ومواجهتها "ستشكل تحديا رئيسيا في كل محاولة حقيقية لإدراج الطائفة العربية والطائفة اليهودية في قفاز واحد من مواطنة متساوية ومشتركة".

لقد برهنت أحداث أكتوبر عام ٢٠٠٠ بما لا يرقى إليه شك على أن السياسة الحالية قد منيت بفشل ذريع. فالموقف الذي هدفا إقصاء إلى الهوامش القومية، إلى جانب سياسة السيطرة التي تزد بسلبية وتبرز زعماء ونشطاء سياسيين كـ "متطرفين" ينبغي "معالجتها" ليس فقط كموقفاً فاشلاً من الناحية الأخلاقية، بل هو أيضا وصفة مضمونة لنشوء أزمات عميقة من عينة الأزمة الحالية ولترسيخها. وبدلاً منها ينبغي انتهاج موقف يحدد بؤر التوتر القائمة في واقع مركب ويولد حلولاً معقدة لإدارتها وحلها. فقط الحلول القائمة على موقف منطقي وواقعي تستطيع وضع أساس متين لاستقرار سياسي واجتماعي في الدولة .

تتطرق التوصيات في ورقة الوضع هذه إلى عناصر رمزية وتكمل بعض الاقتراحات العملية المعروضة في أوراق الوضع الأخرى. على سبيل المثال، إشارة ملموسة وعينية إلى أماكن

واضعو هذه الورقة هم: د. "خولة أبوبكر" قسم العلوم السلوكية، والبروفيسور "ضاهر توج"، قسم الاجتماع والانثروبولوجيا بجامعة "تل أبيب" د. "عادل مناع"، معهد ترومان، الجامعة العربية بالقدس، د. "رمزي سليمان"، قسم علم النفس، جامعة حيفا، بروفيسور "يواف فيلد" قسم العلوم السياسية، جامعة تل أبيب، بروفيسور "يهودا شنهاف"، قسم الاجتماع والانثروبولوجيا، جامعة "تل أبيب" د. "داني رابينوفيتش"، قسم الاجتماع والانثروبولوجيا، الجامعة العبرية .

ان دولة إسرائيل، بمؤسساتها وقيمتها، لتعبر جيذاً عن المصالح القومية وعن الاتجاهات الثقافية للأغلبية اليهودية وطبقاً لذلك، فإن حدود المواطنة الإسرائيلية متماثلة ومتطابقة أيضا في واقع الأمر مع حدود القومية اليهودية والحقوق الممنوحة لليهود مواطني إسرائيل عديدة وأكثر أهمية من تلك الممنوحة للعرب مواطني إسرائيل. الدولة مبنية على جوهر ذاكرة تاريخية يهودية تبرز آرث المنفى، و"الكارثة" والنهضة، حيث تقدر قيمها الأساسية ومؤسساتها عالم المفاهيم المرتبطة بهذه الذاكرة وحسب، هذا ما كتب في مستهل ورقة الوضع رقم ٢ .

لنقطة الانطلاق هذه أكثر من مغزى عملي، كما يستخلص المؤلفون. فخطوات بناء الأمة كانت مرتبطة بخطوة تهويد واسعة النطاق، حولت السكان العرب إلى طائفة سلّبت منها حريتها تحت حكم عسكري حتى عام ١٩٦٦، سكان صودرت أراضيهم وعاشوا المجزرة المروعة في "كفر قاسم". الدولة والجمهور اليهودي على استعداد للاعتراف بالاختلاف الثقافي القائم بين الطوائف اليهودية والطوائف العربية واحترامه في بعض الأحيان، لكن هذا الاعتراف لا يمنع حشر الأقلية العربية في زوايا المواطنة، هذا ما كتب في التقرير.

لا يستطيع العرب مواطنو إسرائيل التضامن مع الذاكرة اليهودية ومع القيم الأساسية التي تقدسها. العكس هو الصحيح،

قرى فلسطينية خربت عام ١٩٤٨، لا تنفصل عن حل عملي لموضوع الأراضي المصادرة الذي نوقش في ورقة الوضع رقم (١).

توصية رمزية أخرى هي الاعتراف الرسمي بكارثة العرب في ١٩٤٨ وإعطاء شرعية لشعور الضياع، الذي يلزم خمس مواطني الدولة الذين تكلوا أقارب، واجتثوا من ممتلكاتهم منذ ستة عقود، ويرون قراهم تدمر وأقاربهم يكافحون بذل وفقر في المنفى. في إطار إجراء كهذا تقترح العناصر التالية تخليد مواقع الـ ٤٠٠ قرية والتجمع العربي الذي خرب عام ١٩٤٨، والاهتمام اللائق بالبقايا المادية العينية، بما في ذلك المساجد والكنائس. وإقامة متحف رسمي يخلد الثقافة والموروث الفلسطيني حتى ١٩٤٨، و"النكبة". وتشريع يحدد يوم ذكرى رسميا للكارثة الفلسطينية، وتغيير رموز الدولة بالشكل الذي تضامنا واحتواء أيضا للمواطنين العرب، واعتذار تاريخي للدولة، باسم الحكومات السابقة، على الظلم والتجاهل.

إلى جانب هذه العمليات الرمزية ينبغي أن توجد خطوات عملية: تشريع قانون مفصل لإعطاء تعويض مالي مقابل ممتلكات صودرت وتم الاستيلاء عليها. وتشريع قوانين هجرة جديدة بما في ذلك لم شمل العائلات والقبول بمسئولية مبدئية للدولة عن إجراءات التأهيل الذاتي، والصحي والرفاهي وضحايا ١٩٤٨، إدراج التاريخ الفلسطيني، ابتداء من نهاية العصر العثماني، مروراً بـ ١٩٤٨ وحتى اليوم، في الخطة الدراسية الملزمة في التاريخ، وتغيير مضامين التعليم للسكان العرب مع التركيز على رعاية ارتباط التلاميذ العرب بهويتهم الجماعية، ورفع وضع اللغة العربية واتباع وضع لافتات الطرق في البلاد بثلاث لغات، عبرية، عربية، وإنجليزية والإعلان عن الأعياد الإسلامية والمسيحية أيام عيد رسمية، وتخصيص قناة تليفزيونية مستقلة بالعربية ونقل السيطرة الفنية على الإرسال باللغة العربية في وسائل الإعلام الرسمية إلى إدارة عربية كاملة، حتى تعبر الأقلية العربية عن قدرها الثقافي والإثني - القومي.

صورتنا عام ٢٠٥٠

جريدة هآرتس
٢٠٠٠/١٢/١٣
بقلم: آمون روبشتاين

لن يعيش معظم أولئك الموجودين اليوم في موقع متخذي القرارات عام ٢٠٥٠، لكن قراراتهم ستحدد صورة الدولة آنذاك. استقرار المستقبل أمر خطير ومن السهل الاستشهاد بتنبؤات تلاشت - كانت احتفالات الألفية مليئة بها فقط منذ بضع سنوات، على سبيل المثال، تنبأ لنا "شيوعيون" بوفرة النفط الرخيص الذي سيفرق العالم.

أما التنبؤات الديموجرافية فهي أكثر موثوقية كونها تعتمد على أنماط اجتماعية وأسرية لا تتغير بسهولة. لكن هوامش الخطأ هنا أيضا كبيرة للغاية حيث أن تغيرات صغيرة تتراكم، وتخلق في نهاية الأمر تغيرات كبرى. أكثر من هذا فإن تغيرات اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية تؤثر هي الأخرى على نسب الولادة. وعلى الرغم من كل هذا من الممكن التنبؤ، على وجه التقريب، بحجم سكان إسرائيل عام ٢٠٥٠. طبقا للتنبؤات سيقوم بها ما بين ١٠.٦ ملايين إلى ١٥ مليون إنسان - أكثر مما في السويد اليوم ومن شبه المؤكد أكثر أيضا مما في السويد ٢٠٥٠.

في إسرائيل المكتظة هذه، سيعيش، وهذه هي النقطة الهامة، معظم يهود العالم. طبقا لتنبؤات الخبير الديموجرافي البروفيسور سرجيو دي لارجولا "كما نشرت مؤخرا في الدورية السنوية ليهود أمريكا، سيعيش آنذاك في إسرائيل بين ٦.٨ و ٩.٧ مليون يهودي، سيشكلون حوالي ٥٧٪ من مجموع السكان اليهود في العالم وبالنسبة للأطفال فإن الصورة أكثر أهمية في عام ٢٠٥٠ سيعيش في إسرائيل حوالي ٨٠٪ من أطفال اليهود في العالم (في عام ٢٠٢٠، غود التنبؤ بالنسبة له مدروس تماما ستكون النسبة ٧٢٪ - ٧٧٪). في عام ٢٠٥٠ سيكون عدد اليهود في إسرائيل أكبر

بنحو ضعفين من عدد اليهود في أمريكا الشمالية. في أوروبا لن يعيش أكثر من مليون يهودي - بمعنى آخر، في خلال فترة وجيزة - من ناحية عمر شعب - ستكون إسرائيل ليس فقط وطن الشعب اليهودي، بل سيعيش بها أيضا التجمع الأكبر له. ستتقلص "الشتات" (المنافي) للغاية وسيختفي بعضها. الحديث الموسمي عن ازدهار ثقافة يهودية في المنفى سيذكر آنذاك على أنه حديث خاوي المضمون.

في مقابل ذلك، ستزدهر في إسرائيل اللغة العبرية، والتي سيزيد سوق "منتجاتها" ويصل إلى آحاد لم نعرف لها مثيلا من قبل سيكون هذا انتصارا هائلا للصهيونية، إذا ما تذكرنا أنه في عام ١٩٤٨، مع إقامة الدولة، عاش في إسرائيل فقط ٨,٥٪ من يهود العالم. الشعب اليهودي - الذي لم يعترف بوجوده حتى الآن في أقسام علم الاجتماع النقدي، والذي اختلف حول حقه في تقرير المصير كثيرون في جميع جامعات العالم المعاصرة، صوت لصالح نبوءة هيرنزل، لكن نجاح الصهيونية يخلق أيضا إشكالية صعبة: ففي أرض صغيرة وقاحلة سيتكس ما بين ١٠ - ١٥ مليون شخص عام ٢٠٥٠. اليوم يعيش في إسرائيل ٢٤٦ مواطناً في كل كيلو متر مربع، وهي حقيقة تضعها في المرتبة الـ ٢٣ بين دول العالم حسب نسبة التكديس.

في عام ٢٠٥٠ سيزيد التكديس تقريبا ضعفين ودور متخذي القرارات اليوم هو إعداد بنية تحتية مادية، بما في ذلك خزانات مياه وأماكن عمل لهذا العدد الكبير من السكان. ان ما سنفعله، أو لا نفعله اليوم، سيحدد أيضا صورة البلاد وكذلك أيضا نوعية الحياة للسكان.

ومما لاشك فيه، أن الخطط الهيكلية المادية ينبغي أن تلبى من الآن مطالب الزيادة السكانية، التي لن يكون لمعظمها مكان في المركز وستضطّر للعيش في النقب وفي الجليل- وكذا ضرورة الحفاظ على مناطق مفتوحة.

في عام ٢٠٥٠ سيعيش في إسرائيل، طبقا لهذه التوقعات، ما بين ٢,٧ إلى ٥,٢ مليون عربي-سيكونون ثلث سكان الدولة وما سنفعله اليوم هو الذي سيحدد، ما إذا كانوا

سيظلون جزءا من المجتمع والاقتصاد الإسرائيلي الكبير، ومن الواضح أن مصيرهم سيؤثر أيضا على مصير اليهود-المهم أن زيادة نسبة العاملين ومستوى دخلهم سيتحدد عام ٢٠٥٠ بواسطة عناصر عديدة، لكن بوجه خاص بواسطة مستوى الجهاز التعليمي في الوسط العربي.

وهذا مثال آخر على الطريقة التي سيؤثر من خلالها متخذو القرارات اليوم على صورة الدولة عام ٢٠٥٠.

هآرتس ٢٢/١١/٢٠٠٠
بقلم: دبرويت بلس

زيادة السكان غير اليهود في القدس العام الماضي سبعة أضعاف الزيادة اليهودية

ميزان هجرة سلبي سجلته المدينة في السنوات الأخيرة. في عام ١٩٩٧ بلغ حجمه ٧٦٠٠ مواطن وفي ٩٨ بلغ ٦٦٠٠ مواطن. أغلب الذين يهجرون المدينة ينتقلون إلى المستوطنات القريبة من القدس مثل موديعين وبيت شمش ومعليه أوميم وميسرت تسيون وبيتار. بدءاً من عام ١٩٩٥ تراجعت نسبة السكان اليهود في القدس، مقابل ارتفاع نسبة السكان غير اليهود. وقد كتبت الدكتورة سارة هرشكوفيتس رئيس قسم التخطيط الإستراتيجي ببلدية القدس، في الوثيقة أن الزيادة الطبيعية للسكان اليهود في المدينة قد انسحقت في ميزان الهجرة السلبي. وقالت، أنه حتى استقرار مهاجرين جدد في المدينة غير ناجح في تحسين وضع هذا الميزان بسبب عددهم المنخفض نسبياً، ولأن حوالي ٢٥٪ غير يهود. وقد حذرت الدكتورة هرشكوفيتس من استمرارية وحدة هذه الاتجاهات، مثلما كان في السنوات الأخيرة وذكرت أنه من الضروري التدخل الفوري والمكثف لجهات حكومية وبلدية من أجل وقف هذه الاتجاهات، عن طريق التأثير على ميزان الهجرة من المدينة وجلب مهاجرين يهود إليها.

يتضح من البيانات التي أصدرها أمس قسم التخطيط الاستراتيجي والأبحاث ببلدية القدس، أن معدل الزيادة السكانية لغير اليهود في القدس خلال العام الماضي ارتفع بمقدار سبعة أضعاف عن السكان اليهود بالمدينة.

حسبما جاء في الوثيقة، التي تعتمد على البيانات التي جمعها المكتب المركزي للإحصاء، ازداد عدد سكان القدس عام ١٩٩٩ بحوالي ١٢,٦٠٠ نسمة أي، بنسبة ٢٪. يبلغ عدد مواطني المدينة ٦٤٦,٢ ألف نسمة، في ديسمبر ١٩٩٩ منهم ٤٢٦,٧ يهودي (٦٧.٧٪) و ٢٠٩,٥ ألف (٣٢.٤٪) غير يهود.

من بين الزيادة التي تبلغ ١٢,٦٠٠ نسمة يوجد ٢,٩٠٠ يهودي (زيادة نسبتها ٠.٧٪) و ٩,٧٠٠ غير يهود (زيادة ٤.٧٪). أي أن زيادة السكان غير اليهود شكلت حوالي ٧٥٪ من إجمالي الزيادة في ذلك العام، وهي نابعة أساساً من الزيادة الطبيعية المرتفعة في أوساط السكان غير اليهود.

وهناك معلومة رئيسية أخرى جاءت في الوثيقة وهي أنه في عام ١٩٩٩ سجلت المدينة ميزان هجرة سلبي قوامه حوالي ٨٠٠٠ مواطن، منهم حوالي ٧٨٠٠ يهودي. ويعتبر هذا أكبر

عناصر زيادة السكان في
القدس عام ١٩٩٩

| اجمالي السكان | يهود | غير يهود | |
|-------------------|--------|----------|--|
| اجمالي الزيادة | ٣,٢٠٠ | ٩,٤٠٠ | |
| الزيادة الطبيعية | ٨,٥٠٠ | ٦,٦٠٠ | |
| هجرة - داخلية | ٩,٢٠٠ | ٨٠٠ | |
| هجرة - خارجية | ١٧,١٠٠ | ٩٠٠ | |
| ميزان الهجرة | ٧,٨٠٠ | ٢٠٠ | |
| مهاجرون | ٣,٨٠٠ | ١,٢٠٠ | |
| مواطنون في الخارج | ١,٠٠٠ | ٤,٠٠٠ | |
| متبقون | ٢٠٠ | ٢,٢٠٠ | |

إسرائيل / علاقات خارجية

نعم، ولكن

هآرتس ٢٩/١٢/٢٠٠٠
بقلم: زئيف شيف

لقد أصر الرئيس بيل كلينتون على أن يقوم الفلسطينيون وإسرائيل بالرد على مقترحات الوساطة التي طرحها من أجل التوصل إلى اتفاق بينهما حتى يوم الأربعاء وهذا مطلب يبدو من الوهلة الأولى مثل الإنذار، ولكن بدون الموعد الذي حدده الرئيس فإنه لا يعد إنذاراً بالعكس. ينتظر كلينتون حضور زعماء الطرفين من أجل بحث الأفكار، أي أنه لا يستبعد مع سماع كلمة "نعم" أن تطرح تعديلات لأفكاره.

لم يقدم الأمريكيون مقترحات الرئيس مكتوبة، لقد سجل كل طرف ما قاله الرئيس ومما يدل أن الأمر لا يتعلق بطلب إنذاري، تلك التعبيرات التي استخدمها الطرف الأمريكي مثل (يؤمن الرئيس ..) و(حسبما يتراعى للرئيس ..) و(يقترح الرئيس البدائل ..). ومن هنا يمكن الرد بإيجاب على اقتراحه ولكن مع إضافة تعديلات وطلب إيضاحات. وهذا ما يجب أن تفعله إسرائيل، ليس لأن الفلسطينيين سيفعلون ذلك وإنما لأن اقتراح كلينتون يضم أشياء يجب تعديلها تأهباً للمفاوضات التفصيلية. مع هذا من المهم الرد بالإيجاب بغض النظر عن الرد الفلسطيني، حتى نكون الأوائل في طلب السلام أمام الرأي العام الدولي.

إن اقتراح كلينتون مؤلم للطرفين، ولكنه عادل، فمن جانب، يتضمن قضايا مثل الحدود والقدس واللاجئين والقضايا الأمنية، التي لم تذكرها أجهزة الإعلام وإنهاء النزاع ومن جانب آخر، يتجاهل موضوع المياه. لم يذكر ولو كلمة واحدة عن الخزانات الجوفية المشتركة وطريقة إدارتها وحقوق المياه. كذلك فإن موضوع المعابر الدولية، ذي الأهمية الكبيرة للأمن، مذكور بشكل غير مباشر وقاصر فقط على تلك المرتبطة بغور الأردن وليس بالحدود مع مصر.

بالنسبة للفلسطينيين يعتبر اقتراح كلينتون جيداً في موضوع الحدود، وصعباً في موضوع اللاجئين وحقوق العودة ومثقلاً من الناحية الأمنية. بالنسبة لإسرائيل الاقتراح جيد

في موضوع اللاجئين وإنهاء النزاع، وجيد جداً في موضوعات الأمن، ولكن غير متكامل. هنا يجب أن نصل إلى "التحفظ" الإسرائيلي. المفقود جداً في موضوع الأمن، وهو أن الاقتراح يحظر على الفلسطينيين عقد تحالفات عسكرية. فلماذا، مثلاً، لا يقيم الإيرانيون في فلسطين ملحقيات عسكرية تضم مائة ضابط، أو أن نرى ملحقين عراقيين عسكريين يجتمعون على حدودنا وآخرين يدربون قوات الأمن الفلسطينية؟ موجود ضباط فلسطينيين في محطات الإنذار الإسرائيلية هو أمر لا ضرورة له. كذلك لا توجد تفاصيل كافية في موضوع المناطق المنزوعة وموضوع القوة الدولية هو موضوع هام، ولكنه ناقص كثيراً في تحديده. هل ستتضمن وحدات عربية؟ يعتقد كلينتون أن هذه القوة سوف تراقب تنفيذ الاتفاق، وسوف تمثل أيضاً عنصر ردع بالنسبة للفلسطينيين. لقد كان مشروع بيلين أبو مازن أفضل كثيراً في موضوع غور الأردن، لأنه تناول الانسحاب بعد مرور ١٢ عاماً. في اقتراح كلينتون يتم الجلاء الشامل، العسكري، في غضون ست سنوات وهو يضع في الحسبان اختصار هذه الفترة لو حدثت تغييرات إيجابية في المنطقة، ولكنه لا يضع في الحسبان احتمال حدوث تغييرات سلبية. في الأردن مثلاً، مع هذا يقترح كلينتون تحديد مناطق لانتشار طارئ لجيش الدفاع والطرق المؤدية إليها وهو يصف ما هي حالة الطوارئ ويترك لإسرائيل حق نشر القوات بعد أن تبلغ القوة الدولية بذلك. وبما أن القدس هي محك الاختبار للطرفين، يجب الانتباه إلى أن إحدى مقترحات كلينتون تتكلم عن سيادة مشتركة في موضوع الحفائر الأثرية أسفل بيت المقدس وجائط البراق. هذا إضافة إلى السيادة الإسرائيلية على الحائط والأحياء اليهودية. اقتراح كلينتون لن يرضى كثيرين ولكنه فرصة جيدة لإنهاء النزاع وستكون مأساة لو لم يفهم الشعب ذلك.

وظلت إسرائيل هذا العام منبوذة أيضا

هآرتس ١٧/١٢/٢٠٠٠
بقلم: آلف بن

ليفي - ومدير عام وزارته - أيتان بن تسور - خلق ارتباط بين التصويت في الأمم المتحدة والعملية السياسية، وأعتقد أنه يجب مطالبة الفلسطينيين بالتوقف عن محاربة إسرائيل في المنظمات الدولية أثناء المحادثات المباشرة ولكن هذا الموقف لم يلق قبولا. على ما يبدو، لم يتأثر أحد في القدس بقرارات الأمم المتحدة، التي أصبحت منذ وقت طويل عادة دائمة، مثل الأمطار في فصل الشتاء، يؤمن الجهاز السياسي انه في اليوم الذي سيتحقق فيه اتفاق دائم مع الفلسطينيين، سوف تحظى إسرائيل برضا دولي، والقرارات المعادية سوف تختفي. يحتمل ان يحدث هذا ولكن التجربة التي تجمعت في السنوات الأخيرة غير مشجعة. بعد اتفاق أوسلو نجحت إسرائيل في أن تسجل لنفسها قرارا إيجابيا واحدا، ولكنه رفع من جدول الأعمال في عهد حكومة نتنياهو ولم يعد مرة أخرى.

في تصويتات هذا العام لم يلاحظ تغيير مقارنة بعام ١٩٩٩. ظلت إسرائيل منعزلة تماما في قرار عن القدس، يرفض ضم شرق القدس ويدين كوستاريكا والسلفادور وهما الدولتان الوحيدتان اللتان لهما سفارتان في المدينة. حتى الولايات المتحدة تجد صعوبة في تأييد إسرائيل في قضية القدس واكتفت بالامتناع عن التصويت. وفي القرارات الأخيرة المرتبطة بالفلسطينيين صوت السفير الأمريكي بالرفض، مثل زميله الإسرائيلي، يهودا لنكري.

في التصويت على المستوطنات اعترضت مثلما في السابق ميكرونزيا الذي قام رئيسها بزيارة إسرائيل مؤخرا إضافة إلى جزر مارشال.

لدى سوريا مؤيدين اقل بكثير مما لدى عرفات. في التصويت على القرار الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من الجولان امتنعت عشرات الدول الهامة مثل الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي والنرويج واليابان وكندا، ولكن الولايات المتحدة تجرأت وعارضت. وقد تم تسجيل نموذج مماثل في التصويت على القرارات حول استمرار عمل أجهزة الأمم المتحدة التي تهدف إلى مساعدة الفلسطينيين مثل "لجنة التحقيق في التصرفات الإسرائيلية في المناطق".

وللتأييد الأمريكي لإسرائيل ثمن أيضا. عندما تصبح دولة عظمى في عزلة يهب لنكري لتقديم العون. هذا ما حدث في القرار الذي يطالب بانتهاء الحظر الأمريكي على كوبا، حيث كانت إسرائيل هي الوحيدة التي وقفت إلى جانب الولايات المتحدة وجاءت جزر مارشال لدعم الاثنين في التصويت على منع سباق التسلح في الفضاء واستمرارية اتفاق منع نصب أنظمة دفاعية مضادة للصواريخ (ABM). كذلك في سلسلة التصويتات للقضاء على الاستعمار وقفت إسرائيل والولايات المتحدة معا أمام الأغلبية الكاسحة لدول العالم الثالث.

هناك مكان واحد في العالم لا يشعر بتقلبات السلام والمواجهة في الشرق الأوسط. أنه البرج الزجاجي لمركز الأمم المتحدة في مانهاتن. في التصويت السنوي على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بإسرائيل لا يوجد أي تغيير، وهذا العام أيضا وقفت إسرائيل منبوذة أمام الأغلبية "الأثوماتيكية" التي تؤيد المقترحات العربية. الولايات المتحدة هي وحدها التي رفعت يدها إلى جانب إسرائيل، وأحيانا أيضا وميكرونزيا وجزر مارشال. أن الوعود الكبيرة من حكومة باراك والتنازلات التي وافق عليها في قمة كامب ديفيد وفي المفاوضات مع سوريا لم يترك أي انطباع على المجتمع الدولي. لقد كان عمل سفير فلسطين بالأمم المتحدة، ناصر القدرة، سهلا هذا العام. إن ما صوره التلفزيون عن الإنتفاضة وتزايد القتل الفلسطينيين في المواجهة مع إسرائيل ضمنا لمنظمة التحرير الأغلبية الكاسحة. وقد سجل رئيس السلطة الفلسطينية عرفات المزيد من الدعم لسلاحه السياسي الهام - الشرعية الدولية - الذي يساند مواقفه في المفاوضات مع إسرائيل. إن الجهود الكبير الذي بذلته حكومة باراك هذا العام لتحسين وضع إسرائيل الدولي وعلاقاتها مع الأمم المتحدة، لم يظهر في نتائج التصويت على ٢١ قرارا متصلا بإسرائيل، تم التصويت عليها هذا الشهر في الجمعية العامة. لقد أشرك باراك الأمم المتحدة للمساعدة في الانسحاب من جانب واحد من لبنان، ووافق على إشراك ممثليها في المفاوضات مع الفلسطينيين، ويواصل الاتصالات مع السكرتير العام كوفي عنان، وفي عهده كرئيس للوزراء حظيت إسرائيل بقبول مشروط لدى مجموعة الدول الغربية في الأمم المتحدة. كل هذا بدا غير مؤثر أبدا في لحظة اختبار التصويت.

إن النتائج السيئة تطرح تساؤلات صعبة عن الجمود الإسرائيلي. في العام الأخير احدث باراك انقلابا سياسيا في السياسة الخارجية الإسرائيلية. للمرة الأولى يوافق زعيم إسرائيل. علنا وفي قاعة المباحثات على إقامة دولة فلسطينية مستقلة. إذا كان الأمر كذلك، فليس من الواضح لماذا تصر إسرائيل على أن تقف معزولة أمام القرارات التي تعترف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، أو مبدأ "الأرض مقابل السلام". يقول مسئول كبير بوزارة الخارجية أن انتفاضة الأقصى "أعادتنا سنوات للوراء في ساحة الأمم المتحدة" وأصبحنا مرة أخرى في موقف تعتبر فيه الأمم المتحدة ساحة معادية لنا. وأضاف أن التغيير في موقف إسرائيل في عهد باراك كان دراميا، ولكننا لم نحصل بشئنا على أي انتمسان بسبب الانتفاضة. كل التنازلات التي كانت ستمنحنا الانتمان، لو كان الوضع مستقرا، انهارت بعد كامب ديفيد بشهر. هناك مناخ إعلامي وجماهيري ضدنا في دول كثيرة، وبالطبع في الدائرة الشرق أوسطية. لقد حاول وزير الخارجية السابق - دافيد

القرارات المتعلقة بإسرائيل في الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠

| الموضوع | نتائج التصويت ٢٠٠٠ | نتائج التصويت ١٩٩٩ |
|---|---|--|
| القدس - الغاء تطبيق القانون الاسرائيلي على القدس الشرقية | ١٤٥ ايجاب - رفض اسرائيل - امتناع خمس دول. | ١٣٧ لصالح - رفض واحد - امتناع ثلاث دول |
| الأرض مقابل السلام - تأييد حل مشكلة فلسطين وفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام | ١٤٩ ايجاب - ٢ رفض - امتناع ثلاث دول | ١٤٩ ايجاب - ٢ ضد - امتناع دولتين |
| الجولان - الغاء ضم الجولان لإسرائيل | ٩٦ بالايجاب - ٢ اعتراض - ٥٥ امتناع | ٩٢ بالايجاب - ٣ اعتراض - ٢ امتناع |
| المستوطنات - المستوطنات غير قانونية وتمثيل عقبة للسلام | ١٥٢ بالايجاب - ٤ اعتراض | ١٤٩ بالايجاب - ٣ اعتراض - ٢ امتناع |
| معاهدة جنيف - الدعوة الي تطبيق معاهدة جنيف الرابعة في المناطق والدعوة إلى الافراج عن المعتقلين | ١٥٢ بالايجاب - ٢ اعتراض - ١٢ امتناع | ١٤٥ بالايجاب - ٢ اعتراض - ٣ امتناع. |
| حقوق الانسان - ادانة الاعتداء علي حقوق الانسان الفلسطيني والدعوة إلى الافراج عن المعتقلين | ١٥٠ بالايجاب - ٣ اعتراض - امتناع دولة | ١٥٠ بالايجاب - ٢ اعتراض - امتناع ثلاث دول. |
| التحقيق في تصرفات اسرائيل - استمرار عمل لجنة التحقيق في سلوك اسرائيل في المناطق ورفض اسرائيل مساعدة اللجنة. | ٩١ بالايجاب - ٢ اعتراض - ٦١ امتناع | ٨٤ بالايجاب - ٢ اعتراض - ٦٧ امتناع |
| المهجرين - الدعوة لإعادة كل مهجري ٦٧ الي المناطق | ١٥٦ بالايجاب - ٢ اعتراض - ٢ امتناع | ١٥٤ بالايجاب - ٢ اعتراض - ٢ امتناع. |
| أفلاك اللاجئين - من حق اللاجئين الفلسطينيين الاستفادة من املاكهم | ١٥٦ بالايجاب - ٢ اعتراض - ٢ امتناع | ١٥٤ بالايجاب - ٢ اعتراض - ٢ امتناع. |
| الاسلحة النووية - الدعوة الي انضمام اسرائيل الي معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية N.P.T | ١٥٧ بالايجاب - ٣ اعتراض - ٨ امتناع | ١٤٩ بالايجاب - ٣ اعتراض - ٩ امتناع |

رغم هزيمة الديمقراطيين

هآرتس ٢٠/١٢/٢٠٠٠
بقلم:ياهو سلبتر

يخشون في إسرائيل أن تؤثر عملية تبادل الحكم في البيت الأبيض بشكل سيئ على وضعها لدى الإدارة الأمريكية. يأمل العرب أن تكون الإدارة الجديدة أكثر وداً معهم. وكلا الاحتمالين يثير قلق يهود أمريكا، ولكن الكثيرين ينشغلون بآثار المعركة الانتخابية على قضايا أكثر قرباً منهم. فمن جانب، هناك تخوف من نوع العلاقات بين الإدارة الجديدة والجمهور اليهودي وقدرته على التأثير على قرارات البيت الأبيض ووزارة الخارجية إزاء التقارب التقليدي بين اليهود والديمقراطيين. من جانب آخر، يرى اليهود إنجازاً ملحوظاً في حقيقة أن يهودية المرشح الديمقراطي لمنصب نائب الرئيس ليبرمان، لم تصبح موضوع جدل لدى الجمهور الأمريكي غير اليهودي.

يشير تحليل اتجاهات التصويت في الانتخابات الأمريكية إلى تزايد التأييد اليهودي للديمقراطيين مقارنة بالانتخابات السابقة. لقد انتخبت ٧٩٪ من الناخبين اليهود آل جور بينما انتخب ١٩٪ فقط بوش، بينما أيد ١٪ من الناخبين اليهود مرشح الخضر، رالف نادر. منذ إدارة كيندي لم تكن نسب التأييد عالية هكذا للمرشح الديمقراطي في أوساط اليهود. هكذا إذا تبخرت التقديرات بشأن انتقال الصوت اليهودي إلى الجمهوريين.

عامّة يؤثر تحسين الوضع الاقتصادي على تحول الناخبين من تأييد الديمقراطيين إلى تأييد الجمهوريين. ينتمي أغلب اليهود حالياً إلى الطبقات العليا للمجتمع الأمريكي، ولكن غير العادي أنهم مازالوا موالين للديمقراطيين وتفسر هذه الحقيقة بأن اليهود يصنفون الجمهوريين مع اليمين البروتستانتية الأصولية، وأن الجمهوريين يميلون أكثر إلى سياسة خارجية انعزالية، وأن اليهود مازالوا يرون أنفسهم كمن يقفون (من الخارج)، بينما يعتبر الجمهوريون أصحاب جنود أكثر عمقا في المجتمع الأمريكي. كانت العلاقة مع إسرائيل دائماً إحدى العناصر الرئيسية في تحديد موقف أغلب الناخبين اليهود تجاه مرشحي الرئاسة والكونجرس. عامّة ينظر إلى الرؤساء الديمقراطيين على أنهم أكثر تعاطفاً مع إسرائيل عن الجمهوريين، وإن كانت هناك حالات عكسية في الطرفين. بالنسبة للإدارة الحالية، هناك تخوف عام في أوساط أغلب اليهود من آثار العلاقات الوثيقة بين بوش ونائبه ريتشارد شيني وبين صناعة البترول، وتخوف خاص لدى يهود إيران، حيث أن الإدارة الجديدة أقل سعياً من سابقتها في جهودها لإطلاق سراح اليهود الذين أدينوا بتهمة التجسس لصالح إسرائيل. في المقابل، أعربت صحف يهودية في الولايات المتحدة عن اعتقادها بأن اليمين

اليهودي ممنون بالذات لفوز بوش على أمل أن يكون أقل تدخلاً في الجهود الرامية إلى مساعدة باراك على تحقيق اتفاق مع عرفات. هناك خوف آخر يقلق يهود الولايات المتحدة يتعلق بالفصل بين الدولة والدين. يبدو أن بوش سيضطر لأن يعين خلال فترة ولايته قاضيين على الأقل للمحكمة العليا. ومن المعتقد أن التعيينات سوف تعزز أكثر الأغلبية المحافظة التي سيؤدي حكمها إلى زعزعة الفصل بين الدين والدولة، وهو الأمر الهام جداً بالنسبة لأغلبية يهود الولايات المتحدة. يقول اليهود أيضاً أن نفوذ مساعد وزير المالية سوف يتقلص جداً، هذا النفوذ الذي سيمثل الرئيس في موضوع استعادة الأملاك اليهودية التي سلبها النازي. وعلى الجانب الآخر تتردد أيضاً أسماء ثلاثة يهود قد يلتحقون بالإدارة الجديدة وهم بول وولفوفيتس، الذي كان مساعداً لوزير الدفاع في إدارة بوش الأب والمرشح لمنصب وزير كذلك يتردد اسم دوف زكهائم الذي اشترك في إدارة الرئيس ريجان وريتشارد هيس، مستشار بوش الأب لشؤون الشرق الأوسط، الذي يتردد اسمه كخليفة لدينس روس. رغم هزيمة الديمقراطيين، يرى اليهود أن من إحدى النتائج الهامة جداً لهذه المعركة الانتخابية، ترشيح ليبرمان لمنصب نائب الرئيس. يعتبر ليبرمان شخصياً مسؤولاً بقدر كبير عن تحسين فرص آل جور. في نواثر الحزب يتكلمون عن ترشيحه في انتخابات ٢٠٠٤، بل وللرئاسة. ولكن الأهم من هذا كله حقيقة أن يستطيع يهودي أن يكون مرشحاً لمنصب قريب من الرئاسة بهذا الشكل، بدون أن يثير الأمر مظاهر العداء للسامية مثلما تخوف بعض الزعماء اليهود. أكثر من نصف الناخبين صوتوا لصالح الثنائي جور - ليبرمان، وبذلك تحطم الحاجز الأخير الذي فصل بين اليهود وبين المناصب العليا جداً في السياسة الأمريكية.

يدخل يهود الولايات المتحدة حالياً فترة حساسة. في عهد رئاسة كلينتون المناصر لإسرائيل اختفت مقولة (الولاء المزئوج) ليهود الولايات المتحدة. في الإدارة القادمة قد يبرز مرة أخرى تعارض المواقف بين اليهود وبين البيت الأبيض، وبخاصة إذا تحققت المخاوف من التأثير الكبير لشركات النفط على الصعيد الاجتماعي - العرقي، يبلور اليهود الآن لأنفسهم وضعاً متميزاً. فمن جانب ينفصل السود الذين كانوا يعتبرون في الماضي حلفاء لليهود - عن هذا التحالف ويحظون باهتمام خاص من جانب نظام الحكم. يريد اليهود الحفاظ على اعتراف بتميزهم الديني والثقافي ولكنهم يريدون أيضاً تحصين المساواة السياسية والاقتصادية مقارنة بالقيادة البيضاء المسيحية.

هكذا تحولت إسرائيل إلى عبء استراتيجي

من أجل مهمتها "كوسيط منطقي" وقد أصبح النظر لإسرائيل أكثر مما كان في الماضي كجزء من منظومة العلاقات الإقليمية للولايات المتحدة والتي تتركز حول زعامة رئيس مصر حسني مبارك، وفي الوقت نفسه أقل من وضعها كالأبنة الوحيدة والمدلة موفي المحاضرة التي ألقاها الأسبوع الماضي في "مؤتمر هرتسليا" أشار عضو الكنيست أوري سافير للثمن الذي دفعته إسرائيل بفقدانها لمكانتها كمصدرة ومستوردة للدول العربية في واشنطن (حلقة الوصل). فياسر عرفات لم يعد في حاجة إلى السكرتارية الإسرائيلية لكي يتصل تليفونيا بالبيت الأبيض.

هذا التحول :

هذا التحول بدأ حتى في أيام حكم بنيامين نتنياهو الذي أدخل الأمريكان كوسطاء لغرفة المباحثات بين إسرائيل والفلسطينيين ومهد الطريق لزيارة كلينتون إلى غزة بعد اتفاقية واي. وكان أعلى معدل لهذا التحول قد سجل في فترة حكومة باراك، وهي أكثر الحكومات التي قبلت حلولاً وسط على الإطلاق في إسرائيل. وبغداد قمة كامب ديفيد ظهر كلينتون في التليفزيون الإسرائيلي في استعراض لتأييد إسرائيل وباراك، ومرة أخرى قام بتوزيع الوعود بالمعونة العسكرية وتحسين العلاقات، ومن ناحية أخرى نقل السفارة للقدس وقد وصفت المقابلة بعد فوات الأوان كخطأ سياسي أدى إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في المناطق وكانت إحدى النتائج هي الربط ما بين نقل صفقة المعونة الخاصة والتي تم وعد جيش الدفاع الإسرائيلي بها بعد الانسحاب من لبنان، بمعونة للجيش المصري وللأردن. ومصر كما هو معروف لم تخرج من لبنان، ولكن في طلب الإدارة الأمريكية كتب أن الأموال مطلوبة لها "من أجل تأمين الشواطئ" "تأمينها من من؟"

لقد تعطر باراك بالعلاقات الشخصية المقربة والتي قام بتتميتها مع كلينتون ولكن أيضاً لم تمنع المحبة المبالغ فيها للرئيس الأمريكي، لم تمنع رئيس الوزراء من التورط في مواجهة خطيرة وليس لها داع مع أمريكا، حول بيع طائرة الإنذار المبكر "فالكون" للصين. لقد نجح باراك في أن يهدم العلاقات مع الطرفين الخصمين معا - مع رئيس الصين جيانج زيمين وكذلك مع وزير الدفاع الأمريكي ويليام كوهين. بل إن كوهين عمل منذ ذلك الحين على نفس وتعطيل طلبات المعونة والتعاون، حتى وصف في الجهاز

* رئيس الحكومة الجديد سيكون مطالبا قبل أي شيء بالانشغال بإصلاح علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية.

* براك ووط نفسه في مواجهة مع الأمريكان في قضية "فالكون" ومنذ ذلك الحين عمل سكرتير الدولة للدفاع ويليام كوهين على نفس أي تعاون، حتى وصف في الجهاز الأمني كعنصر عدائي.

* المرشح الثاني شارون، سعى كوزير للخارجية لعمل حلف استراتيجي مع روسيا، خصم الولايات المتحدة، كما أنه أيد الصرب في كوسوفو، الذين حاربوا الأمريكان.

المهمة السياسية : المهام السياسية للحكومة القادمة في القدس لن تكون تنظيم الوجود اليهودية في باطن جبل الهيكل، وكذلك لن تكون في المساومة على عدد اللاجئين الفلسطينيين والذين سيسمح لهم بالدخول لإسرائيل عندما يحين الوقت. فسوف سيكون رئيس الوزراء الجديد مطالبا قبل أي شيء بالاهتمام بإصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. فـعلاقات الدولتان تدهورت للغاية في فترة الولاية الثانية للرئيس بيل كلينتون، ونحن في حاجة الآن لتطوير العلاقة الثنائية مع تولى الرئيس بوش لمهام منصبه.

إن المرشحين لرئاسة الحكومة يحملان معهما سجلا مليئا بالمشاكل في العلاقات مع أمريكا. فقد استبعدهم باراك تماما من المفاوضات التي أدارها مع السوريين والفلسطينيين. فمع توليه المنصب حصل من كلينتون على سلسلة هامة من الوعود بالمساعدة لم يتم الوفاء بها. فقد رغب باراك في جمع الوعود حتى تسهل عليه عملية تسويق تسويات السلام للجمهور، ولهذا وافق على التوجه "المتوازن" والذي بناء عليه فإن كل هدية أو إعراب عن تأييد لإسرائيل من الممكن أن يعرض موقف أمريكا في العالم العربي للخطر. وفي مرحلة معينة ندم باراك وحاول أن يأخذ من كلينتون وعوده، وأيضا بدون أن يعطي في المقابل هضبة الجولان والحرم الشريف، ولكنه قبول برفض أمريكي. وكان الرئيس الأمريكي قد قال في حديث خاص أن على باراك أن يختار ماذا يريد، تدرج في العلاقات أم اتفاقية سلام. إن التوجه المتوازن لكلينتون أعاد علاقات إسرائيل وأمريكا للفترة التي اعتبرت فيها إسرائيل "عبئا" إستراتيجياً "يمثل إزعاجا للمصالح الأمريكية في المنطقة، وعلى رأسها تدفق البترول. إن الأيام التي أبرزت فيها واشنطن تأييدها لإسرائيل طواها النسيان منذ فترة وذلك

الأممي بأنه عنصر معاد.

إن خطأ باراك كان في الفهم الخاطئ لميزان القوى في واشنطن وفي الاعتماد المبالغ فيه على الرئيس وعلى الإدارة، وذلك من خلال إهمال أسس القوة لإسرائيل في الكونجرس وفي أوساط المجتمع اليهودي هناك. إن باراك أيضاً صور على أنه صديق الحزب الديمقراطي. فمستشارو الانتخابات لآل جور في الحملة الانتخابية الفاشلة للرئاسة، ستانلي جرينبرج، وبوب شروم، عملوا في المقابل بدون توقف على خط التليفون لإسرائيل لكي يقدموا المشورة لباراك ولم يداعب رئيس الحكومة الجمهوريين، المسيطرون على الكونجرس في السنوات الأخيرة، ومن الآن أيضاً أصحاب الحكم في البيت الأبيض، وبالذات ممن طالب الولايات المتحدة بصفقات، معونة بعشرات المليارات من الدولارات من أجل تمويل التسويات السلمية، فإن باراك مطالب ببذل الجهد في احتلال قلوب "أصحاب المحفظة" بهضبة الكابيتول.

لقد سلم باراك ملف العلاقات مع واشنطن لأيدي مستشاره السياسي تسفي شتاوير والذي على وشك تسلم منصبه الجديد كسفير في لندن. لم يكن شتاوير من الدائرة المقربة لرئيس الحكومة، وتسليم المهمة ليديه أظهر مدى الأهمية التي أولاها باراك لها. لقد تعثرت اللجنة الإستراتيجية التي أقامها باراك وكلينتون عن أداء مهامها قبل نصف عام وانزلت المباحثات حول التقدم في تدرج العلاقات الإستراتيجية إلى التسويات والجمود لدرجة أن شتاوير سمع في واشنطن أنه "عندما نرغب في إيضاحات إضافية سوف نتصل بكم" وكذلك فإن التنسيق والتعاون ضد انهمار التكنولوجيا النووية من روسيا لإيران استمرت بإيقاع هادئ فقط. إن باراك لم يهتم بذلك، وقبل موقف الإدارة بأن إسرائيل يجب أن تجلس جانباً ولا تقوم بإزعاج الحوار الروسي - الأمريكي.

وضع شارون أكثر إشكالية. ففي العام الماضي (١٩٩٩) وكوزير للخارجية في حكومة نتنياهو سعى شارون لخلق حلف إستراتيجي مع روسيا، خصم أمريكا وقد ضرب الرقم القياسي في الحماسة بمعارضته لتدخل الغرب في حرب كوسوفا وفي تأييده للجانب المصري، والذي حارب المسلمين والأمريكان. لقد عرض شارون مصلحة إستراتيجية حيوية لإسرائيل للخطر، وهي اهتمام إسرائيل الواضح في تشجيع التدخل العسكري الأمريكي في أنحاء العالم. إن الحالة الأمنية التي تعمل إسرائيل داخلها خلال العقد الأخير، سببها فقط حرب الخليج، التي سحقت التعاضد النووي والتقدم في مجال الصواريخ للعراق. إن التوجهات الانعزالية في أمريكا والرعب من استخدام القوة يؤديان لتعريض أمن إسرائيل للخطر.

إن اتجاه الريية إزاء الولايات المتحدة له اليوم مؤيدون ليسوا قليلين في دهايز وزارة الدفاع، التي تأثرت بشدة في قضية «الفالكون». لقد كان العقاب الذي تلقته إسرائيل عن تشدها في احترام عقدها مع الصين هو المطالبة بالإشراف الأمريكي على مبيعات السلاح الإسرائيلية للدول التي تغضب الولايات المتحدة، إن مسودة اتفاق الإشراف والذي لم يتم صياغته بعد، موضوعة الآن على مائدة كلينتون، حتى تقدم لإسرائيل مقابل المعونة وتدريب العلاقات. إن رئيس الحكومة الجديد سيكون مطالباً بأن يحاول أن يلغى سوء الفهم مع بوش، ولكن هناك شكاً في أن يتجح، فالجمهوريون أكثر تشدداً من سابقهم في معارضتهم لنقل التكنولوجيا إلى دول مثل الصين. إن إدارة كلينتون أيضاً رفضت طلب وزارة الدفاع لتمويل نظام هجومي ضد منصات إطلاق الصواريخ والآن سيحاولون ترويج الفكرة للزعامة الجديدة في البنتاجون.

وأمام توجه وزارة الدفاع يقف اليوم على أهبة الاستعداد، ليس بالمصادفة، قادة السلاح الجوي، فعلى عاتق السلاح الجوي تقع المسؤولية للدفاع عن الدولة في اختبار الحرب الشاملة، والسلاح في أشد الحاجة للأكسجين الأمريكي لكي يقوم بأداء مهامه. فقد طالب القائد الحالي للسلاح، اللواء دان حالوتس، علانية بإلغاء صفقة الفالكون عندما رأى الضرر السيئ لها. أما سابقه، إيتان بن إياهو، فقد تحدث في مؤتمر هرتسليا عن ضرورة التقوية الإضافية للعلاقات العسكرية. ويرد السلاح الجوي أيضاً بفرع على أفكار المهاجرين التي يطرحونها من حين لآخر لتقليل المعونة العسكرية من الولايات المتحدة وذلك «من أجل تقليل الارتباط بالأمريكان». إن شارون من المحتمل أن ينجذب لأفكار كهذه، حيث أن أبرز المتحدثين بها هو، صديقه في كتلة الليكود ووريثه كوزير للدفاع، موشيه أرينز.

إذا ما تم إنجاز اتفاق في القريب مع الفلسطينيين فسوف يواكبه كلينتون بتكرار وعوده بالمعونة وبتطور العلاقات، مثلما اتفق في نهاية الأسبوع وزراء الخارجية شلومو بن عامي ومادلين أولبرايت ولكن وعود الرئيس المغادر قيمتها صفر، وبالأخص إذا كانت مرتبطة بإخراج دولارات إضافية، وسوف تضطر إسرائيل للمطالبة بها مرة أخرى من بوش. إن الحكومة الجديدة سوف تكون مطالبة من جديد ببناء التأييد الأمريكي لإسرائيل، ليس فقط بالكلام المعسول مثل كلينتون، ولكن بجوهر حقيقي من التعاون السياسي والاستراتيجي ليس مضموناً من تلقاء نفسه، حتى وإن تم الإعلان عن "نهاية الصراع" مع الفلسطينيين ورفرف علمهم على أسوار المدينة القديمة.

بيزنس في واشنطن

هآرتس ٢٤/١٢/٢٠٠٠

بقلم: تسيغي برئيل

في اللقاء الأخير الذي عقد الأسبوع الماضي بين ياسر عرفات وبين الرئيس حسني مبارك حاول الاثنان تحليل أفضل موعد لتحقيق اتفاق سلام . هل يجب الإسراع والتوقيع في عهد الرئيس بيل كلينتون أم انتظار الرئيس جورج بوش ؟

مبارك، الذي يهتم بشئون فلسطين بعد الشئون المصرية، يعتقد أن اتفاق سلام يقدم إلى الرئيس بوش، سيكون أجمل هدية من الرئيس المصري للإدارة الجديدة . إلا أن عرفات كان له موقف آخر . فقد قال لمبارك - وهو لا يهتم بالحساب العربي مثل مصر - أن هناك فرصة لتحقيق اتفاق الآن، ومن الأفضل الإسراع بغض النظر عن الرئيس الموجود داخل البيت الأبيض . وقد عاد من مصر وهو غير راض عن الخلاف في المواقف بينه وبين مبارك، خاصة وأن مبارك قرر أن يذكره - علنا - بأنه ليس من حق الفلسطينيين التنازل في القدس لأنها قضية عربية، وعروبة العملية بالذات تثير غضب عرفات . فمن جانبه ذكر مبارك بأن الأموال التي وُعد بها في القمة العربية لم تصل إليه بعد، وأن اللجنة الخاصة لجمع الأموال وتوزيعها تنتظر القمة العربية القادمة، والتي يبدو أنها سوف تجتمع في مارس القادم في الأردن، وحتى ذلك الحين ليس لديه المال لدفع المرتبات . وأوضح عرفات، أن المشكلة الفلسطينية، قد تكون مشكلة عربية عامة، ولكن مع كل الاحترام، هي أولا مشكلته السياسية.

هذه النتيجة أدت إلى تغيير في أسلوب إدارة المفاوضات وفي التوجيهات التي أصدرها عرفات لممثليه . فقد صرح مصدر مقرب من المحادثات بأن (كمية الصراخ التي ميزت مباحثات سابقة تراجعت بشكل ملحوظ وكذلك أيضا حجم الدعوة إلى الأخلاقيات). ولكن يبدو أنه ليس فقط المناخ هو الذي تغير - أيضا في الجوهر حدث تقدم ملحوظ، وحسبما قال نفس المصدر (الانطباع هو أن الموضوع هذه المرة أصبح بيزنس).

وليس عرفات فقط هو الذي قام بتغيير توجهاته السياسية بسبب ضغوط سياسية . وإنما أيضا الوضع السياسي الذي يعيشه باراك منح الوفد الإسرائيلي حرية مناورة واسعة جدا . حتى الانتفاضة كان واضحا جدا لإسرائيل أن الفلسطينيين هم الطرف الأكثر اهتماما . فهم الجانب الوحيد الذي سيحصل المكاسب الفعلية من حيث

الأرض والسيطرة والنولة الفلسطينية المستقلة مقابل إسرائيل الذي ستحصل على وعد مبهم بالسلام وحسن العلاقات، على أقصى حد، مع الدول العربية . لذلك صنعت إسرائيل عملية تجزئة، حيث قسمت الانسحاب إلى مراحل ومراحل، وإلى نسب صغيرة وبعض القرى، وغرست أوتادا أيديولوجية في المواقع التي لا تريد التحرك منها ورسمت حدود التنازلات وفقا لمقاييسها الأيديولوجية . فقد اعتقدت أن عملية أبدية يجب أن تكون خالية من أي خطر سياسي، إلا أنه لسوق صفقات السلام سعر خاص به .

لقد أثبتت ثلاثة أشهر من الحرب في المناطق ان هذا الثمن يمكن ان يتغير في كل أسبوع . ويتضح أن أغلى ثمن، ليس عدد الضحايا الذين تحصدتهم هذه الحرب أو الخسائر الاقتصادية التي تتسبب فيها، وإنما بالأخص الثمن السياسي الذي قد تدفعه القيادة . فجأة، ظهر التقاء رغبات سياسي بين إسرائيل وياسر عرفات، وتحولت إسرائيل مرة واحدة إلى جانب أكثر اهتماما من الفلسطينيين.

ليست هناك طريقة أخرى لتفسير الاستعداد الإسرائيلي والفلسطيني لإخراج حلول إبداعية أخرى من الاحتياطي، وطبعاً المزيد من التنازلات، إلا عن طريق الخطر السياسي الذي يواجه باراك وعرفات . لأنه لحظة أن يهدد الواقع بأن يحول باراك رلى صاحب اقصر فترة حكم في تاريخ النولة، وتهدد المعارضة الفلسطينية بسحب السلطة من عرفات - فإن الإثنان يتوهجان إبداعاً . ليس في هذا ما يقلل من احترام العملية، بالعكس، فقط عندما تكون العملية السياسية جزءاً لا يتجزأ من السياسة، وتصبح هناك فرصة للتوصل إلى حل.

لقد أدرك باراك بسرعة أن شهادة درجات جيدة لا تكفي حتى يوافق ناخبوه على إنجاحه، ومطلوب منه أن يطرح مشروعاً متكاملًا . الانتخابات هذه المرة، على غير الانتخابات السابقة، لن تكون حول مبادئ وإصلاحات، ولا على برنامج اقتصادي - اجتماعي أو ثورة مدنية - وإنما على الورقة التي ستأتي من واشنطن وفي المرة الأولى في عهده السياسي القصير، لم يفصح عن جدول زمني - وإنما الموعد حدده الجمهور . لحسن حظه لديه الآن شريك فلسطيني أيضاً .

عوفاديا يوسف والصراع الحضاري في إسرائيل



عمر كامل

تقديم

أعتاد الجمهور الإسرائيلي، بعلمانيه وملتدنيه على أقاويل الحاخام عوفاديا يوسف، الزعيم الروحي لحزب شاس الديني، والحاخام الأكبر السابق للسفارديم، المثيرة للجدل داخل المجتمع الإسرائيلي.

ومع تصريحاته الأخيرة عن الفلسطينيين الأفاعي، والاسماعيليين (العرب) الذي ندم الله على خلقهم، وضحايا المحرقة من اليهود الذين رأى الحاخام في حرقهم تخلص لذنوب من سبقهم من يهود أوروبا، أخذ الجدل حول آراء الحاخام بعداً دولياً انعكس في صورة مقالات لاذعة واصفة الحاخام بالعنصرية فيما يخص العرب، وبخرقه للإجماع اليهودي على قدسية المحرقة.

والواقع أن آراء الحاخام الأخيرة هي جزء من سلسلة طويلة من التصريحات التي تحدث شروخاً في بنية المجتمع الإسرائيلي، فمنذ بزوغ نجم الحاخام يوسف على الساحة السياسية والدينية والاجتماعية في منتصف الثمانينات وهو لا يتوقف عن مهاجمة نموذج الحياة الاشكنازية الذي يسير عليه المجتمع الإسرائيلي منذ تأسيس «اليشوف اليهودي» في فلسطين. فقد أثار عوفاديا يوسف حفيظة الجمهور الإسرائيلي عندما دخل في نزاع مع قضاة المحكمة الدستورية العليا، ووصفهم بأنهم «بوعلاي نيدوت»، وهو تعبير مشين يعني أنهم يمارسون الجنس مع زوجاتهم أثناء فترة الحياض، ثم هاجم الحاخام يوسف النساء غير المتدينات في إسرائيل معتبرهن نجسات، لكونهن لا يتطهرن حسب الشريعة اليهودية ومتهماً إياهن بتزويد المجتمع بأطفال نجسة وزاد الحاخام من آرائه ضد النساء، حينما طالب أتباعه بعدم المرور بين امرأتين، معللاً طلبه هذا بأن روح التوراة لا تسكن جسد

المرأة، فإذا ما مر الرجل بين المرأتين، سوف يصبح مثلهن وبالتالي تنتزع منه روح التوراة! ثم وجه الحاخام يوسف نيران مدافعه ضد زعيم حزب ميريتس العلماني، يوسي ساريد، حينما طالب بوصفه وزيراً للمعارف والثقافة في ذلك الحين بتقليص الدعم الحكومي للمدارس الدينية التابعة لحزب شاس.

و تقابل آراء الحاخام يوسف من جانب الاشكناز بهجوم مضاد، حيث وصف تومي لبيد، زعيم حزب شينوي (التغير) المعادي للمتدينين، الحاخام يوسف "بالعجوز المخرف". بينما رأى اوري افنيري، أحد مؤسسي حركة السلام في إسرائيل، الحاخام عوفاديا يوسف كنتاج لفكر ديني يهودي متطرف لم يعرف الإصلاح. أما موشيه كافيه، رئيس جامعة بار إيلان الدينية فقد جاء نقده ليوسف متحفظاً، فمع اعتراف كافيه بقدرات الحاخام يوسف في المجال التوراتي والتلمودي إلا أن كافيه اعتبر تصريحات يوسف غير مقبولة.

إن المتابع لرود الفعل المترتبة على آراء الحاخام يوسف المثيرة للجدل يجد أنها نابعة بصورة عفوية وبسببها الموقف اللحظي الذي قيلت في إطاره وهذه النظرة اللحظية التي من السهل أن يتفهمها المرء يعاب عليها إنها لا تقدم لنا تحليلاً يساعدنا على فهم فكر عوفاديا يوسف الذي أصبح يشكل أحد أعمدة الحياة السياسية والدينية والاجتماعية في إسرائيل.

ونحن ومن خلال مقالنا هذا نود تعدي التحليل القائم على الموقف اللحظي بهدف تقديم تحليل مبني على موضوعية تحكمها الأسس الأكاديمية لدور الحاخام عوفاديا يوسف في المجتمع الإسرائيلي، نعيّننا على فهم آليات الصراع الديني والاثني والثقافي بين قطبي المجتمع

الإسرائيلي من الاشكناز والسفارديم.

يتعاطى مقالنا هذا مع آراء الحاخام يوسف كجزء من مساعيه الرامية لبلورة هوية إسرائيلية جديدة قائمة على المذهب الديني السفاردي، الذي همش من الصفوة السياسية الإسرائيلية (الاشكنازية)، التي اعترفت من جانبها فقط بالمذهب الديني الاشكنازي كأساس لتصريف الأمور الدينية في المجتمع الإسرائيلي.

وأهم خصائص هذه الهوية الجديدة هي:

١- يشكل المذهب الديني السفاردي كما بلوره الحاخام يوسف كارو (١٤٨٨ - ١٥٧٥) في شرحه للهالاخاه الذي ورد في كتابه شولخان اרוخ، حجر الأساس في هذه الهوية.

٢- ترمي هذه الهوية إلى صهر الشعب اليهودي كافة في بوتقة المذهب السفاردي.

وإطارنا النظري يرتكز على تحليل "الصدام الثقافي في إسرائيل" كما ورد في كتابات باروخ كيمرلنج.

الإطار النظري:

طور باروخ كيمرلنج نموذجاً نظرياً شارحاً من خلاله الهيكل الداخلي للمجتمع اليهودي في إسرائيل وكيفية فشل الصهيونية في خلق هوية يهودية-إسرائيلية مما أدى إلى تجزئة المجتمع اليهودي إلى ما يسميه بكيانات حضارية متنافرة، لكل منها هويته الخاصة به، مما أدى إلى نشأة ما يمكننا تسميته بصراع للحضارات سعى من خلاله كل كيان من أجل فرض هويته على بقية الكيانات الحضارية الأخرى. يتمحور تحليل كيمرلنج لصراع الحضارات الجاري في المجتمع الإسرائيلي على أسس نظرية "الهيمنة" كما وردت في كتابات الفيلسوف الإيطالي، ماركسي التوجه، أنطونيو جرامشي وطبقاً لكيمرلنج نجح التيار اليساري الصهيوني الاشكنازي، متمثلاً في حزب مباي وبعض الأحزاب اليسارية الأخرى، في فرض وترسيخ هيمنتهم على مجريات الأمور السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل منذ اليشوف وحتى منتصف السبعينيات. ويرى كيمرلنج، سائراً على نهج جرامشي «إن بناء الهيمنة في مجتمع ما يتطلب توفر ثلاثة عوامل: الأيديولوجيا، الإجماع وتفعيل دور النخبة المثقفة (الانتليجنسيا)».

وطبقاً لكيمرلنج فلقد توافرت هذه العوامل الثلاثة في إسرائيل مما سهّل على اليسار الاشكنازي بناء الهيمنة الاشكنازية على المجتمع الإسرائيلي. فأمّا ما يخص الأيديولوجية، فلقد سخر اليسار الإسرائيلي تحت زعامة دافيد بن جوريون مبادئ الصهيونية السياسية كأيديولوجية، من أجل بناء هوية إسرائيلية-يهودية جديدة تقوم على إنكار الدياسبورا (شيليلوت هاجالوت) وصهر اليهود (كور هاتوخ) في بوتقة تمثلها دولة إسرائيل. ولقد رسخ المباي نظام سيطرته على أوجه الحياة المختلفة في إسرائيل على المبادئ الآتية:

١ - دولة إسرائيل كما وردت في فكرة الصهيونية السياسية هي دولة يهودية، دون تحديد لماهية اليهودية، التي تركت دون تعريف محدد.

٢ - تمثل دولة إسرائيل أبناء الشعب اليهودي في إسرائيل والدياسبورا وتفتح ذراعيها أمام كل يهود العالم، من خلال ما عرف بقانون حق العودة (حاق هاشقوت) للاستيطان في إسرائيل.

٣ - يفرق النظام القضائي للدولة بين قانون الأحوال الشخصية الذي يقوم على أحكام الشريعة اليهودية (الهالاخاه)، وبين باقي قوانين الدولة التي بنيت على التشريع النابليوني.

٤ - تشكل الدولة ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية ومؤسسات المجتمع المدني نواة لما يمكن تسميته بنظام تضامن يهودي (مملختوت).

وفيما يخص تفعيل دور النخبة المثقفة، فلقد نجح اليسار الاشكنازي في توظيف الانتليجنسيا الإسرائيلية في تركيز دعائم هيمنته. ولقد انحصر دور الانتليجنسيا الإسرائيلية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي في ترويض الشعب اليهودي في إسرائيل من خلال إنتاجها الأدبي والثقافي الذي لم يخل من إيديولوجيته الصهيونية، من أجل بناء إجماع إسرائيلي على وحدانية مصير اليهود كأمّة واحدة.

والإجماع كما فسره جرامشي يشكل بالنسبة للطبقة المهيمنة عامل شرعية الحكم، فإذا ما توافر الإجماع، وهو ما يعني تولد الحاجة داخل قطاعات المجتمع المختلفة لضرورة بقاء الطبقة المهيمنة لضمان استمرارية المجتمع ككل، أمنت بذلك الطبقة المهيمنة استمراريتها في إداره شئون البلاد وإذا ما خسرت الطبقة المهيمنة الإجماع زالت هيمنتها، مما يؤدي إلى صراع طبقي سلمي قد يفضي بالمجتمع إلى حرب أهلية. وفي المثال الإسرائيلي يشرح كيمرلنج كيف أن اليسار الصهيوني نجح في بناء إجماع داخل المجتمع الإسرائيلي ضمن من خلاله شرعية وكذلك استمرارية هيمنته على شئون البلاد. والإجماع الإسرائيلي بُني، بمساعدة المؤسسات الحكومية التعليمية (٢) إضافة إلى الجيش، على تربية المجتمع الإسرائيلي على وحدة مصيره وسط عالم اضطهد اليهود على مر تاريخهم وساقهم إلى المحرقة، بل بالإضافة إلى وضع إسرائيل الجيوبوليتيكي في محيط من عدااء العرب الذين يهدفون إلى إزالة إسرائيل من الوجود.

غير أن الإجماع الذي أتاح لليساار الاشكنازي تصريف أمور البلاد السياسية والاقتصادية والثقافية أخذ يتزلزل مع حرب الأيام الستة التي خرجت منها إسرائيل أكثر أمناً واستقراراً ليس فقط بفضل النصر العسكري، بل لأن إسرائيل ومن خلال نصرها العسكري نجحت في تثبيت أقدامها كدولة شرق أوسطية، مما ساعد على إعطاء الاسرائيليين الاحساس بشيء من الأمان والحاجة إلى

ترتيب البيت الاسرائيلي داخلياً وما صاحب ذلك من تغيرات فكرية وأيديولوجية أدت إلى ظهور قوى يمينية جديدة (حركة جوش أمونيم) في إطار توجه يميني عام ساد المجتمع الاسرائيلي كنتيجة لنشوة الانتصار. بالإضافة إلى انقسامات عصفت باليسار الاسرائيلي. ثم جاءت حرب أكتوبر بما سببته من تزايد الشعور العام في إسرائيل بأنه، وعلى الرغم من قوة إسرائيل العسكرية، إلا أن الصراع العربي الإسرائيلي لن يحسم عسكرياً، مما أدى إلى ميلاد قوى إسرائيلية مطالبة بالتخلص من عقدة الخوف من كل ما هو غير يهودي الذي بني عليه الإجماع اليساري الاشكنازي دعائم هيمنته. ثم شهد المجتمع تزايد موجات الاحتجاج بين شرائح المجتمع التي تم تهميشها في إطار هيمنة اليسار الاشكنازي، خاصة بين صفوف السفارديم، الذين خرجوا في حي المصراة بالقدس مطالبين برفع الظلم الاجتماعي الواقع عليهم. ثم توالى المظاهرات لتشمل معظم المدن الإسرائيلية، وشكل قادة المظاهرات منظمة الفهود السود، التي فشلت لقلة خبرتها السياسية في ترجمة انتصارها في الشارع الإسرائيلي إلى نجاح على الساحة السياسية الإسرائيلية. وجاءت سكرة الموت للهيمنة اليسارية الاشكنازية مع فوز الليكود الساحق في عام ١٩٧٧، ذلك الفوز الذي أوصل مناحم بيجين على أكتاف اليهود الشرقيين إلى سدة الحكم. فمُنذ نشأة مجتمع اليسوف وبيجين مهتم سياسياً، وكان حزبه حيروت (الحرية)، الذي أصبح لاحقاً جزءاً أساسياً من الليكود، حزباً منبوذاً. كان يهيمن على قيادة الليكود اشد الاشكنازيم اشكنازية، أي يهود بولندا، لكن بيجين المنبوذ سياسياً نجح في جمع اليهود الشرقيين المنبوذين اجتماعياً وسياسياً في خندق واحد، معلناً نفسه متحدثاً باسم السفارديم، حتى اعتبره بعض السفارديم مغريباً فخرياً، في حين اعتبره البعض الآخر مغريباً حقيقياً. ثم كانت حرب لبنان التي هزت المجتمع الإسرائيلي داخلياً، والتي اعتبرها رجل الشارع الإسرائيلي، فيتنام إسرائيلية لم يكن هناك سبب لخوضها. كل هذه العوامل أدت إلى نهاية هيمنة اليسار الاشكنازي في إسرائيل، والمقصود بنهاية الهيمنة، أن اليسار الاشكنازي لم يعد القوى الوحيدة المسيطرة لأمر البلاد، بل أصبح أحد القوى المتنافسة على إدارة شؤون البلاد.

ومع نهاية الهيمنة ينهار النظام الاجتماعي القديم مما يؤدي إلى تطاحن قوى المجتمع المختلفة من أجل إعادة صياغة هوية المجتمع على أسس جديدة. ويرى كيمرلنج أن نهاية هيمنة اليسار الاشكنازي، ما هي إلا إعلان لفشل الأيديولوجية الصهيونية في صهر اليهود في بوتقة واحدة وانحيار للهوية الحضارية اليهودية الراضة للدياسبورا والساعية وراء تكوين شعب واحد ذي هوية واحدة في إسرائيل. ويوضح كيمرلنج كيف أن المجتمع اليهودي داخل إسرائيل قد تفتت إلى خمسة تيارات حضارية

تصارع بعضها البعض من أجل فرض هويتها على المجتمع الإسرائيلي. والمجموعات الحضارية المشكلة للمجتمع الإسرائيلي اليوم طبقاً لـ كيمرلنج هي:

* التيار الديني الصهيوني، وهو يعارض استمرارية إسرائيل كنولة علمانية، رامية إلى تهويد الطبيعة العلمانية للصهيونية من أجل قيام دولة إسرائيل على أسس الشريعة اليهودية كما فسرت في كتب التفاسير الاشكنازية.

* التيار الديني المعادي للصهيونية (الحريديم)، وهو تيار ديني اشكنازي رافض فكرة قيام دولة لليهود قبل ظهور المسيح، ولا يعترف بالتالي بدولة إسرائيل، ويعيش الحريديم في مناطق سكانية خاصة بهم، مثل حي مياشعارم في القدس وبنى براك على أطراف تل أبيب الشمالية.

* التيار الصهيوني، الذي مازال يؤمن بالصهيونية كشریان حياة للوجود الإسرائيلي، ويمثل هذا التيار غالبية الفكر السياسي الاشكنازي الحاكم في البلاد.

* تيار ما بعد الصهيونية، وهو تيار ينادي أهله بإسرائيل مزدوجة القومية، يهودية-عربية، تقوم على مبادئ علمانية ليبرالية، وهذا التيار وإن كان يؤرخ لظهوره في منتصف الثمانينات، إلا أن هناك من الشخصيات اليهودية ومنذ ظهور الصهيونية من نادى بنفس المبادئ.

* التيار التقليدي (ميسيورتي)، وهو تيار سفاردي بحث، يميل إلى التدين، غير أن فهمه للديانة اليهودية يقوم على كتب التفاسير السفاردية فقط، ويمثل هذا التيار المخزون الذي يمد الحاخام عوفاديا يوسف بالأتباع.

وحيث أن التيار الخامس يشكل أحد العوامل التي تساعد في فهم دور الحاخام يوسف في المجتمع الإسرائيلي، فسوف نخصه بمزيد من الفحص:

السفارديم (٢) كيمرلنج الحضارة التقليدية السفاردية في المجتمع الإسرائيلي بأنها:

"separate belief system, which includes ingredients from the formal religion alongside other popular and folkloristic beliefs and practices. Such elements of popular religion, which are considered as proper simply because they are rooted in newly invented past include cults of saints and holymen(women, holy sites, mores, wear- superstitions, conservative-ing of modest clothing, voting for traditional parties, etc.4"

هذا وبالإضافة إلى ذلك فإن الحضارة التقليدية تقوم على أساس اثني، إذ أن السفارديم فقط هم الذين ينعتون أنفسهم بالتقليديين. ولقد قوبلت الحضارة السفاردية التقليدية برفض بات، مع وصول موجات هجرة السفارديم

إلى إسرائيل في الخمسينات والستينات من جانب النخبة اليسارية الاشكنازية المهيمنة على أمور البلاد. فمن جهة نظر اليسار الاشكنازي إلى الحضارة السفاردية على إنها جزء من حضارة عربية-إسلامية "متخلفة" تقف كحائل دون استيعاب السفارديم في المجتمع الإسرائيلي الحديث ذي الحضارة الغربية، كما ذكر دافيد بن جوربون في حديثه عن يهود المغرب كجزء من السفارديم :

"those (Jew) from morocco had no education. Their customs are those of Arabs... The culture of Morocco I would not like to have here... We don't want Israelis become Arabs. We are in duty bound to fight against the spirit of the Levant, which corrupts individuals and societies, and preserve the authentic Jewish values as they crystallized in the (European) Diaspora"

ومن أجل تخليص السفارديم من "غبار" حضارتهم العربية، والخوف من "تعريبهم" للمجتمع اليهودي الساعي وراء بناء هوية إسرائيلية جديدة ترى فيها إسرائيل نفسها جزء من العالم الغربي، فقد استقبل موظفو الصحة في الوكالة الصهيونية السفارديم لدى وصولهم إلى إسرائيل برشهم بمطهر الددتي ثم تم إرسالهم إلى معسكرات انتقالية (معبروت) وطورت لهم برامج تنمية قبل استيعابهم في المجتمع الإسرائيلي الحديث، ثم سرعان ما تحولت المعسكرات الانتقالية إلى ما جرت العادة على تسميته "مدن التطوير" (عيروت بيتواح)، والتي لم يربطها بالتطوير سوى الاسم، إذ عانى فيها السفارديم الأمرين. إذ لم يحرموا فقط من حضارتهم العربية، بل وأيضاً من جميع الخدمات الصحية والاجتماعية فضلاً عن عدم توفر بنية تحتية، مما أدى إلى تزايد الهوية الاثنية بين مجتمع إسرائيلي اشكنازي يحيا في ظل ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية حسنة، تحت مظلة هيمنة اليسار الاشكنازي، وبين مجتمع سفاردي يعاني من التمييز في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، سُمي "بإسرائيل الثانية".

ولم تكن النخبة الدينية الاشكنازية افضل من نخبة الاشكناز اليسارية والعلمانية في تعاملها مع السفارديم.. فلقد تعاملت النخبة الدينية الاشكنازية مع المنهج الديني السفاردي على أنه تصور ساذج للديني اليهودي ومليء بالخرافات والاساطير، ولذلك رحبت النخبة الاشكنازية الدينية بالسفارديم "كأخوة" في الدين بشرط تنازل السفارديم عن منهجهم الدين الذي نشأ وتطور تحت مظلة الحكم العربي والإسلامي، والاستيعاض عنه بالمنهج

الاشكنازي كما نشأ في الدياسبورا الأوروبية. ومما لاشك فيه أن معاناة السفارديم تحت وطأة الاشكناز منذ وصولهم إلى إسرائيل، وتجربتهم المرة في معسكرات الانتقال قامت بدور كبير في تشكيل وعي يهودي سفاردي مشترك. هذا الوعي نشأ فقط في المجتمع الإسرائيلي، إذ لم يكن هناك في المجتمعات العربية والإسلامية رابطة حقيقية بين السفارديم. فاليهودي العراقي كان يرى نفسه في الدرجة الأولى يهودي عراقي، وكذلك الحال بالنسبة لليهودي المصري واليميني الخ. إن الشعور الذي تولد لدى السفارديم كجماعة اثنية في إسرائيل يرجع إلى إحساسهم بأنه يوجد بينهما أمور مشتركة. هذه الأمور المشتركة أضحت نواة الهوية السفاردية القائمة على الشعور بالعداء تجاه الاشكناز عامة، واليسار الإسرائيلي ممثلاً في حزب العمل خاصة، وأصبحت تجربة معسكرات الانتقال في تشكيل الهوية السفاردية، أسطورة مشتركة تدل على الأصل الواحد. وبذلك نجح السفارديم في تشكيل هوية شرقية إسرائيلية تقليدية تميزهم عن باقي المجموعات الاثنية في المجتمع الإسرائيلي.

الحاخام يوسف وإعادة تشكيل الهوية السفاردية

إذا ما ربطنا بين تحليل باروخ كيملرنج للمجتمع الإسرائيلي وعرضنا لتطور وضع السفارديم في إسرائيل وما صحبه من بناء لهوية سفاردية تقليدية، مع النور الذي يلعبه الحاخام يوسف في المجتمع الإسرائيلي، لأمكننا القول أن الحاخام يوسف، يحاول في إطار الصراع الحضاري الدائر حالياً في إسرائيل، إعادة صياغة الهوية السفاردية التقليدية من خلال تغليفها بإطار ديني يقوم على الفهم السفاردي لكتب الشريعة اليهودية كما ورد في تفاسير رمبم والحاخام إسحاق الفاسي والمعلم يوسف كارو، ومن ثم فرضها على المجتمع الإسرائيلي كمنهج لحياة اليهود يستعاض بها عن كل من المنهج الاشكنازي الديني من جهة، كمنهج وإن قام على كتب التفسير السفاردية إلا أنه طعم بالعادات غير اليهودية، مما أدى إلى خسارته للشرعية الدينية، ومن جهة أخرى الصهيونية كمنهج علماني المحتوى وأوروبي النشأة، لا يمت لليهودية بصلة. وبذلك يخوض الحاخام يوسف "معركته" الحضارية ضد الاشكناز المتدينين، من جهة، من أجل إحياء المنهج الديني السفاردي باعتباره المنهج الأصلي للشعب اليهودي في مواجهة المنهج الديني الدخيل، الذي جلبه الاشكناز معهم من أوروبا، ومن جهة أخرى ضد الاشكناز العلمانيين من أجل تصحيح الصهيونية لتتوافق مع الهوية السفاردية الدينية، كما يؤمن بها الحاخام عوفاديا يوسف.

ومن أجل هزيمة الاشكناز بقطبيهم العلماني والديني استحدث الحاخام يوسف استراتيجية تركز على

محوريين أساسيين، هما:

علمه الديني في مجال التشريع اليهودي وحزب شاس وشبكة المؤسسات التعليمية والاجتماعية (الهامعيين) التابعة له وقبل التطرق لهاتين النقطتين بالبحث والتنقيب، نود أن نشرح من أين أتى الخلاف التاريخي، بين الاشكناز كحملة منهج ديني اشكنازي وبين السفارديم كحملة منهج ديني سفاردي، ذلك المنهج الديني السفاردي الذي يحاول الحاخام يوسف إعادة إحيائه، بعدما كاد أن يندثر من جراء محاربة الاشكناز المتدينين له.

* **"ليهخزير عيترا ليوشينا (٦)"**، أو إحياء هيمنة المنهج الديني السفاردي: حيث يرجع الحاخام عوفاديا يوسف مثله مثل بقية زعماء الطائفة السفاردية الفضل في تقنين الشريعة اليهودية إلى الحاخام يوسف كارو، الذي ولد في الأندلس في العام ١٤٨٨ ميلادياً، وفر منها طفلاً صغيراً في أعقاب سقوطها في أيدي الكاثوليك في العام ١٤٩٧ إلى تركيا، التي عاش بين ربوعها قرابة أربعين سنة. ومن تركيا رحل إلى مصر ومنها إلى فلسطين حيث استقر في مدينة صفد. تتلمذ يوسف كارو على يدي معلمه الحاخام يعقوب بن بيراب، وتأثر كثيراً بالمؤلفات الدينية لكل من: الحاخام إسحاق الفاسي، الحاخام موسى بن ميمون.

وعرف عن الحاخام كارو تبحره في علوم الهالاخاه (الشريعة اليهودية) والكبلاه (الصوفية اليهودية). كصوفي كان الحاخام كارو يؤمن بأن "روح المشنا" تتجسد له في منامه أخذه شكل مجيد (٧) لتبلغه بالتوجيهات الربانية. غير أن الحاخام كارو برع في تفسير الشريعة اليهودية مما جعله يعد أحد أفضل رجال التفسير الديني اليهودي على مر التاريخ.

في تركيا نون الحاخام كارو شرحه للهالاخاه في كتاب أسماه، بيت يوسف، وبعد استقراره في صفد عاد الحاخام كارو فصاغ كتابه، بيت يوسف، في إطار جديد وأدخل عليه بعض التعديلات شارحاً ومرتباً لأحكام الشريعة اليهودية وأصدر الحاخام كارو كتابه تحت عنوان شولخان أروخ (المائدة المجهزة)، الذي أصبح المرجع الرئيسي الذي يستند عليه السفارديم في تفسيرهم لأحكام الشريعة اليهودية.

وما أن وصلت نسخة من شولخان أروخ إلى أشكنازي بولندا، حتي تلقاها الحاخام موسى اسيرليس Mose Isserles، الذي عاش في مدينة كراكاو (Krakau) البولندية في الفترة ما بين ١٥٢٠-١٥٧٢ تناول الحاخام موسى اسيرليس نسخة شولخان أروخ بالبحث والتدقيق، ثم قام بتحقيقها في كتاب، مدخلاً عليها بعض التعديلات، وسمى كتابه هذا مابا، أي المفروش.

ولقد اعترف الحاخام اسيرليس، بأن التعديلات التي أحدثها في شولخان أروخ جاءت لتلائم أحكام الحاخام

كارو مع ظروف البيئة المسيحية التي يعيش في وسطها اليهود الاشكناز، نظراً لأن الحاخام كارو تأثر في كتابه بالبيئة الإسلامية التي يعيش في كنفها.

ومن ذلك الحين انقسم حاخامات اليهود فيما بينهما إلى فريقين. فريق اشكنازي يعيش في أوروبا ويتبع شولخان أروخ مع تعديلات الحاخام اسيرليس، كما وردت في "مابا"، وفريق سفاردي، يعيش في المجتمعات العربية والإسلامية ويتبع الأصل، أي شولخان أروخ، دون تعديلات.

ولقد سئل الحاخام يوسف كارو، أي الفريقين ينبغي عليه إتباع الفريق الآخر في مدينة صفد؟ فأجاب "لأن السفارديم نزلوا إلى صفد قبل الاشكناز، فيجب على الاشكناز إتباع المذهب السفاردي، وبذلك يظل المذهب السفاردي، هو المذهب السائد على الفريقين".

وقد انصاع الاشكناز في صفد وفلسطين، الذين كانوا يشكلون الأقلية بين اليهود، إلى حكم الحاخام كارو، وعاشت الطائفتان، الاشكنازية والسفاردية، تحت مظلة الحكم الإسلامي التركي ممثلين في الحاخام الأكبر لفلسطين، الذي لقب بالصهيوني الأول (ريشون ليتسيون)، والذي كان يدير شئون اليهود طبقاً للمنهج السفاردي. وسارت الأمور بين اليهود على هذا الوضع إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تلك الفترة التي شهدت قنوم يهود أوروبا في إطار المشروع الصهيوني من أجل استعمار فلسطين.

اصطدم القادمون الجدد من الاشكناز المتدينين مع السفارديم، رافضين الاعتراف بسلطة الحاخام الأكبر في فلسطين، مما أدى عملياً إلى انقسام المجتمع اليهودي الديني في فلسطين مجدداً إلى طائفتين: طائفة اشكنازية تتبع منهج أشكنازي يقوم على أحكام الهالاخاه كما وردت في شرح موسى اسيرليس المنون في المابا، وطائفة سفاردية تتبع منهج سفاردي يقوم على أحكام قوانين الهالاخاه كما نونها الحاخام يوسف كارو في شولخان أروخ ولم يكتف حاخامات الاشكناز بالانفصال عن السفارديم، بل استغلوا نفوذهم الاقتصادي والسياسي بالإضافة إلى تزايدهم عددياً نتيجة هجرة يهود أوروبا إلى فلسطين في الضغط على الطائفة السفاردية الضعيفة سياسياً واقتصادياً، للقبول بالمنهج الديني الاشكنازي كالمناهج الوحيد والصحيح لليهود في فلسطين، ومن ثم في إسرائيل. ثم جاء "الانقلاب الديني الاشكنازي" متمثلاً في خنوع حاخام اليهود السفارديم الأكبر، الحاخام بن تسيون مئير حاي عوزيل، للضغوط الاشكنازية، وقبوله بمشاركة حاخام اشكنازي له في تصريف أمور اليهود الدينية، شارحاً تصرفه هذا بحرصه على وحدة اليهود الدينية، أملاً في أن يكون قراره هذا بداية لنهاية الخلاف الديني بين اليهود. وطبقاً لقرار الحاخام عوزيل تقاسم هو

والحاخام الاشكنازي، الحاخام افراهم يتسحاق هاكوهين كوك (١٨٦٥ - ١٩٢٥) تصريف أمور اليهود الدينية في فلسطين في العام ١٩١١ إلا إن الحاخام كوك الذي عُرف بحنكته الدينية والسياسية، سعى للانفراد بالزعامة الدينية، متوجهاً إلى الحكومة البريطانية، التي كانت تمثل السلطة السياسية في فلسطين منذ وقوع الأخيرة تحت الانتداب البريطاني في العام ١٩١٧، سعى طالباً الاعتراف به كحاخام أكبر لليهود فلسطين، اشكنازاً وسفاردياً، مستغلاً بذلك انتصار الإنجليز على الدولة العثمانية مع نهاية الحرب العالمية الأولى، على اعتبار أن الحاخام السفاردي عزريل تابع للخليفة العثماني، عدو البريطانيين. وكللت مساعي الحاخام كوك بالنجاح في العام ١٩٢١ عندما أعطت سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين الضوء الأخضر لتأسيس الحاخامية الكبرى لليهود في فلسطين تحت رئاسة الحاخام كوك، الذي سارع بإعلان تسييره لأمور اليهود في فلسطين طبقاً للمنهج الاشكنازي.

ومع إعلان دولة إسرائيل اعترفت الحكومة الإسرائيلية بالسيطرة الاشكنازية على ما جرت العادة في إسرائيل بتسميته حاخامية إسرائيل الكبرى. كما اعترفت بسلطة ما يسمى في إسرائيل بالحاخام الأكبر للسفارديم، الذي أُلقيت على عاتقه تسيير الأمور الدينية داخل طائفة السفارديم.

وبذلك همش حاخامات الطائفة الاشكنازية المنهج السفاردي الديني داخل المجتمع اليهودي، بمنع تدريسه في مختلف مدارس إسرائيل الدينية، منتزعين بذلك الهيمنة الدينية التي كانت لليهود السفارديم منذ قدوم الحاخام يوسف كارو إلى فلسطين في القرن السادس عشر.

واليوم، وعندما يتحدث الحاخام عوفاديا يوسف بأن أحد أهم واجباته يكمن في شعار (ليهخزير عيترا ليوشينا)، الذي يعني إعادته التاج إلى مكانه الصحيح فإنه يمكننا فهم حدة الصراع الحضاري فهو يعني بالتاج المنهج السفاردي، وأما المكانة الصحيحة للتاج، فالمقصود بها الهيمنة الدينية للسفارديم، التي سادت بين اليهود في فلسطين منذ القرن السادس عشر وزالت على أيدي الاشكناز تحت قيادة الحاخام كوك.

والهيمنة السفاردية الدينية تمثل للحاخام يوسف الركيزة الأساسية، التي يود بناء الهوية السفاردية عليها. وكما ذكرنا سابقاً فلقد بني الحاخام إستراتيجيته من أجل بناء هوية سفاردية على استغلال معرفته الواسعة بالتوراة في إعادة تمكين المنهج السفاردي على الساحة الدينية اليهودية، بالإضافة إلى اكتساب طبقات الشعب الإسرائيلي للهوية الجديدة، وذلك من خلال النشاطات السياسية والاجتماعية والصحية والتعليمية لكل من حزب شاس وشبكة الهامعيين.

عوفاديا يوسف:

ولد عوفاديا يوسف في بغداد في العام ١٩٢٠، ومنها انتقل مع أسرته في سن الطفولة إلى القدس. وبرع منذ صغره في تعلم أمور الدين، وعرف عنه الاجتهاد في فقه الشريعة اليهودية، فقام وهو ابن الثامنة عشرة بنشر كتابه الأول، "يبيع عومير" في أحكام التوراة الفقهية، ثم قلد كحاخام وهو ابن الاثنى والعشرين ربيعاً، على يدي حاخام طائفة اليهود السفارديم في فلسطين، الحاخام عزريل.

وعرف عن عوفاديا يوسف نشأته في بيئة فقيرة، وكيف كانت زوجته تخطط اللبن بالماء من شدة الفقر، وكيف إنه كان لا يملك شراء مصباح إضاءة مما كان يضطره لدراسة التوراة ليلاً على ضوء القمر. غير أن فقره لم يكن ليقف حائلاً أمام عزيمة يوسف في دراسة التوراة، حتى اشتهر بين حاخامات السفارديم في فلسطين، فعين في منصب قاضي في الشئون الدينية (دايان) في سن الخامسة والعشرين من عمره. ثم نذب إلى مصر حيث تولى رئاسة المحكمة الحاخامية اليهودية في مصر، ثم أصبح نائباً للحاخام الأكبر في مصر، قبل أن يعود إلى القدس في العام ١٩٥٠، حيث عمل كدايان في محكمة بيتاح تيكفا الحاخامية، ومنها انتقل للعمل في محكمة حاخامية القدس التي ظل بها حتى العام ١٩٦٨ حيث أختير في منصب كبير حاخامي يافا وتل أبيب إلى أن تم تعيينه كحاخام أكبر للطائفة السفاردية في إسرائيل من عام ١٩٧٣ إلى العام ١٩٨٢، واليوم يشغل الحاخام يوسف منصب رئيس مجلس حكماء التوراة الذي يدير حزب شاس الديني.

ولقد برع عوفاديا يوسف في علوم التوراة، ودرس أصول الشريعة اليهودية طبقاً للمنهجين الاشكنازي والسفاردي، إلا أن هذا لم يعفه من تجاهل واضطهاد النخبة الاشكنازية الدينية، التي وعلى الرغم من اعترافها بغزارة علمه، إلا أنها

"didn't give him the honour he deserved, ... They [Ashkenazim] said he was good enough for Sephardim; but where did he get the chutzpah to compare himself to the Ashkenazi sages(8).

وبالتالي لم يتقصد عوفاديا يوسف أي منصب ديني تابع للمؤسسة الدينية الاشكنازية، واعتبر يوسف في الأوساط الدينية الاشكنازية كحافظ للتوراة وليس مفسراً لها، بل إن بعض حاخامات الاشكناز وصفوه بالحمار الذي يحمل الأسفار دون أن يعي محتواها (٩).

ومما لاشك فيه أن تجاهل الحاخام يوسف في الأوساط الدينية الاشكنازية يشكل بعداً شخصياً في صراعه من أجل إحياء المنهج الديني للسفارديم، كما يمكن النظر إليه

باعتباره أحد الحوافز التي أدت إلى تفوق يوسف في بحور الشريعة اليهودية، بحيث أصبح أحد أهم مفسري المسائل التوراتية في عصره، كما يقول موشيه كافيه (Moshe Kaveh)، رئيس جامعة بار إيلان الدينية ذات التوجهات الاشكنازية، الذي يعتبر نجاح يوسف يعود لنجاحه في "revolutionized the Sephardi legal approach within halacha, and revitalized the observance of the halacha within the Sephardi community. (10)

ليس فقط في توسعه في أمور الشريعة اليهودية، بل أيضاً في قدرته على تبسيط قواعد الشريعة المعقدة وشرحها في إطار سلس يجد قبول عند مريديه ومستمعيه، فيذكر أحد تلاميذ يوسف منبهراً بدروس الحاخام عوفاديا يوسف قائلاً:

"we can see from his lessons that he is an expert in all aspects of the Torah. Take the Torah, both written and oral, if you have a question you can go to him and he will give you an answer. It is hard to understand this kind of knowledge with reason (11).

وبهذا الأسلوب البسيط السلس نجح يوسف ليس فقط في اكتساب المزيد من التلاميذ والأتباع، بل أيضاً في إعادة الهبة للمنهج الديني السفاردي في مواجهة النخبة الاشكنازية الدينية، التي كادت أن تنجح في القضاء عليه، وأضفت الطابع الاشكنازي على رجال الدين السفارديم، بعد أن فتحت أمامهم مؤسساتها التعليمية من أجل تنشئتهم على المذهب الديني الاشكنازي.

غير أن عوفاديا يوسف قد نجح في احياء المذهب الديني السفاردي عن طريق مؤلفاته الدينية، التي تعدت الثلاثين مؤلفاً لشرح وتفسير الهالاخاه على الأسس التي أرساها الحاخام يوسف كارو، وتجوله في البلاد شارحاً ومفسراً وداعياً للمنهج السفاردي، ونقل خطبه في أنحاء البلاد المختلفة عبر محطة إرسال تابعة لحزب شاس، بالإضافة إلى انتشار وتوزيع خطبه ومواعظه وتفسيره لأمور الدين عبر أشرطة الفيديو والكاسيت.

إن ما يقوم به عوفاديا يوسف من معارك فقهية مع حاخامات النخبة الاشكنازية إنما يهدف من خلاله "سفردة" النخبة الاشكنازية الدينية، أي لم شمل التيارات الاشكنازية الدينية المختلفة تحت عباة المنهج الديني السفاردي وذلك من أجل ما يمكن لنا بتسميته "الهيمنة على مجتمع المتدينين داخل إسرائيل من أعلى".

أما بخصوص الهيمنة على النخبة السياسية العلمانية وأبناء الشعب الإسرائيلي بعلمانيه ومتدينه، فقد سخر عوفاديا يوسف شاس وشبكة الخدمات التعليمية

والاجتماعية، الهاميين (العودة الى المنبع).
شاس:

منذ ظهور شاس على حلبة السياسة الإسرائيلية، وهي تربك ليس فقط رجال الصحافة والإعلام، بل أيضاً المتخصصين الأكاديميين في العلوم السياسية والاجتماعية. ونعيد نحن هذه "الورطة الشاسية" إلى الأسلوب التقليدي والسطحي الذي يتعاطى به مع شاس كحركة، أو حزب ديني-اورثوذكسي وأثني. والمقصود بالأسلوب التقليدي، استخدام نفس الأساليب المتبعة لشرح ديناميكية الأحزاب العلمانية والدينية في إسرائيل، مما يوقعهم في أخطاء ثلاثة هي:

أولاً: طبقاً لثنائية ديني-صهيوني مقابل ديني-معادي للصهيونية (حريدي)، المستخدمة لشرح وتحليل دور الأحزاب الدينية في إسرائيل، التي جرت العادة على شرح دور الأحزاب الدينية في أطارها، يرى (أو يحب أن يرى) بعض الأكاديميين شاس كحزب ديني حريدي، وتخيل دور شاس في المجتمع الإسرائيلي كحزب حريدي يعبر عن سطحية تحليل أهل هذا الرأي (١٢) ونحن لا ننفي حجة الشارحين لشاس كحزب حريدي، تلك الحجة التي تقوم على أساس أن قيادات شاس درسوا وتخرجوا من المؤسسة الحريدية التعليمية في إسرائيل، غير أن هذا لا يجب أن يترجم على إن شاس حزب حريدي، لأن هناك كثيراً من الشواهد التي نستطيع عبرها البرهنة على أن سلوك شاس السياسي والاجتماعي يختلف كلية عن سلوك الأحزاب الحريدية.

فبداية تمثل الأحزاب الحريدية داخل إسرائيل التيار الديني غير الصهيوني، أو كما يسمى في أحيان أخرى الرفض للصهيونية وترى الأحزاب الحريدية، أن المشروع الصهيوني لإقامة وطن لليهود في فلسطين كما ارتأته الحركة الصهيونية، مشروعاً علمانياً معادياً لتعاليم الديانة اليهودية التي تنص على أن جمع اليهود في وطن مشروع إلهي سوف يتحقق مع بعث الرب للمسيح كمنقذ لليهود، أي أن خلاف الحريد مع الحركة الصهيونية هو خلاف لاهوتي-فقهري. ومع قيام إسرائيل انقسم الحريد على أنفسهم، فمع تمسكهم برفض الصهيونية، رأى فريق (برجماتي) منهم، يمثل أغلبية الشارع الحريدي، أن تعاوناً قائماً على تبادل المصالح مع المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، لن يضر، بل سوف يساعد في تثبيت ونشر الأفكار الحريدية مع مؤسسات سياسية، وقد مثل هذا الفريق في حزب اجودات إسرائيل، الذي تعاون مع مؤسسات الدولة في مقابل تمويل الدولة لمؤسساته التعليمية، وفريق (تقليدي)، رفض ومازال يرفض أي تعاون مع السلطات الإسرائيلية، باعتبارها دولة غير يهودية، ويمثل هذا التيار التقليدي، خاصة جماعة ناطوري كارتا. أما شاس وإن كان قادتها قد درسوا في مدارس

أجودات إسرائيل، إلا أنهم يشاركون في الحكومات الإسرائيلية وينشطون بالدرجة الأولى في تخريج جيتوهات الحريديم المتوقعة في حوار مياشعاريم وبني براك، والأهم من ذلك أن شاس، لا ترفض دولة إسرائيل، كما أنها لا تنتظر قدوم المسيح حتى يقيم دولة اليهود، أن شاس وتنفيذاً لتصور الحاخام يوسف تريد "التمهيد" لقدوم المسيح وذلك عن طريق جمع شمل اليهود، العلمانيين منهم والمتدينين، الأوربيين منهم والشرقيين، تحت لواء هوية إسرائيلية دينية على أسس المنهج السفاردي.

ثانياً: يرى بعض الأكاديميين في شاس حزباً إثنياً سفاردياً، أي شرقياً، سيؤدي بالمجتمع الإسرائيلي إلى ويلات الطائفية والتشيع والتحزب. وهذا ادعاء فيه من اللفظ الكثير، فبداية يستخدم قادة شاس وعن عمد الصفة سفاردي لما تحتويه من توجه ديني صرف، على عكس القوى السفاردية العلمانية، التي ترفض مصطلح "سفاردي" للدلالة الديني، محبذة وصف نفسها "بالميزراحي"، أي الانتماء إلى الهوية الشرقية معبرة بذلك عن رفضها للهوية الاشكنازية الراقصة للشرق ومعبرة عن نفسها باعتبارها ذات هوية غربية (ايرو-أمريكية).

قادة شاس من جانبهم لا يستخدمون مصطلح ميزراحي لا في أحاديثهم العامة أو الرسمية ولا في منشوراتهم الحزبية، مؤكدين على أن ما يفهمونه تحت مصطلح سفاردي لا يعني الانتماء إلى شبه الجزيرة الأيبيرية، أو إلى الشرق العربي-الإسلامي، وإنما يعني مصطلح سفاردي في فكر قادة شاس الانتماء للمنهج الديني اليهودي الذي ولد ونشأ وترعرع في الدياسبورا السفاردية.

وشاس وإن كانت قد بنت قاعدتها الشعبية على اليهود السفارديم في إسرائيل إلا أن بابها مفتوح أمام الاشكناز، الذين لا يؤمنون بالعلمانية، أو على استعداد لخلع ثياب العلمانية والعودة إلى الدين. وبذلك، وإن اختلفنا على "سوء" أو "حسن" الرسالة التي توجهها شاس لرجل الشارع اليهودي، إلا أن هذه الرسالة تظل تجمعية-استيعابية المضمون، وبعيدة كل البعد عن المطالبة بإثنية المجتمع الإسرائيلي.

ثالثاً: إن ميل الأكاديميين في إسرائيل والخارج إلى استخدام ثنائية، يمين متطرف مقابل يسار معتدل، تلك الثنائية، التي تستخدم لشرح توجهات الأحزاب السياسية في إسرائيل، لتأطير شاس أيديولوجياً كحزب يميني التوجه، لا تنطبق مع سلوك شاس السياسي كما عاصرناه منذ تأسيسه. أن شاس ومنذ الخلاف الأيديولوجي بين الحاخام شاخ، أحد مؤسسيها، والحاخام عوفاديا يوسف والذي انتهى بانسحاب الحاخام شاخ وانفراد الحاخام يوسف بزعامة شاس، كانت أحد أسبابه تمسك الحاخام

يوسف بالدخول في ائتلاف حكومي مع حكومة حزب العمل "اليسارية" وعدم التمسك بموقف سياسي أيديولوجي لا يسمح لشاس إلا بالمشاركة في حكومة يمينية التوجه كما أن هناك رأي يتضاد مع هذا الرأي و يتداول بشدة في الأوساط السياسية والأكاديمية في إسرائيل، يرى شاس كقوى سياسية إسرائيلية معتدلة نظراً "لفتوى" عوفاديا يوسف التي نادى فيها بالتنازل عن أراضى (دون تحديد) إن كان هذا سوف يحقق دماء اليهود (بيقوح نيفيش).

والحقيقة أن الرأيين تنقصهم النظرة الأكاديمية الفاحصة. أن شاس أو على الأصح سلوك الحاخام يوسف كما يعكسه سلوك شاس السياسي لا يمكن وصفه باليميني المتطرف، أو اليساري المعتدل، بل إنه موقف براجماتي يقف من خلاله الحاخام يوسف مع من يرى في تحالفه منفعة على شاس ومؤسساتها الخدمائية والتعليمية بمعنى آخر، فلقد علمتنا مواقف الحاخام يوسف أنه على استعداد للجلوس في أي حكومة إسرائيلية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، مادامت هذه الحكومة على استعداد لتمويل مؤسسات شاس في المجتمع الإسرائيلي. وبهذا الموقف المؤيد مرة لليسار بزعامة رابين أو باراك ومره لليمين بزعامة شامير أو نتياهو نجح يوسف في كسب الدعم المالي اللازم لتثبيت الحزب وتوسيع خدمات الهامعيين بحيث تشمل أكبر عدد ممكن من أبناء الشعب الإسرائيلي.

يتناسى أصحاب هذه الآراء، كما فصلناها في الثلاث نقاط السابقة، ويتناسى أصحاب هذا الأسلوب التقليدي، أن شاس هي نتاج لنمط يهودي سفاردي، نشأ في بيئة إسلامية-عربية تختلف كل الاختلاف عن نشأة النمط اليهودي الاشكنازي، التي تأثرت ببيئة أوربية-مسيحية. ولذلك لابد للباحث الذي يريد فهم شاس من خلق أسس جديدة تختلف عن تلك المستخدمة في شرح وتحليل الأحزاب الدينية الاشكنازية، بمعنى آخر أن التعاطي مع شاس كحركة دينية وسياسية لا يتم إلا عن طريق التعاطي مع الأسس التي عليها قام المنهج الديني السفاردي، وكذلك التطور الاجتماعي والحضاري لليهود في المجتمعات العربية والإسلامية.

أول عامل يجب أخذه في الاعتبار عند تحليلنا لشاس، مقارنة التغيرات التي مر بها الاشكناز في المجتمعات الأوربية مع تلك التغيرات التي عاشها السفارديم في المجتمعات العربية والإسلامية، فمن المتعارف عليه أن التغيرات التي صاحبت عصر النهضة الأوربي وما أدت إليه من قيام ما جرت العادة على تسميته بحركة التنوير الأوربي، وما صاحب ذلك من تغيرات جذرية في بنية المجتمعات الأوربية أدت إلى ثورة فكرية، واجتماعية واقتصادية وسياسية، مما جعل المؤرخون ورجال علم

There wasn't a notion of this, not in all of Yemen. It has also been said that one hundred years ago you wouldn't find one Jew in the entire Middle East who was breaking the sabbath. Egypt, Syria, Turkey, there just wasn't even the idea of it. This is something new. In the eastern countries it didn't exist (13)" [A1]

ويحكي سفاردياً آخر، كيف استقبلت دولة إسرائيل "الاشكنازية" والديه عند قدومهم إلى إسرائيل قائلاً:

"When they arrived in Israel (b'aretz) they encountered the same problems that all Middle Eastern Jews encountered generally. The problem was that the leadership in Israel was not religious at all. One of the hardest things for the Yemenites was that they had so little exposure to European notions of secular Judaism. They didn't know how to deal with it....they [the Israeli government] tell them [his yemenets parents] you don't need to bless your food, and you don't need payot (earlocks). And they cut off their payot. "Pants, what are these dresses, you must take them off," they gave them shorts, and other clothes. The children went to schools which weren't in the least religious. They didn't learn anything about Judaism. They sat in schools where they didn't learn any Torah or Mishna (oral law), nothing that was connected to religion (14)

والعامل الثاني الذي يفرق بين اليهودية السفاردية واليهودية الاشكنازية يكمن في الدور الاجتماعي الذي يلعبه الدين، فبينما نجد ميل المنهج الاشكنازي الديني لتطوير الكنيس اليهودي كبيت للعبادة فقط، متأثراً بذلك بدور الكنيسة في المجتمعات الأوروبية، أخذ الكنيس في المفهوم السفاردي بعداً اجتماعياً. فالكنيس يمثل لليهود السفارديم ليس فقط بيتاً للعبادة، بل يتعدى هذه المكانة ليصبح بؤرة التقاء لزائريه ليبحث مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية وبل وأيضاً لعقد صفقات تجارية وتقديم خدمات تعليمية وصحية.

ولذلك يحق لنا أن ندعي، بأنه في الوقت الذي يمثل الكنيس في العالم الاشكنازي، في الدياسبورا الأوروبية وإسرائيل بيت للعبادة، يحق لنا أن نقول أن الكنيس في مفهومه السفاردي يمثل "المجتمع المدني" في حياة

الاجتماع يعتبرون عصر النهضة هو بوابة المجتمعات الأوروبية إلى دخول الحداثة. والاشكناز كجزء من المجتمعات الأوروبية، وإن عاش الكثير منهم في مجتمع الجيتو إلا أن هذا لا يعني أنهم عاشوا منعزلين عن بيئتهم الأوروبية، وتأثروا بنورهم، وإن كان بدرجة مختلفة عن جيرانهم من الألمان والفرنسيين على سبيل المثال، من عواقب عصر النهضة، مما أدى إلى قيام مجموعة من المثقفين اليهود، أطلق عليهم، المتنورون (مسكليم) بيعت حركة التنوير اليهودية (هسكلاه)، التي صاحبها تغيرات في مجتمع أوروبا من اليهود أدت إلى انقسام اليهود إلى شيع وفروق، وكان كلما ثار صراع أوروبي بين حملة التراث، أهل التقليد، وبين حاملي الفكر التنويري، أهل الحداثة، صحبه صراع فكري مماثل داخل المجتمعات اليهودية في أوروبا. وقد أدت مثل هذه الصراعات الفكرية إلى شرح في بنية المجتمع الاشكنازي ليس فقط إلى علمانيين ومتدينين، بل إلى انقسام معسكر المتدينين على مراحل تاريخية مما أدى إلى انقسامه إلى تيار ديني ارتوذكسي، وآخر حسيدي، وثالث متناهي الارتوذكسية (الحريديم)، ورابع إصلاح-ديني...الخ، بل زاد على ذلك أن انقسمت هذه التيارات داخلياً مما زاد في صعوبة شرح التركيبة الدينية الاشكنازية.

أما السفارديم الذين عاشوا تحت مظلة المجتمعات العربية والإسلامية، فلم يمروا مثلهم مثل جيرانهم من المسلمين بتجربة مماثلة لتجربة عصر النهضة الأوروبية. وهنا لا يهمنا تقييم عصر النهضة سلباً أم إيجاباً، بقدر ما نود التدقيق على أن اليهود السفارديم في المجتمعات العربية-الإسلامية لم يجدوا أنفسهم "متورطين" في صراع فكري بين قوى تقليدية تدافع عن التراث السفاردي الديني وأخرى علمانية تود "تحديث" إن لم نقل التخلي عن التراث الديني، مما أعطى السفارديم في مجتمعاتهم صبغة من التلاحم، أدت إلى بقائهم على قدر كبير من التجانس الديني، لم يمنع من الاعتراف بتفاوت درجات التدين بينهم، إلا أن كل من اليهودي المتدين واليهودي الأقل تديناً في العالم السفاردي لم يروا أنفسهم كقطبين متنافرين، بل كحملة تراث ديني يهودي سفاردي واحد. ولذلك سموا أنفسهم بالتقليديين (ميسروتيم).

ويدون ويلز (Willis) في دراسته الانثروبولوجية مرارة السفارديم عند قدومهم إلى إسرائيل على لسان أحد يهود اليمن كمثال لشرح وجهة النظر السفاردية في الاختلافات الدينية-العلمانية الاشكنازية كالاتي:

"First, in Yemen there wasn't the idea of someone who was more or less religious. There were Jews and Goyim (non-Jews)...But there wasn't this idea of breaking the sabbath, or someone deciding that they were not religious.

اليهود (١٥).

وما أن قدم السفارديم إلى مجتمع تتسيد فيه النخبة الاشكنازية أركان الحياة الدينية، إلا وازداد شعورهم بالغربة في بيوت العبادة الاشكنازية، ليس فقط من أجل الخلاف الذي ذكرناه عالياً، بل لقيام التيارات الدينية الاشكنازية في إسرائيل بتحزيب بيوت العبادة سياسياً.

فمع تكوين الدولة سعت التيارات الدينية الاشكنازية في شكل أحزابها السياسية وتحالفاتها البرلمانية للسيطرة على دور العبادة اليهودية، فإذا ما ذهب السفاردي إلى الكنيس، فهذا يعني أوتوماتيكياً انتماء للحزب الذي يسيطر على هذا الكنيس، شاء السفاردي هذا أم أبى. مما أدى إلى هجر الكثير من السفارديم لدور العبادة وما صاحب ذلك من شعورهم بالغربة وسط المجتمع اليهودي.

ومع بزوغ نجم شاس في الثمانينات نجحت شاس في استقطاب الجماهير السفاردية في الدرجة الأولى، مرجحة في الوقت ذاته بالجمهور الاشكنازي، ولعل من أهم الأسباب وراء نجاح شاس قدرتها على تخليص السفارديين في إسرائيل من الشعور بالاعترا ب وفقدان الهوية وتحريضهم من الاعتماد على النخبة الدينية الاشكنازية وذلك من خلال توفيرها لبيئة جعلت السفارديم يجدون في دور العبادة التابعة لشاس الإحساس بالراحة النفسية، التي افتقدوها في الكنيس الاشكنازي عامة. غير أن نجاح شاس لا يعود فقط لتوظيفها للدين من أجل هدفها في لم شمل المجتمع الإسرائيلي تحت لواء هوية إسرائيلية جديدة تقوم على أسس المنهج السفاردي الديني بل في قدرتها على إحياء البعد الاجتماعي للدين الذي افتقده السفارديم في المؤسسات الدينية الاشكنازية، وذلك من خلال إنشائها لشبكة من الخدمات التعليمية والاجتماعية، الهامعين.

الهامعين:

إن كان نجاح الحاخام يوسف في إحياء المنهج الديني السفاردي كخطوة أولى من أجل الهيمنة على الحياة الدينية في إسرائيل يعود في الدرجة الأولى إلى تبخر الحاخام الديني في علوم الهالاخاه، وإن كان نجاح الحاخام يوسف سياسياً يعود الفضل فيه لحزب شاس الذي قاده أرييه درعي قبل الزج به في السجن، وبذلك تغير المجتمع من أعلى، فإن نجاح الحاخام يوسف في كسب رجل الشارع في إسرائيل وتعبئته وبالتالي تغيير المجتمع الإسرائيلي من أسفل يعود في الدرجة الأولى إلى الخدمات الصحية والتعليمية والخيرية والاجتماعية والثقافية التي تقدمها الهامعيون والمؤسسات التابعة لها.

وتهدف الهامعين طبقاً لما ورد في لائحته التأسيسية إلى "نشر القيم الدينية والتقليدية السفاردية كما وردت في الديانة اليهودية... وتحسين الخدمات الدينية... والمساعدة في إعادة بعث الحياة الدينية اليهودية في إسرائيل وقد

نجحت قيادة الهامعين التي تقطن في أحد بنايات المنطقة الصناعية بالقدس في حي جيفعات شاول في الاتصال المباشر بالشعب الاسرائيلي عن طريق خدماتها التعليمية والصحية والاجتماعية والدينية وذلك عن طريق المؤسسات التابعة لها ونخص منها بالذكر معيين هاخينوخ هاتوراني (منبع التعليم التوراتي) ومؤسسة تشوفا للتانيين.

وتشكل مؤسسة منبع التعليم التوراتي، أحد الركائز الأساسية وراء نجاح شاس في الشارع الاسرائيلي، إذ تدير مئات من رياض الاطفال ومدارس بمختلف المراحل التعليمية و مدارس تعليم التلمود الدينية (يشيفوت، كليلوت).

وتشهد مؤسسات منبع التعليم التوراتي اقبالاً متزايداً بين الجمهور الاسرائيلي العلماني والمتدين منه، وذلك لتقديمها ما يعرف في اسرائيل باليوم الدراسي الكامل، والذي تقدمه ايضاً المدارس الحكومية، مع الفرق بأن مصاريف المدارس التابعة لشاس أقل بكثير من مصاريف المدارس الحكومية. ونظراً لانخفاض المصاريف بالاضافة الى الرعاية التي يتلقاها التلاميذ مدرسياً ومنزلياً يجذب الكثير من الاسرائيليين، وبغض النظر عن كونهم علمانيين أو متدينين، ارسال ابنائهم الى المدارس التابعة لمنبع التعليم التوراتي.

وتحتوي مناهج التعليم في مدارس منبع التعليم التوراتي على مواد دينية في الدرجة الاولى (ميشنا، هالاخاه، تلمود) وذلك طبقاً للتراث الديني السفاردي، وبدرجة أقل يتلقى التلاميذ ما تسميه ادارة المدارس ليموداي حيلوني، أي مواد تعليمية علمانية مثل الانجليزية والعلوم والحساب والجغرافيا والتاريخ.

هذا وإن كانت مدارس مؤسسة منبع التعليم التوراتي تسعى لتربية النشئ الاسرائيلي طبقاً لتعاليم الديانة اليهودية، كما يعكسها المنهج الديني السفاردي، فإن هناك حركة دينية تابعة لشبكة الخدمات التعليمية والاجتماعية مباشرة أخذت على عاتقها إعادة ابناء الشعب الاسرائيلي عن طريق المعصية وقيادتهم الى الطريق المستقيم، طريق الدين تسمى هذه الحركة نفسها تشوفا، وهو مصطلح عبري يعني التوبة والعودة عن المعصية. وقد بدأت فكرة هذه الحركة علي يد الحاخام رويغن الباز حاخام كنيس اور حاييم (نور الحياة) الواقعة في حي بخارى نو الاغلبية المتدينة في القدس.

وقد أخذ الحاخام الباز المعروف بقربه الى الحاخام يوسف في بعث فكرة التشوفا من خلال دروسه التي نجح من خلالها في جذب انتباه الشباب خاصة لمساعدتهم على فهم دورهم في الحياة، وازداد عدد المتردين على كنيسة نور الحياة اسبوعاً فاسبوعاً من الشباب الساعين وراء الهداية وانتشر صيت الحاخام الباز في أنحاء البلاد، وازدادت شهرته بين الشباب خاصة بعد أن تاب على يديه

بعض مشاهير المجتمع الاسرائيلي نوي الاثر الكبير على نفوس الشباب مثل، عوفر ليفي، الملقب بملك الغناء الشعبي في إسرائيل ولاعب كرة القدم أيلان الحرار وتوسعت فكرة التشوفا بحيث أصبحت اليوم واحدة من أكبر مؤسسات الدعوة للعودة الى تعاليم الدين.

الخاتمة:

منذ مطلع الثمانينات بدأ بزوغ نجم الحاخام عوفاديا يوسف كأحد أهم الرموز الدينية والسياسية والاجتماعية في إسرائيل.

وقد سعينا من خلال مقالنا هذا لشرح دور وهدف عوفاديا يوسف في المجتمع الاسرائيلي، حيث يسعى الحاخام عوفاديا لبناء هوية اسرائيلية جديدة على اسس التفسير والفهم السفاردي للديانة اليهودية. وأوضحنا أن الحاخام يوسف يرى أن النخبة الاشكنازية، السياسية والدينية، قد فشلت في جمع شمل الشعب الاسرائيلي تحت هوية واحدة.

فتلما فشلت أيديولوجيا النخبة السياسية الاشكنازية، متمثلة في الصهيونية، في جمع شمل تيارات الشعب الاسرائيلي ذي الاختلاف الديني الاثني والثقافي، تحت لواء هوية ثقافية واحدة، فشلت أيضاً النخبة الاشكنازية الدينية في تقديم المنهج الديني الاشكنازي كبديل أيديولوجي يتم في إطاره تجميع الشعب الاسرائيلي تحت لواء هوية يهودية-اسرائيلية

واحدة مما أدى الى ازدياد الفارقة بين القوى المختلفة في داخل المجتمع اليهودي-الاسرائيلي اخذة شكل صراع ديني وإثني بين المتدينين والعلمانيين والمتدينين فيما بينهم والعلمانيين فيما بينهم، وبين المهاجرين الجدد والمهاجرين القدامى وبين الاشكناز والسفارديم. ويرجع عوفاديا يوسف فشل النموذج الاشكنازي، العلماني والديني، الى كونه قد نشأ في بيئة غربية ودخيلة على اليهود، إذ يعتقد الحاخام يوسف أن الصهيونية فقط خارجي قام على خلفية رد فعل العلمانيين من اليهود في محاولتهم للرد على الحداثة التي انتجها عصر النهضة الأوروبية، بل ويرى الحاخام يوسف في النموذج الديني ممثلاً في النخبة الدينية الاشكنازية منهجاً دخليلاً على اليهود قام على تحريف النهج الديني اليهودي السفاردي كما جاء في كتب ابن ميمون، والفاسي، وختم بياكورة أعمال السلف السفاردي الصالح ممثلاً في شرح الحاخام، والمعلم يوسف كارو للشريعة اليهودية في كتابه المعروف باسم شولخان أروخ .

ولذلك يهدف الحاخام يوسف الى بناء هوية يهودية-اسرائيلية، لاستيعاب جميع تيارات المجتمع الاسرائيلي بغض النظر عن اختلافاتها الاثنية (اشكنازيم، سفارديم، فلاشا...الخ)، والدينية (ارثوذكس، حريديم، تقليديين...الخ)، تقوم هذه الهوية على اسس الدين اليهودي كما وردت في المنهج الديني السفاردي.

ومن أجل تحقيق هدفه، يخوض الحاخام يوسف صراعاً

ثقافياً ضد النخبة الاشكنازية بقطبيها الديني والعلماني. وقد بنى الحاخام يوسف استراتيجيته في صراعه هذا على محورين اساسيين هما، علمه الديني في شرح وتفسير الشريعة اليهودية، الهالاخاه، الذي استطاع من خلاله إحياء المنهج السفاردي الديني كخطوة أولى على طريق استعادة هيمنة المنهج الديني السفاردي التي كانت سائدة في فلسطين كجزء من العالم السفاردي وذلك قبل مجيء موجات هجرة اليهود من الدياسبورا الاشكنازية.

أما المحور الثاني فيتمثل في شاس كحزب سياسي و شبكة الخدمات التعليمية والاجتماعية، الهامعيين. فعن طريق شاس كحزب سياسي، يسعى الحاخام يوسف لريادة الحلبة السياسية الاسرائيلية، أي للسيطرة على المجتمع من "أعلى"، وأما الهامعيين، فيسعى الحاخام يوسف عبرها وخلال الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية والدينية التي تقدمها للمواطن الاسرائيلي للسيطرة على المجتمع الاسرائيلي من «أسفل».

والمتابع للتطورات الداخلية في المجتمع الاسرائيلي يدرك جيداً مدى النجاح الذي اثمرته استراتيجية الحاخام يوسف، فالיום ليس هناك في عالم الحاخامات الاشكنازي منه والسفاردي سواء في إسرائيل أو في الدياسبورا من لا يعترف بمكانة الحاخام يوسف كأحد أفضل علماء الشريعة اليهودية في عصره. كذلك نجحت شاس في السبع عشرة سنة الماضية كحزب في فرض نفسها على حلبة السياسة الاسرائيلية كأحد أكبر ثلاث قوى برلمانية في إسرائيل. وفيما يخص نجاح يوسف في الشارع الاسرائيلي، فإن التزايد المضطرد لأتباع شاس وللمنتفعين من خدمات الهامعيين خير دليل على أن الحاخام يوسف يسير على دربه من أجل بناء هوية يهودية-اسرائيلية جديدة تقوم على المنهج الديني السفاردي، وإن ظلت قدرته (أو عدم قدرته) على إكمال هدفه، أسيرة علم الغيب، فلقد أصبح الحاخام يوسف أحد أهم أقطاب الحياة الدينية والاجتماعية والسياسية في إسرائيل، التي يجب على كل القوى الخارجية أخذها بعين الاعتبار في تعاملها مع الدولة العبرية.

مصادر عربية وعبرية:

أفشاي مرجليت: إسرائيل الأخرى، مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٦، خريف ١٩٩٨، ص ١٢٢-١٢٨

أمير هوركين: التعبئة السياسية، الاثنية، التدين، والتصويت لحركة شاس، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة تل أبيب ١٩٩٢ (عبري).

باروخ كيملرنج: الدولة، الهجرة، والسيطرة (١٩٤٨ - ١٩٥١)، تل أبيب ١٩٩٩ (عبري).

جال ليفي: "والشكر في ذلك يعود للاشكنازيم...". "السياسة الاثنية الميزرحية في إسرائيل، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة تل أبيب، ١٩٩٥ (عبري).

جدع جلادي: إسرائيل نحو الانفجار الداخلي، التقاطب بين المستوطنين الأوروبيين وأبناء دار الإسلام، القاهرة ١٩٨٨.

شلومو ديشين: التدين والاثنية في السياسة الإسرائيلية: دور الأحزاب الدينية في انتخابات الكنيست الثانية عشرة، مديناه، ميمشالفيحسيم بينليثوميم، العدد ٢٢، ص ١١-٥٤، ١٩٩٠ (عبري).

الكنيس الاثني، بنية التغير الديني في اسرائيل، في استيعاب المهاجرين في اسرائيل، (تحرير س.ن. ايزينشتات)، القدس ١٩٦٩ (عبري).

عبد الوهاب محمد المسيري: يهود العالم، دليل اسرائيل العام (تحرير صبري جريس، وأحمد خليفة)، ٤٦٧-٥٠٤، بيروت ١٩٩٧.

عبد الله عبد الدايم: إسرائيل وهويتها الممزقة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦.

المراجع:

١- راجع Kimmerling 1998: 49-51, Kimmerling 17-21

٢- لمراجعة نجاح القيادة الاسرائيلية في تسخير المؤسسة الاكاديمية في اسرائيل من أجل فرض هيمنة اليسار الاشكنازي على الشعب الاسرائيلي، راجع Ram 1995:40-43

٣- هنا لابد لنا من وقفة مع هذا المصطلح لما يشير من لقط كبير عند مناقشة الاختلاف الاثني لليهود. فبداية يعود اول ظهور لمصطلح سفارد في سفر عوبيديا ٢٠ للدلالة على بلاد تقع في الشمال دون تحديد جغرافي. ثم استخدم سفارد للدلالة على شبه جزيرة ايبيريا (اسبانيا والبرتغال) لأول مرة في القرن الثامن الميلادي (El-azar:1988:15). ومع نشأة دولة اسرائيل استخدم

مصطلح سفارديم ليس فقط للدلالة على اليهود نو الاصول الاسبانية، بل وأيضاً للدلالة على اليهود القادمين من بلاد الشرق الاسلامي والعربي، ومنذ التسعينات يميل اليهود الذين قدموا الى اسرائيل من بلاد الشرق الاسلامي والعربي وخاصة المثقفين منهم لنعت انفسهم بالمزراحيم، أي الشرقيين، وهو مصطلح استمدوه من بني عيدوت هاميزراخ، الذي كان يستخدم في أدبيات الصفوة الاشكنازية للدلالة على التفريق بين الاشكنازيم كاسرائيليين واليهود الشرقيين "كغريباء" لابد من تحديثهم "قبل وصفهم بالاسرائيلية (Shohat 2000:13-17)، أما اليهود نو الاصول الاسبانية فيصفون انفسهم اليوم في اسرائيل بمصطلح سفاردي تهور، أي السفارديين الاصليين، وذلك للتفريق بينهم وبين باقية المجموعات المنعوتة بالسفاردية في اسرائيل (راجع

ميرون بينفينستي، هآرتس ٢١/٨/٢٠٠٠ أما نحن فلقد فضلنا في مقالنا هذا استخدام مصطلح السفارديم للدلالة به على اليهود الشرقيين على الرغم من ادراكنا لعدم دقة هذا التعبير (عبد الوهاب المسيري ١٩٩٧)، وذلك لاستخدامه في أدبيات الحاخام يوسف وحزب شاس الديني ليس بمعناه الاثني، بل لدلالته الدينية، بأن اليهود الشرقيين يتبعون النهج الديني السفاردي في أمور العبادة.

Kimmerling, p.19 5 Cited in Smootha 1978:68

٤ - أحد مقولات الحاخام يوسف البلاغية وتُعني حرفياً إعادة التاج الى مكانته الصحيحة، والمقصود بالتاج هو المنهج الديني السفاردي، وأما المكانة الصحيحة فيقصد بها السيادة الدينية، التي تبوأها المنهج الديني السفاردي في حياة اليهود الى أن قدم اليهود الأوروبيين الى فلسطين، ونجح المتدينين منهم في زحزحة المنهج الديني السفاردي واستبداله بمنهج ديني أشكنازي دُخِل على اليهود. ولقد تحولت مقولة الحاخام هذه إلى أحد الشعارات الاساسية لحزب شاس، راجع، Peled 1998: 717، Willis 1993: 203 و ياير شيلج في هآرتس ٢٥/٢/٢٠٠٠.

٥ - درجة من درجات الصوفية اليهودية

٦ - Friedman cited nach Halevi 1992:14

٧ - راجع Halevi 1992: 16

٨ - راجع Moshe Kaveh في Jerusalem Post, 23.8.2000

٩ - see Willis 1993: 168

١٠ - جرت العودة على نعت شاس بالحريدية، وهو وصف يقوم على التعميم دون شرح دقيق لهذا المصطلح والمقارنة بين ما يجمع وما يفرق بين شاس والأحزاب الحريدية التقليدية، أنظر نقد Peled 1998:704 لهذه النظرة السطحية من التحليل

١١ - see Willis 1993: 130

١٢ - Ibid.: 132

١٣ - للدور الاجتماعي للكنيس في حياة اليهود الشرقيين راجع Rejwan 1998: 98-101 وكذلك Stillman 1995:70-73، و ديشين ١٩٩٩ ٦٦-٦٧. ١٤ - Ibid: 132

١٥ - للدور الاجتماعي للكنيس في حياة اليهود الشرقيين، راجع Rejwan 1998,98-101 وكذلك Stillman ، و ديشين ١٩٦٩: ٦٦-٧٠، 73-70.



"التطبيع مع إسرائيل بين القمم والقرارات السيادية"

ريمون ماهر كامل

الاسرائيلي هو المبادر - وفقا لتقديراته الخاطئة - بإبراز الجانب السلبي لمسألة التطبيع علماً بأنه يجب أن يكون الأحرص عليها إذا كانت لديه نية حقيقية للتعايش السلمي .

ويسبب الظروف السيئة التي تمر بها عملية السلام منذ انتفاضة الأقصى التي تفجرت في ٢٨ سبتمبر الماضي وفي ظل الاعتداءات الاسرائيلية الوحشية على أبناء الشعب الفلسطيني ، تنوع رد الفعل العربي والاسلامي ازاء مسألة التطبيع بين القرارات القممية والقرارات السيادية وفقا لمقتضيات الموقف ودرجة التصعيد الاسرائيلي ، فبقدر ما كلت البيانان الختاميان لكل من القمتين العربية والاسلامية رسالتي تحذير لاسرائيل بالمقاطعة الاقتصادية، فقد جاء قرار القيادة السياسية المصرية بسحب السفير المصري لدى تل أبيب في ٢١ نوفمبر الماضي ليمثل تحذيراً أشد وقعاً وأثراً .

- التطبيع السياسي:

واقع الأمر ، أن القمتين العربية و الاسلامية كانتا محكان رئيسيان لاختبار مسألة التطبيع مع اسرائيل ، فقد اتخذت القمتين قرارات على هذا الطريق وان اختلفت دواعيها وفقاً لمقتضيات الموقف ، حيث جاء البيان الختامي لل قمة الاسلامية في دورتها التاسعة التي عقدت في الدوحة في ١٢ نوفمبر الماضي أشمل وأوضح - بشأن المقاطعة عكس القمة العربية التي سبقتها في ٢١ أكتوبر ، ويرجع ذلك الى أن الأخيرة جاءت في أعقاب قمة شرم الشيخ الخامسة التي انعقدت في ١٥ و١٦ أكتوبر الماضي بهدف اتخاذ قرارات كان من شأنها محاصرة الأزمة والحيلولة دون تفاقمها وإعادة قطار المفاوضات

جاءت أحداث انتفاضة الأقصى بمثابة خط فاصل بشأن المراجعة العربية لمسألة التطبيع مع اسرائيل برمتها سواء بالنسبة للدول التي ترتبط معها باتفاقيات سلام وتمثيل دبلوماسي كامل المعامل أو بالنسبة للدول التي كانت قد خطت عدة خطوات على هذا الطريق خلال عقد التسعينات عن قناعة باقتراب تحقيق السلام المنشود في المنطقة مبادرين باقامة علاقات اقتصادية في شكل مكاتب التمثيل التجاري المتبادل . واتجهت هذه الدول نحو مزيد من التعاون مع اسرائيل في اطار مفاهيم "الشرق أوسطية" و "الشراكة المتوسطة" .

وقد انطلت على بعض الدول العربية الصورة التي روجها الطرف الاسرائيلي لحال المنطقة بعد تحقيق السلام خاصة وأنها تضمنت تطمينات أمريكية أضافت رتوشاً زادت هذه الصورة جمالا بأن التجارة لا دين لها ولا وطن وأن اسرائيل ستكون احدي القوى الاقتصادية القادمة في المنطقة والنموذج المصغر للولايات المتحدة وأن من لا يبادر بمد يديه بالتعاون معها سيكون في عداد المعادين لواشنطن أو على أقل تقدير مناهضا لها ، واضعين شرطاً واحداً للدول العربية بضرورة أن يتزامن ذلك مع تحقيق مرحلي للسلام واستعادة الأراضي المحتلة على كافة المسارات العربية حتى ولو كان ذلك على المدى البعيد طالما أن العلاقات الاقتصادية تضع لبنة أولى ترسخ فكرة التطبيع .

ولكن يبدو أن التخبط وعدم الاستقرار الذي أصاب السياسة الاسرائيلية منذ منتصف التسعينات عقب اغتيال اسحاق رابين وتعاقب حكومات يمينية ويسارية لم تستكمل احدهما نصابها القانوني قد جعل الطرف

مع الجانب الفلسطيني الى خط سيره الصحيح ، ومن ثم انعقدت القمة العربية بفاصل زمنى حوالى خمسة أيام ولدى القادة العرب - خاصة المعتدلين منهم - أملاً فى أن يكون ما اتفق عليه فى شرم الشيخ محل دراسة الحكومة الاسرائيلية وأن دخوله حيز التنفيذ مسألة وقت، وقناعة بعدم التسرع باتخاذ قرارات حاسمة بشأن المقاطعة ، فجاءت القمة العربية زمنياً فى اطار فترة الاختبار العربى لصدق النوايا الاسرائيلية وكانت قمة شرم الشيخ قد انعقدت بحكمة سياسية من الادارة الأمريكية لتفويت الفرصة على القمة العربية بشأن اتخاذ قرارات عقابية حاسمة ضد إسرائيل وفي نفس الوقت امتصاص غضب الشارع العربى ازاء السياسة الاسرائيلية . أما القمة الاسلامية ، فقد جاء بيانها الختامى واضح المعالم فى هذا الشأن، لأن الفترة الزمنية بينها وبين القمة العربية كانت كفيلة ببيان حقيقة النوايا الاسرائيلية ، ولأن المؤتمر الاسلامى يمثل اطاراً أوسع وأشمل يضم ٥٦ دولة ومن ثم يتيح حشداً أكبر ازاء مسألة رفض التطبيع ، كما أن قضية القدس لب الصراع على المسار الفلسطينى - والتي كانت مصدراً لاشعال الأحداث الأخيرة بزيارة شارون الاستفزازية للمسجد الأقصى - تمس مشاعر المسلمين باختلاف ومذاهبهم وتجعلهم فى حالة من التوحد السياسى ازاء أى قرار من شأنه الحفاظ على الأماكن المقدسة .

ولذا طالب البيان الختامى للقمة الدول الأعضاء التى أقامت أو شرعت فى اقامة علاقات مع اسرائيل فى اطار عملية السلام، بقطع هذه العلاقات بما فى ذلك اغلاق المكاتب والبعثات وقطع العلاقات الاقتصادية ووقف جميع أشكال التطبيع معها حتى تنفذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية والقدس والصراع العربى الاسرائيلى بصفة عامة . وجاء فى نص مشروع البيان الختامى : « أن القمة تطالب دول العالم بالالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الذى يدعوها الى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية الى مدينة القدس "كما دعا الى" قطع العلاقات مع أى دولة تنقل سفارتها الى القدس أو تعترف بها عاصمة لاسرائيل».

وقد واجهت القمة الاسلامية تحدياً كاد يعصف بانعقادها ونجاح فعاليتها بل واحداث شرخ فى الجدار الاسلامى ازاء مسألة التطبيع مع اسرائيل ، حين رفضت قطر - الدولة المضيفة للقمة - اغلاق مكتب الاتصال التجارى الاسرائيلى فى الدوحة فى اعلان رسمى عن رغبتها فى أن تكون على رأس قائمة الدول التى تبغى تعزيز التعاون مع اسرائيل باعتباره أمراً سيادياً لا يجب المساس به .

وقد أدت التهديدات العربية والاسلامية التى تنوعت بين

رفض بعض الملوك والرؤساء حضور القمة مثل الرئيسين الايرانى و المصرى والعاقل المغربى وبين مقاطعة دول مثل السعودية وسوريا الى مراجعة قطر لموقفها لأن المؤتمر بهذه المقاطعات كان سيفقد قيمته وثقله بشكل يهدد مصداقية الرئاسة القطرية المنتظرة للنورة القادمة ويعنى تهميش الدور القطرى فى قيادة استراتيجية العمل الاسلامى فى المرحلة القادمة . لذا فقد أعلنت قطر اغلاق المكتب الا أن الأمور اتضحت بعد ذلك حين أكد نائب وزير الخارجية الاسرائيلى عاد ليؤكد أن الدوحة لم تطلب رسمياً اغلاق المكتب ولم تجر أى اتصال مع وزارته فى هذا الشأن موضحاً أن قرار الاغلاق جاء بمبادرة اسرائيلية لأسباب أمنية بسبب انعقاد القمة الاسلامية فى الدوحة .

الشراكة الأوروبية المتوسطية:

تصادف انعقاد المؤتمر الوزارى الرابع للشراكة الأوروبية المتوسطية فى مارسيليا يومى ١٥ و١٦ نوفمبر الماضى فى أعقاب انتهاء أعمال القمة الاسلامية ، ليكون محكاً آخر ذو صفة اقليمية دولية لسبل المواجهة العربية لمسألة التطبيع .

ورغم المغريات الفرنسية العديدة للأطراف العربية لحضور المؤتمر لأن رئاسة باريس له تنتهى بنهاية عام ٢٠٠٠ ومن ثم فهى حريصة على نجاحه ، الا أن الدول العربية انقسمت الى فريقين : فريق رافض للحضور تنزعه سوريا ، وفريق آخر مؤيد للحضور بزعماء مصر ويضم بين أعضائه السلطة الفلسطينية ، مما أحدث خلافاً فى الموقف العربى وفى حيثيات القناعة العربية بمسألة التطبيع ذاتها .

وقد جاء التمسك السورى برفض الحضور ومقاطعة المؤتمر احتجاجاً على اشتراك اسرائيل به معتبراً أن المؤتمر ما هو الا تجسيد لاستمرار الموافقة على فكرة قبول الآخر فى اطار مفهوم المتوسطية ومحاولة الاتحاد الأوروبى لجر الدول العربية الى منظومة تحوى اسرائيل وهو الأمر الذى يتنافى فى نفس الوقت مع مقررات القمتين العربية والاسلامية الداعية الى مقاطعة اسرائيل فى حين أن المؤتمر شكل من أشكال التطبيع مع اسرائيل، كما أن موقع المؤتمر يأتى على خريطة المفاوضات متعددة الأطراف الداعمة لمسار السلام فى الشرق الأوسط بما ينسف الأساس الذى انعقد من أجله المؤتمر فى ظل توقف جميع أشكال المفاوضات بين العرب واسرائيل منذ اندلاع الأحداث الأخيرة

القرارات السيادية:

بادرت المغرب وتونس وسلطنة عمان - قبل بدء فعاليات القمة العربية - باغلاق مكاتب الاتصال التجارى المتبادل مع اسرائيل فى رسالة اعتبرها المراقبون تمهيدية تهديدية

للمصالح الاقتصادية الاسرائيلية في المنطقة ، كما اتسم الموقف الأردني بالإيجابية حين قرر تعليق مسألة توجه السفير الأردني الجديد لدى تل أبيب - الذي تصادف تغييره في تلك الفترة - لحين اشعار آخر بما حمل ضمنيا معنى تجميد العلاقات الأردنية الاسرائيلية . فكانت قرارات ايجابية جاءت متسقة مع القمتين العربية والاسلامية . ولكن في المقابل، كان هناك اتجاها عربيا مضادا لسابقه مثلته دولتي قطر وموريتانيا ، واذا كانت الأولى قد رضخت بحكم ضغوط اقتضتها ظروف انعقاد القمة الاسلامية ، الا أن الثانية رغم أنها أحدث دولة عربية تنضم الى قافلة التطبيع مع اسرائيل والثالثة التي تقيم تمثيلا دبلوماسيا صريحا معها منذ عامين فقط الا أنها ما زالت أكثرهم تمسكا بهذه العلاقة ضد رغبة الشعب والرأي العام الموريتاني . ولكن واقع الأمر، أن موريتانيا كانت وما زالت دولة مهمة في واقعها العربي عامة وواقعها المغربي خاصة حيث تتنزل قوائمها في جميع الأنشطة الاقتصادية والسياسية ... الخ فضلا عن عدة مواقف عربية ازائها جعلتها تؤثر الانزواء وتسعى للبحث عن بديل لعل أبرزها الأزمة السنغالية الموريتانية عام ١٩٨٩ حين ساندت كل من المغرب والجزائر الطرف السنغالي عسكريا واقتصاديا .

فما كان من اسرائيل الا أن استثمرت هذه الفرصة وقدمت لها عرضا سخيا برعايتها اقتصاديا واجتماعيا كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول الافريقية السوداء التي نجحت اسرائيل في اختراقها في العقد الأخير سعيًا وراء استغلال مواردها الطبيعية خاصة اذا كانت تتمتع فيها بميزة نسبية مثل خام الحديد في موريتانيا . أما الولايات المتحدة فقد سعت لأن تكون بديلا سياسيا واقتصاديا لفرنسا مستغلة الأزمة التي أصابت العلاقات الموريتانية الفرنسية قبل عام ، اثر اعتقال السلطات القضائية الفرنسية ضابطا موريتانيا كان في ثورة تدريبية في فرنسا ، ورد الحكومة الموريتانية بطرد كل المستشارين العسكريين الفرنسيين ، ووصول الخلاف الى قمته حين طردت نواكشوط الملحق العسكري في السفارة الفرنسية في سبتمبر ٢٠٠٠ متهمه اياه بالتآمر مع خصوم النظام .

ويقدر ما مثلت القرارات العربية السيادية سواء مؤيدة أو رافضة لمسألة التطبيع مع اسرائيل من أثر ، فان قيمة القرار المصري بسحب السفير من تل أبيب كانت أكبر وأوقع وأشد أثرا ، لأن المسألة بالنسبة لمصر تختلف كثيرا بحكم أنها أكبر وأقدم دولة عربية مارست تجربة التطبيع الرسمي مع اسرائيل مما حمل العديد من معانئ التهديد وفي نفس الوقت ترغيب الطرف الاسرائيلي في مراجعة موقفه ازاء السياسات الخاطئة

التي ينتهجها . وهذه هي المرة الثانية التي تقدم فيها مصر على مثل هذا الاجراء بعد المرة التي أعقبت الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وان اختلفت الظروف ، حيث كانت معاهدة السلام ما زالت وليدة ، كما كانت مصر تمر بمرحلة تغيير قيادي فضلا عن حالة من العزلة عن العالم العربي بسبب اتفاقية السلام ، ولكن الآن تبدلت الظروف بعد عودة العلاقات المصرية العربية الى سابق عهدها في أواخر الثمانينات وبدأت مصر تضطلع مرة أخرى بدورها الريادي العربي في استعادة الحقوق العربية خاصة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية وانعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ الذي كان بمثابة تدشين لمرحلة جديدة من عملية السلام .

وقد سعت مصر منذ ذلك التاريخ ليكون التطبيع وسيلة أساسية لها لفتح قنوات اتصال رسمية وغير رسمية مع الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة وكجسر اتصال مع الطرف العربي في محاولة لتذليل العقبات التي تعترض مسار المفاوضات سواء الثنائية أو متعددة الأطراف .

ولكن مع الأحداث الأخيرة التي استجدت وتصعيد درجة العنف الاسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني لقرابة ثلاثة أشهر - من تاريخ صدور القرار المصري - راح ضحيته مايزيد على ٢٠٠ قتيل و١٥ ألف جريح ، اضطرت القاهرة الى سحب السفير المصري لدى تل أبيب في ٢١ نوفمبر الماضي ليتحول التطبيع الى وسيلة ضغط وتهديد وتعبير عن الغضب المصري ازاء تجاوز اسرائيل لكل الخطوط الحمراء معتقدة أنها همشت الدور المصري وكتلته باتفاقية السلام ، ليثبت القرار أن العكس هو الصحيح ولتدرك اسرائيل أن الدور المصري غير قابل للتهميش بحكم منطق القوة الجغرافية والتاريخية والسياسية وأنه دور واع وقادر وله حدوده التي لا يتخطاها ولايسمح لغيره بتخطيها ، فكان القرار بمثابة انقلاب في موازين العلاقات العربية الاسرائيلية وردا صريحا توافقت فيه ارادة القيادة السياسية مع الارادة الشعبية ، حيث حظى بتأييد شعبي كبير عبر عن نفسه من خلال بيان أصدره مائة مثقف مصري يمثلون كافة الاتجاهات السياسية رحبوا فيه بالقرار ودعوا الحكومات العربية والاسلامية الى أن تكون على مستوى آمال الشعوب ومشاعرهم والامتناع عن الحيلولة بينها وبين التعبير عن الغضب المشروع ضد الممارسات الصهيونية.

- التطبيع الاقتصادي:

وهي الخطوة التي تبارت العديد من الدول العربية لبلوغها كما سبق الذكر ، وهو ما يمكن إدراكه من تقرير اقتصادي عربي صدر مؤخرا قدر حجم التبادل التجاري بين اسرائيل والدول العربية بحوالي ٨٨ مليون دولار في الفترة من يناير الى يونيو ٢٠٠٠ وهو ما مثل ارتفاعا

بنسبة ٢٧٪ عن نفس الفترة من العام الماضي الذي بلغ ٦٦ مليون دولار .

ووفقا للتقرير تضم قائمة التبادل التجاري مع اسرائيل مصر والأردن والمغرب والامارات والكويت وتونس وسلطنة عمان وقطر وموريتانيا، وإن اختلفت طبيعة التبادل التجاري من دولة لأخرى ، حيث تركز اسرائيل على الميزة النسبية لدى كل دولة عربية في محاولة للمناورة عليها مثل :الغاز الطبيعي من قطر والحديد من موريتانيا والبترول من دول الخليج المذكورة . الخ .

وفي هذا السياق احتلت مصر المرتبة الأولى إذ بلغت حجم تجارتها مع اسرائيل حوالى ٥٠,٧ مليون دولار فى الفترة من يناير الى يونيو ٢٠٠٠ محققة ارتفاعا نسبته ٢١٪ عن نفس الفترة من العام الماضي الذي كان قد بلغ ٤١,٩ مليون دولار ، وفى المرتبة الثانية جاءت الأردن بمبلغ ٢٧ مليون دولار بارتفاع عن العام الماضي الذي بلغ ١٩ مليون دولار ثم المغرب فى المرتبة الثالثة (٥.٩ مليون دولار) ثم الامارات فى المرتبة الرابعة (٩٠٠ ألف دولار). ومن ثم يتضح أن حجم التبادل التجارى رغم ضآلته الا أنه فى ارتفاع مستمر .

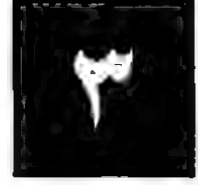
ولكن بسبب الأحداث الأخيرة ، عقدت العديد من المؤتمرات الأهلية والشعبية العربية لعل ابرزها ورشة عمل عقدت فى بيروت فى ٢٥ نوفمبر الماضي تحت شعار : «قاطعوا ما استطعتم » بتنظيم من الهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع والمؤتمر الدائم لمناهضة الغزو الثقافى الصهيونى والمنتدى القومى العربى ، لتعبر عن نبض الشارع العربى ازاء رفض التطبيع الاقتصادى ، طالبت اتحادات عمال النقل العرب بمقاطعة تفريغ أو تحميل أى سفينة أو طائرة أمريكية فى الموانئ والمطارات العربية والاسلامية ، بل وعدم ارشاد أى سفينة فى الممرات والمضائق البحرية العربية والاسلامية ، وتوجيه النداءات لكل مواطن ومواطنة للامتناع عن شراء أى سلعة اسرائيلية أو أمريكية يمكن الاستغناء عنها أو استبدالها بسلع مصنوعة فى بلاد أخرى ودعوة الشباب الى الاقلاع عن استهلاك أى منتج أمريكى أو اسرائيلى أو ارتياد أى مؤسسة أمريكية ودعوة المواطنين والممولين العرب الى استبدال متدرج لأرصدتهم فى المصارف من الدولار الى عملات أخرى.

كما دعت الحكومات العربية الى احياء المقاطعة العربية بكل درجاتها وتجميد كل صفقات التسليح المعقودة مع الولايات المتحدة وتطبيق برامج التكامل الاقتصادى ووضع خطط مستقبلية لتعزيز الانتاج المحلى العربى. وقدزاد من شرعية هذه المطالبات أن جاء الدين داعما ومساندا لها ، حيث أكد شيخ الأزهر أن مقاطعة المنتجات

والسلع الأجنبية بغض النظر عن كونها أمريكية أو من أى دولة أخرى تعتبر مقاطعة واجبة اذا كان من شأنها الضرر بالامة العربية والاسلامية ويعد شكلا من اشكال المساندة القومية لدعم نضال الشعب الفلسطينى .ولكن لفت أيضا الى أن تحديد نوعية المنتجات والسلع التى تتم مقاطعتها يجب أن يكون عن طريق خبراء ومختصين فى أنواع هذه السلع حتى لا تحدث انعكاسات سلبية على الدول العربية .ومن ثم حدثت حالة من التوافق بين الدين والسياسة بشأن مسألة المقاطعة ورفض التطبيع مع اسرائيل . وما من شك أن ذلك كان له أكبر الأثر على الاقتصاد الاسرائيلى، حيث انخفضت معدلات ترويج البضائع الاسرائيلية داخل الأسواق العربية ، بل وانخفضت مبيعات بعض المحال التجارية التى شاع بين الناس أن رأس المال الأمريكى أو اليهودى مساهم فيها ، الأمر الذى دفع بعض هذه المتاجر الى نشر اعلانات فى الصحف تعلن براءتها من تلك الشبهة ، ولعل أبرز مثال على ذلك سلسلة متاجر "سينسبرى" فى مصر التى قدرت خسائرها منذ اندلاع الانتفاضة فى أواخر سبتمبر الماضى بحوالى ٢,٥ مليون دولار شهريا حتى أشيع أنها مهددة بغلاق سلسلة فروعها فى مصر خلال بضعة أشهر .

والواقع ، اننا يجب أن نضع خطا فاصلا بين مقاطعة المنتجات الاسرائيلية والمنتجات الأمريكية ، فاذا كانت المقاطعة للأولى واجبة فان المقاطعة للثانية أمر يحتاج لمزيد من الدراسة، فيجب أن نحافظ على قدر من المرونة تمنحنا ولو بصيص أمل من أجل تحريك عملية السلام مرة أخرى وذلك لن يتأتى بقطع كل الأوصال الاقتصادية مع واشنطن ، علما بأن حقيقة الاختراق الأمريكى للأسواق العربية واضحة فمراجعة سريعة لقوائم السلع فى السوق العربية توضح أنه ما من سلعة الا وورائها مساهمة أمريكية ، كما أن المؤسسات الأمريكية فى العالم العربى سواء مصارف ، شركات ، متاجر أو مطاعم ...الخ التى تتعالى الأصوات بمقاطعتها هى فى واقع الأمر تساهم فى حل جانب كبير من أزمة البطالة فى بعض الدول العربية ، لأنها دأبت على اقامة سلسلة فروع فى البلد العربى الواحد بما يوفر آلاف من فرص العمل للشباب العربى ، ومن ثم فان مقاطعتها أمر غير منطقي لأنه بقدر تأثيره على الاقتصاد الأمريكى سيؤثر أكثر على الاقتصاد العربى .

ومن ثم فان نظرتنا للأمور يجب أن تكون منطقية لا تقودها العواطف وأن تكون مراجعة مسألة التطبيع على أساس دقيق ومدروس لا يضر بالمصالح العربية .



كفى تزييفا للتاريخ! وجه إسرائيل الحقيقي، وزيف الإدعاء بأنها دولة ديموقراطية

إعداد وترجمة: منير محمود

(١) شكل الكيان الإسرائيلي في فلسطين:

لم يكن نجاح الآلة الإعلامية الصهيونية الرهيبة في تزييف الحقائق التاريخية وخطط الأوراق والأحداث المرتبطة بفلسطين والحق العربي المسلوب منذ بداية القرن العشرين قاصرا على طمس أيديولوجية قتل العربي لدى قادة إسرائيل وهو الأمر الذي تجلى في سلوك حكام إسرائيل المنهجي في المذابح التي لا تعد ولا تحصى على مدى أكثر من خمسين عاما كما أنه لم يكن قاصرا أيضاً على طمس وتشويه حقائق اغتصاب الأرض العربية وبناء المستوطنات غير الشرعية وتهويد القدس الشريف بشكل منهجي ومتعاقب من أجل خلق حقائق جديدة على أرض الواقع على حساب أصحاب الأرض المحتلة، بل إن الآلة الإعلامية الصهيونية تفوقت على أجهزة الإعلام الغربي بشكل واضح وحققت نجاحاً باهراً في تزييف يتعلق بالأكثوية الكبرى ألا وهي أن إسرائيل هي واحدة الديموقراطية الوحيدة في المنطقة وأنها دولة احترام القانون وحقوق الإنسان الذي يعيش على أرضها دون النظر إلى قوميته أو هويته، وأن القضاء الإسرائيلي وأجهزة الأمن تتبع معياراً قضائياً وأخلاقياً واحداً لا يتغير نتيجة للون وجنس ودين المواطن الذي يعيش على أرض إسرائيل، وبداية يجب الاعتراف بأن نجاح الإعلام الصهيوني ترك آثاره القوية على دول العالم الغربي المتحضر وخاصة أوروبا ناهيك عن أمريكا والتي تعتبر الحضارة الكبرى والتي يتم فيها بلورة الاتجاهات الإعلامية الصهيونية في هذا الصدد فأصبح المجتمع الأمريكي مغيباً تماماً عن الواقع الذي يثور في المنطقة وهو ما سنتعرض له في هذه الدراسة من خلال ترجمة وتحليل ما كتبه وتكتبه الأعلام الإسرائيلية اليهودية نفسها، على أساس أن أقصر الطرق للإقناع هو نقل نبض الآراء الحرة ذات

الضمير الذي مازال حياً داخل المجتمع الإسرائيلي على طريقة "شهد شاهد من أهلها" لعل وعسى أن تصل تلك الصورة الواضحة عن المجتمع الإسرائيلي وقادته دون زيف أو أقنعة إلى معسكري السلام في كل من إسرائيل ومصر من أجل تقييم واقعي واضح للأمور يستطيع أن يفرق بين جدوى الحوار مع المنظمات والشخصيات الإسرائيلية الداعية للسلام والمنادية بحقوق الشعب الفلسطيني المحتل على أرضه المفتتة، وحدود هذا الحوار والنتائج المأمولة من ورائه، وبين جدوى الحوار مع القيادة الإسرائيلية الرسمية المتمثلة في حكومات إسرائيل المتعاقبة الواحدة تلو الأخرى والتي يملأ قاداتها الدينا وعوداً وردية في معاركهم الانتخابية ثم تنهار هذه الوعود فور اعتلاء السلطة فيما يتعلق بالحق العربي وبحقوق الإنسان الفلسطيني فعندما يكون التقييم موضوعياً وواقعياً يستطيع صانعو القرار والهيئات والمنظمات الشعبية بل والأفراد على مختلف توجهاتهم في مصر والعالم العربي التعامل بوعي كامل وموضوعي مع نظرائهم في المجتمع الإسرائيلي.

بعد هذا التقديم الضروري يجب الإشارة إلى أمر خطير للغاية قد لا يدركه القارئ العربي من غير المتخصصين في الشؤون الإسرائيلية، ألا وهو غياب أهم عنصر من عناصر تكوين الدولة في إسرائيل منذ قيامها وهو "الدستور" والذي يحكم توجهات وسياسات أي كيان شرعي في العالم، والذي لابد من التأكيد عليه هنا هو حقيقة أن عدم وضع دستور للكيان الصهيوني الإسرائيلي منذ قيام الدولة وحتى يومنا هذا يرجع لرغبة حكامها وقادتها وحكوماتها المتعاقبة في غياب هذا الدستور، فالأمر لا يحتاج نظرياً لخمسین عاماً من التفكير والجدال، فإن اجتماع رجال القانون الدولي والسياسة في إسرائيل لا يحتاج لأكثر من

عدة ساعات يتم خلالها وضع دستور شرعي يحكم علاقات إسرائيل الداخلية والخارجية ثم يعرض للتصديق عليه من البرلمان الإسرائيلي ولن يحتاج ذلك لأكثر من عدة أسابيع ...

ولكن هناك فارقاً شاسعاً بين الأمور النظرية (مع كل الدعاوى الإسرائيلية المضمومة حول ديموقراطية إسرائيل) وبين الأمور العملية الفعلية على أرض الواقع وهي هنا أرض فلسطين. فإن أي دستور معروف في العالم يبنى على أساس سيادة الدولة على أرضها المحددة المعالم جغرافياً والمعروفة حدودها الدولية حتى يتسنى تطبيق الدستور والقوانين النابعة منه على مواطني الدولة ومن ثم على علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى. وهنا بيت القصيد فتحديد حدود الكيان الإسرائيلي في فلسطين جغرافياً وإقليمياً سيمثل التزاماً قانونياً وأخلاقياً وشرعياً تفرضه قواعد القانون الدولي على إسرائيل وهو ما لا يرغبه حكام الكيان الإسرائيلي على مدى خمسين عاماً، والأمر لا يحتاج لتفسير إضافي، فعدم احترام قرارات الشرعية الدولية (وعدها لا حصر له) فيما يتعلق بإسرائيل في فلسطين، وعدم وضع دستور للدولة منذ قيامها وحتى اليوم هما جزء لا يتجزأ من السياسات الثابتة لحكام إسرائيل. وقد كرس الإعلام الصهيوني جهوده وأمواله وآلياته على مدى عشرات الأعوام لخلق المبررات والأسباب التي دعت وتدعو لهذا الوضع الغريب على المجتمع الدولي. فكان التزييف ضرورياً وخلط الأوراق هاماً وتشويه الحقائق مطلوب للتأثير على الرأي العام والضمير العالمي. ولا يسعني أن أترك تلك النقطة الأولى الهامة نون اقتباس لأحد النماذج العديدة (والتي يمتلئ بها الأرشيف) لما كتبه وتكتبه الأقلام الإسرائيلية الحرة في شأن طبيعة الكيان اليهودي في فلسطين والذي أدعى أنه "دولة" متحضرة وديموقراطية وتحترم القوانين والأعراف الدولية فقد كتب الصحفي المعروف أهارون أمير في جريدة معارف بتاريخ ١٢/٨/٢٠٠٠ تحت عنوان «دولة هزل» مقالاً جاء فيه: «وبناء على ذلك، ففي يناير عام ١٩٤٩، كما هو مذكور في جزء - دولة إسرائيل - بالموسوعة العبرية (طبعة دار نشر بوعاليم، ١٩٩٢) انتخبت الجمعية التأسيسية، والتي كان من المفروض أن تقر دستورا، سيتم بناء عليه بعد ذلك إجراء الانتخابات للكنيست الأول. ولكن بسرعة اتضح أن الحكومة لم تكن مستعدة لاقتراح دستور، وقررت الجمعية التأسيسية تأجيل إصدار الدستور إلى أجل غير مسمى وأعلنت عن نفسها باعتبارها البرلمان الأول». ويضيف أهارون أمير في مقاله "أن السبب الحقيقي كما توضح الموسوعة في معرض الأمور للامتناع عن إصدار دستور يكمن في الرغبة في عدم حسم مشكلة كهذه بالتعارض مع رأي الجمهور الديني، وهو الجمهور الذي كان ضرورياً بالطبع لبن جوريون، ومن ناحية أخرى إشكالية الحسم في مسألة موقف حكومة إسرائيل إزاء (مستقبل المناطق الفلسطينية)

وهكذا كتب على إسرائيل أن تظل إلى الأبد في أيدي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وأن تتحول من دولة ذات سيادة إلى دولة محظية (عشيقة نون زواج شرعي). إن من مسموح لنا أن نرى في هذه الأمور آباء الفشل المتكرر للحكم الإسرائيلي، سواء في بناء دولة وقومية أو في بلورة فكر سياسي سيادي.

إن الخلاصة التراجيدية، التي تتقاطع مع مشاهد بارزة للكوميديا الهزلية، هي أنه ليس لدينا دولة مرتبطة بالقوانين بل دولة مرتبطة بالأحجية والشعوذة، تستهجن وتسخر من نفسها، ومن القانون ومن العمل وتعتبر أنماط وسلوكيات المجتمع المدني السوي غريبة عليها. يا لها من دولة أضحوكة - مستهزأة. انتهى الكلام ولكن بقي استيعابه جيداً. -ولا تعليق.

(٢) أكنوية أن إسرائيل هي واحة الديموقراطية في المنطقة:

لقد أن الأوان لإسقاط هذا القناع الزائف الذي رسخته الآلة الإعلامية الصهيونية في وجدان العالم الغربي .. بل ووصل الأمر لعقول ووجدان بعض الأنظمة العربية ومؤسساتها وأفرادها فالشعار البراق المشهور بأن "إسرائيل هي دولة كل مواطنيها" هو شعار زائف .. فالدولة تعطي حقوقها لليهود فقط وليس بشكل متساو كما يعتقد البعض ولكن السياق والمساحة لا تتسع لعرض التفرقة في المعاملة داخل المجتمع اليهودي نفسه ما بين اليهود الإشكناز والسفارديم وبين يهود المغرب واليمن والعراق وبين يهود روسيا الجدد وما بين هؤلاء كيهود قدامى وبين المهاجرين الجدد - الذين نصفهم غير يهودي - ثم تأتي ذيل الطوائف في الحقوق، يهود أثيوبيا أو الفلاشا، وما قضية نقل الدم اليهودي الأثيوبي ببعيدة عن الذهن فهي بمفردها تثير الاشمئزاز الإنساني من مدي عنصرية المجتمع الإسرائيلي (الديموقراطي !!) .. هذا من ناحية الديموقراطية اليهودية - اليهودية، فما بالكم بحقوق عرب ١٩٤٨ أو عرب إسرائيل المهجرة رغم ما يؤدونه من خدمات وواجبات تجاه الكيان الإسرائيلي في فلسطين .. وإذا كانت كل هذه التفرقة والتناقضات التي تمت الإشارة إليها تدور داخل إطار المجتمع الإسرائيلي فما بالكم بحقوق المواطن الفلسطيني في الأراضي المحتلة ومن دولة محتلة المفترض أنها ديموقراطية وتلتزم باتفاقية جنيف وقواعد القوانين الدولية وهي عضو في الأمم المتحدة .. وحتى يكون التحليل موضوعياً في نظر القارئ (العربي والإسرائيلي على السواء) فسوف أدع النماذج الآتية وكلها بأقلام إسرائيلية يهودية تعيش وتنقل نبض المجتمع الإسرائيلي، تتحدث عن نفسها وعن ديموقراطية إسرائيل.

(١) في تعقيبه الساخر على حملة التنديد والاعتراض التي شنتها وسائل الإعلام والمسؤولين الإسرائيليين على فوز حزب الحرية العنصري النمساوي بزعامة "يورج هايدر" وانضمامه للحكومة في النمسا بدعوى عنصريته

ومعاداته للسامية كتب الصحفي "رومان بروتغمان" في جريدة معارف بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٨ مقالاً بعنوان: "الهايدريزم الإسرائيلي: قبل أن نهجم النمسا، من الأحرى أن ننسف العنصرية عندنا". جاء فيه: (ولكن مهرجان التنديدات الذي يدور في إسرائيل حول انضمام حزب الحرية برئاسة يورج هايدر للحكومة في النمسا، ما هو إلا رياء من الدرجة الأولى. فإسرائيل هي دولة يتعرض فيها المهاجرون غير اليهود من أبناء الأسر نتاج الزواج المختلط، لعمليات الهجوم التي لا تتوقف ولتعامل عنصري من قبل المؤسسة الدينية ومن جانب العديد من أعضاء الكنيسة من كل الاتجاهات السياسية. إن إسرائيل دولة ينظر فيها الزواج المختلط على أنه عمل خطير للغاية من قبل المؤسسة الدينية والأزواج الذين لا يحظى أحدهم بتصنيف يهودي حسب الشريعة، لا يستطيعون تسجيل زواجهم، بسبب أنه في دولتنا المستتيرة لا توجد القوانين التي تسمح بعقد زواج مدني. إن إسرائيل هي دولة يوجد في مجلس نوابها تمثيل لأحزاب ترى في ترانسفير السكان العرب "الحل النهائي" للنزاع الإسرائيلي - العربي. إن إسرائيل هي أيضاً دولة تهدر بشكل خطير حقوق الأقليات التي تعيش فيها وتتعامل مع العاملين الأجانب الذين يقيمون على أرضها كعبيد). ولا تعليق.

(٢) وفي مقاله التهمي الساخر تعقيباً على الحملة الإعلامية اليهودية على إيران لحاكمتها ١٣ يهودياً إيرانياً بتهمة التجسس والتخابر لصالحها، كتب الصحفي المشهور "جدعون ليفي" في جريدة هآرتس بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٦ مقالاً بعنوان "صباح الخير يا محكمة العدل العليا..". جاء فيه (على أية حال فإن إسرائيل والعالم اليهودي يملأون العالم صراخاً حول اعتقالهم ولكن أيضاً في إسرائيل يجلس ١٢ شخصاً في السجن ومصيرهم حتى الآن ليس أحسن حالاً فهم ليسوا كالثلاثة عشر يهودي إيراني، فإن الـ ١٢ لبنانياً الذين اختطفتهم إسرائيل لم يتمتعوا حتى بالمثل أمام القضاء، فعلى النقيض من اليهود المعتقلين في إيران، فنحن هنا لسنا بصدد حتى اشتباه في أعمال محظورة، فقد اعترفت إسرائيل بأننا هنا بصدد "ورقة مساومة"، كرهائن لدى الدولة التي اختطفتهم، بدون عرائض اتهام وبدون أي إجراء قضائي. وعلى الرغم من ذلك فقد كان من المتوقع أن تقوم مؤسسة واحدة على الأقل في إسرائيل، تلك التي توصف دائماً كمنارة للعدل والحفاظ على القانون، أن تقوم بوضع نهاية لهذا العار ولكن على مدى ١٢ عاماً لم يحدث ذلك. على مدى ١٢ عاماً كانوا رهائن معتقلين في دولة إسرائيل ومحكمة العدل الإسرائيلية العليا لم تكن فقط كمن أنحي جانباً، بل إنها أيضاً بررت وهيأت الظروف. منذ سنوات عديدة والأجهزة الأمنية تفرض إرهابها على المحكمة، بصفة عامة بواسطة تقارير سرية يكشف عنها خلف الأبواب المغلقة، حيث عمليات تعذيب، هدم للمنازل، طرد، اعتقالات بدون محاكمة، مصادرة، والمحكمة تميل لإلغاء

نفسها أمام الجهاز الأمني، وتنوس في طريقها مبادئ القانون، والأخلاق والعدل). انتهى الكلام. ..ولا تعليق. (٣) وعن حقوق المواطن العربي الإسرائيلي المهجرة في إسرائيل والتفرقة العنصرية التي تعامل بها الدولة غير اليهود كتب "مئير بارعام" في جريدة معارف بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢ مقالاً بعنوان: "لو كنت عربياً..". من يتأمل معطيات التمييز التي نشرت هذا الأسبوع، يستنتج أنه من الأفضل أن تكون يهودياً في إيران عن أن تكون عربياً في إسرائيل. جاء فيه (لو أنني كنت عربياً - لكنت غير مبال مطلقاً لمصير دولة إسرائيل، التي لا تمنحني فرصة متساوية، والتي تميزني عنصرياً، والتي تخجل مني. لو كنت عربياً لكنت ألقيت ببطاقات خاوية فقط في صناديق الاقتراع لانتخابات رئاسة الحكومة، حتى يصبح هناك مرشح يكون لديه التزام حقيقي نحو تقدمي، حقوقي، والذي يري في إنسانا أكثر من مجرد يد ممسكة بورقة الانتخاب. إننا أبطال العالم في تجاهل مشاكل الآخرين، وأبطال العالم في تعظيم مشاكلنا).

(٣) انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني بشكل منهجي: على الرغم من العدد الهائل من الكتابات والتقارير والمنظمات التي تعمل من أجل حقوق الإنسان في إسرائيل وتكشف الحقائق البشعة وراء أقنعة الديمقراطية واحترام القانون والتي يحلو لحكام إسرائيل التغني بها في كل مناسبة إلا أن هذه الأنشطة كلها تدور في إطار واحد وهو حرية الرأي المكفولة في إسرائيل وهي الإطار الحقيقي الوحيد في نظري الذي يتم ضمن منظومة عناصر الديمقراطية المفروضة وجودها في أي مجتمع ديمقراطي سوى ولكن لأن إسرائيل ليست دولة ديمقراطية سوية بالمفهوم الأخلاقي المبني على معايير القيم الإنسانية، فإن ممارساتها العنصرية وانتهاكها الدائم لحقوق الإنسان الفلسطيني والعربي على أرض فلسطين تطفئ على ديموقراطيتها اليهودية / يهودية فقط فحرية الرأي والتعبير تقف عاجزة عند الأيديولوجية الثابتة والممارسات التي تتم بشكل منهجي والتي تتعدى الحكام والشرطة والجيش الإسرائيلي إلى فئات أخرى وطوائف أخرى داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه. وفي هذا الصدد اخترت نموذجين فقط على سبيل المثال مما كتبتته التقارير والمقالات الإسرائيلية حول انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني والعربي في إسرائيل ووجدت فيهما خير مثال على الصورة الحقيقية لديموقراطية إسرائيل من الداخل وبأقلام إسرائيلية:

(١) جاء في التقرير النوري لمنظمة "بيتسيلم" لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة في صفحة ١٢ من إصدارها الرابع في أكتوبر ١٩٩٩ ما يلي بقلم د. دافنا جولان التي شاركت في كتابة وإعداد التقرير الأول للمنظمة عن عمليات التعذيب التي تمارسها إسرائيل ضد أفراد الشعب الفلسطيني. وجاء فيه: (عندما كتبنا التقرير في عام ١٩٩١، فكرنا في الأساس في أسلوب الإعلان الجدي عنه،

وذلك للتغلب على حاجز الإنكار والإبعاد. لقد أردنا أن نقول باللغة الأكثر أمانة وصدقاً: أنه توجد عمليات تعذيب في إسرائيل، هنا، طوال الوقت، وأنه من الممكن وقفها، وخشينا ألا يصدقونا، وتوقعنا الإنكار، ولكننا لم نتنبأ برد الفعل الذي وصلنا) .

إن الرد على تقرير ١٩٩١، مثله مثل السبعة تقارير عن التعذيب التي نشرها مركز بيتسيلم من بعده، ومثل المؤتمرات التي تم تنظيمها، والخطابات التي تمت كتابتها والمظاهرات وعشرات الالتماسات التي قدمت لمحكمة العدل العليا، كان الرد على كل ذلك واحداً: إن ذلك أمر إجباري !!

وتضيف د. دافنا، وفي هذه الأثناء (بعد مرور ٨ سنوات) فإن عمليات التعذيب مستمرة. كل يوم. كل يوم. ليس بعيداً عنا. إن رجال الشاباك (جهاز الأمن العام) لم يعملوا بمفردهم. فهناك جنود اعتقلوا الفلسطينيين وقادوهم لغرف وقاعات التحقيق، وعمال نظافة قاموا بتنظيف الغرف من آثار الدماء، وأطباء وقعوا على أن الشباب صالحين بدنياً للتحقيق، وقضاة امتنعوا عن التدخل بما يحدث هناك، ومحامون دافعوا عن ضرورة وجود هذه الأساليب. وكل ذلك ونحن نشرب البيرة في حانات الرقص، نحن أيضاً العاملون في مجال حقوق الإنسان، والذين لا نجد اللغة الملائمة، أو أننا مشغولون أكثر من اللازم بحيث لا نستطيع السعي وبذل الجهد). انتهى التقرير .. ولا تعليق ..

(٢) وفي مقالها الذي يكاد ينطق تعبيراً عن الظلم الذي يقع يومياً وبشكل منهجي على أبناء الشعب الفلسطيني من قبل إسرائيل كتبت الصحافية الشهيرة "عميرا هيس" في جريدة هآرتس بتاريخ ١١/٨/٢٠٠٠ تحت عنوان (مرأة أمام أعيننا) جاء فيه: (كم هو طبعي أن يتعرض ٤٠ ألف إنسان لأكثر من شهر في بلدة الخليل القديمة لحظر تجول كامل، وذلك من أجل رفاهية وسلامة ٥٠٠ يهودي. وكما هو طبعي ألا يوجد تقريباً إنسان واحد يتحدث أو يعلم عن ذلك لدينا !! وكما هو طبعي أن يتم إغلاق ٣٤ مدرسة لآلاف من أبناء الفلسطينيين منذ أكثر من شهر، وأن يظل أطفالهم محبوسين ومختنقين ليل نهار في منازل مكسدة ومزدحمة، في حين أن أطفال الجيران، اليهود، يعبثون ويلهون كالمعتاد في الشوارع بين ومع الجنود).

إنها قصة يجب أن نسردها مراراً وتكراراً، حتى التعب، بسبب أنها مفهومة من تلقاء نفسها للإسرائيليين لدرجة أنها لم تصبح قائمة. فكما من السهل أن نرى الفلسطينيين وحشيين وأسلوبهم العنف، ولا نرى الوحشية المتراكمة، اليومية والموجهة إلى جماعة كاملة على مدى ٣٣ عاماً وهي من ماهية أي سلطة احتلال. إنها الوحشية التي تعاظمت في سنوات أوصلو بسبب الفجوة والفارق بين الكلمات الجميلة عن مسيرة السلام وعن الواقع. إن حظر التجول في الخليل وقبوله بشكل طبعي في المجتمع الإسرائيلي يعكس الفكر المشوه الذي نما لدينا في أعوام أوصلو.

ومفاده أن الفلسطينيين سوف يقبلون التعايش بدون مساواة، وأن تصنيفهم أقل بكثير من اليهود. ولكن هذا الاعتقاد لم يتحقق. إن الانتفاضة الجديدة هي محاولة أخيرة لوضع مرآة أمام وجه الإسرائيليين ولإبلاغهم: انظروا لأنفسكم، وشاهدوا لأي مدى أصبحت عنصريين) . لا تعليق .

(٤) أجهزة الأمن والقضاء الإسرائيلي وسياسة الكيل بمكيالين:

إذا كان التناقض وازدواجية المعايير هي سمات تسيطر على تصرفات المجتمع الإسرائيلي المدني مما يجعل أي دارس أو متابع لسلوكيات هذا المجتمع يحترق من أمره ما لم يكن متعمقا في تركيبة الشخصية الإسرائيلية وفاهما للعوامل التي أدت على مدى السنين لبلورة وتكوين تلك الشخصية كجزء من النسيج القومي الإسرائيلي على أرض فلسطين، فإن ازدواجية المعايير وسياسة الكيل بمكيالين تعتبر جريمة أخلاقية وقانونية إذا ما مارسها سلطة قضائية أو تشريعية أو بالطبع تنفيذية. وهذا في واقع الأمر ما يدور يومياً وعلى مدى عشرات السنين في إسرائيل التي تدعي أنها واحة الديمقراطية واحترام القانون في منطقة الشرق الأوسط وإليكم هذه النماذج المختارة بأقلام إسرائيلية على سبيل المثال لا الحصر:

(١) في تقرير "بيتسيلم" لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. إصدار أكتوبر ١٩٩٩ جاء في الصفحة رقم ١٣ ما يلي: (والسبب الثاني لممارسة عمليات التعذيب هو تأثير مركب وذو مشاكل. فإسرائيل حقاً وقعت على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وقبلت على نفسها تنفيذ القانون الدولي وقت الحرب والمفصل في اتفاقية جنيف، إلا أنه عندما يكون المقصود حقوق الفلسطينيين، فإن إسرائيل تعرف كيف تشرح بلغة قضائية منمقة لماذا القانون الدولي لا يسري بالفعل عليهم. والمحكمة العليا، ملاذ الليبرالية والديمقراطية الإسرائيلية، تصدق على ذلك وتقبله. إن هذه المحكمة مكنت وزير الدفاع من تقييد ٤١٥ شخصاً، وتعصيب أعينهم وإرسالهم للمنفى في لبنان على الرغم من أن الطرد محظور حظراً تاماً في القانون الدولي. إن هذه المحكمة تتيح مراراً وتكراراً نفس أو هدم منازل المشتبه في تورطهم في مخالفات أمنية بالبلوزر، والذين يكون بعضهم قد مات بالفعل وأخيراً فإن محكمة القضاء العليا في إسرائيل بتشكيل واسع من تسع قضاة تخبطت وارتبكت لسنوات أمام إصدار أمر قضائي في مسألة التعذيب، أمر ليس له سابقة أو مثيل في العالم كله) ..

(٢) وفي تعقيبها على فضيحة القضاء الإسرائيلي وتورط الجيش الإسرائيلي معه في ازدواجية المعايير مع الجندي الإسرائيلي المتطرف الذي نفذ مذبحه الخليل في بداية العام ١٩٩٧ كتبت الصحافية "يوناث ليمور" في جريدة معارف بتاريخ ١٣/٧/٢٠٠٠ تحقيقاً صحفياً تحت عنوان: (من أطلق النيران عشوائياً في الخليل، أطلق سراحه من الجيش الإسرائيلي ويخرج في اجازات

بمنزله) وجاء العنوان الثاني بالمانشيت "نوعام فريدمان، الذي قررت لجنة طبية بأنه غير مؤهل صحياً للمثول أمام القضاء، يصل إلى منزله لفترات دائمة ومتعاقبة .. وجاء في التحقيق: (نوعام فريدمان، الجندي الذي أطلق النيران عشوائياً في بداية العام بالخليل وجرح وأصاب ستة فلسطينيين، وأقر في التحقيقات أنه أراد أن ينسف اتفاق الخليل، أطلق سراحه بسرية من الجيش الإسرائيلي ولن يمثل أمام القضاء للمحاكمة - فريدمان يعالج الآن في المستشفى النفسي كفار شاول بالقدس ومسموح له بالخروج للدراسة ولقضاء الاجازات في منزله - وتعتقياً على الخبر قال أمس عضو الكنيست "عوزي بارعام" لجريدة معاريف: "هذه قضية إن الإنسان الذي قام بتنفيذ مثل هذا العمل الإجرامي إما أن يذهب للسجن أو أنه مختل عقلياً ويجب عزله عن الجمهور .. أما أن يسمحوا لإنسان كهذا بالخروج بحرية فهذا دليل على إيمانهم بأنه لا يمثل خطراً على الجمهور، وإذا كان الأمر كذلك ، فيجب أن يمثل أمام القضاء للمحاكمة" . وكان برعام قد قدم استجواباً لوزير الدفاع بهذا الشأن) ولا تعليق.

(٣) وفي تقرير منظمة العفو الدولية "إمستي" والذي نشر في ١٩ أكتوبر ٢٠٠٠ وأدان إسرائيل باستخدام القوة المفرطة ضد مظاهرات الفلسطينيين في انتفاضة الأقصى .. كتبت صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٠ بقلم "عميراهيس" ما يلي: (منظمة العفو الدولية وجدت أن قوات الأمن الإسرائيلية مالت لاستخدام أساليب عسكرية وليس أساليب شرطية، وقررت أنه في معظم الحالات التي تم فحصها لم يكن هناك أي خطر يهدد حياة جنود أو مواطنين - ويؤكد التقرير على أن هذه ليست المرة الأولى التي تقوم فيها إسرائيل بتفريق مظاهرات عنيفة للفلسطينيين بوسائل قاتلة، في حين أنها لا تتعامل بهذا الشكل في حالة مظاهرات عنيفة لليهود).

(٤) وأخيراً .. في تعقيبه على ازواجية القيم والمعايير التي تبرز عنصرية اليهود عن باقي القوميات الأخرى في إسرائيل نتيجة لقيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة أراضي واقتلاع أشجار وبيساتين الزيتون لفلسطينيين في الوقت الذي يحتفل فيه اليهود بعيد الأشجار (الخامس عشر من شباط العبري) كتب الصحفي المشهور "جدعون ليفي" في جريدة هآرتس بتاريخ ١٣/١٠/٢٠٠٠ مقالا بعنوان "عيد الأشجار" جاء فيه : (ولكن الخامس عشر من شباط، عيد الأشجار الذي حل أمس هو عيد للأشجار اليهودية فقط فمثل أمور عديدة أخرى فإن نظام القيم في إسرائيل هو نظام مزيج واحد لليهود وواحد لسكان البلاد الآخرين - فالشجرة هي قيمة، فقط إذا ما غرسها أيادي يهودية). انتهى الكلام .. ولكن حان الوقت لاستيعابه ودراسته وتحليله ..

خلاصة القول :

وجدت من الأفضل أن اختتم هذه الدراسة بتعقيب على بعض النماذج المختارة مما كتبه الأعلام الإسرائيلية بعد

أن أدرك معظم العقلاء الإسرائيليين مدي الظلم الذي مارسته إسرائيل على الشعب الفلسطيني المحتل بإهدار حقوقه من أجل بناء دولة تدعى ليل نهار أنها دولة قانون وديمقراطيتها فريدة في المنطقة، وفي النماذج التالية سيجد القارئ النقد الإسرائيلي الذاتي للمشكلة في إبراز موقف المجتمع الدولي وموقف المجتمع الإسرائيلي نفسه من أكاذيب الدعاية الصهيونية التي أرهقت العالم كله بعمليات غسيل متوالية لترسيخ الأكاذيب ولحو التاريخ.

(١) في مقال للكاتب الصحفي "جدعون ليفي" في جريدة هآرتس بتاريخ ١٢/١٠/٢٠٠٠ تحت عنوان (وربما العالم معنا) جاء فيه (إن قائمة قرارات الأمم المتحدة - وهي المنظمة التي قامت دولة إسرائيل بقرار من - المعادية لإسرائيل) في نظر وزارة الخارجية جديرة بالدراسة المتعمقة - فغالبيتها بالذات تبدو عادلة - فعلى سبيل المثال القرار الذي حدد أن المشكلة الفلسطينية هي لب الصراع وأنه يجب أن يتم حلها على أساس مبادلة الأراضي بالسلام (وصوتت ١٤٩ دولة لصالحه، بينما عارضته أمريكا وإسرائيل وجزر مارشال)، فإن حكومات إسرائيل أيضاً اعترفت منذ وقت بالقرار ٢٤٢ . وماذا عن القرار بحق تقرير المصير للفلسطينيين (وأيدته ١٥٦ دولة)؟ ! هل مازال هناك إنسان عاقل في إسرائيل يعتقد أن الفلسطينيين ليس لديهم حق كهذا، وهل الحق يكون فقط لليهود ؟ إلا أن إسرائيل مستمرة في رؤية كل تلك القرارات على أنها قرارات معادية، فأى قرار مؤيد للعرب يبدو لها معاد لإسرائيل . من هذه الناحية لم نتعلم شيئاً . لم نتعلم أن المعادلة الصفرية والتي تقضي بأن كل ما يكسبه العرب هو بالضرورة خسارة إسرائيلية ، هي لعبة الأمس المنقضي . لم نتعلم أن هناك دولة تصوت في الأمم المتحدة لجوهر الموضوع بل وحتى من واقع حرص على السلام في الشرق الأوسط وربما حتى، لن تصدقوا، لأجل مستقبل إسرائيل - وفوق كل ذلك لم نتعلم أنه من غير المحتمل أن جميعهم مخطئون وفقط نحن، كاملون وأخلاقيون وصادقون دائماً) انتهى الاقتباس !

(٢) وفي جريدة هآرتس بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٠ كتب البروفيسور "مناحم لوربريوي" المحاضر في الفلسفة اليهودية بجامعة تل أبيب مقالا بعنوان (حق للشعبين) جاء فيه: (للشعبين اليهودي والفلسطيني حق في السيادة على كل الأرض - وهذا الخلاف تراجيدي لأنه لا يحتوى على حسم - فهو يقتضي حل وسط بفكر مشاريع التقسيم منذ قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، وحتى المسيرة الحالية، هي تعبير عن أن التقسيم هو الحل الوحيد في حال اصطدام حقوق بهذا الشكل الأساسي).

إن الحق السيادي لدولة إسرائيل كدولة قومية يهودية مبني من بين العديد من الأمور على الحقوق التاريخية للشعب اليهودي - ويعتقد المعسكر القومي أن اعتبارات الحقوق القومية دائماً تتغلب على الاعتبارات الأخرى - إن هذه النظرية تؤدي إلى تصرفات غير أخلاقية، وأحياناً

عنصرية، من التفاضلي عن حقوق الآخر، وهي أيضا ليست سياسية بكونها لا تعترف باستقلالية اعتبارات الواقع والمصالح) انتهى الاقتباس!

(٢) ومنذ ثلاثة أعوام كتب الصحفي المشهور "أوري افنيري" في صحيفة معاريف بتاريخ ١٩٩٧/٦/٢٢ مقالا شديداً باللهجة بعنوان (بيت عبيد) جاء فيه: (نحن مجتمع عنصري وعندما يتم توجيه هذه العنصرية ضد يهود مهاجرين من المغرب أو من أثيوبيا، فإن ذلك يشير معارضة، على الأقل للناظرين. وعندما تكون مواجهة ضد عمال عرب، فهناك مبرر - فذلك ليست عنصرية، والعياذ بالله، بل رد طبيعي بعد النزاع القومي الذي استمر مائة عام ولكن عندما تكون العنصرية مواجهة ضد العمال الأجانب فلا حجج ولا ذرائع فهي عنصرية لنفسها. وقد اختتم أوري افنيري مقاله بالجملة التالية: هكذا قال مارتن لوثر كينج: ليست العنصرية هي التي أكرهها، بل اللا مباليين، والواقفين بالجانب ولا يتدخلون) انتهى الكلام.

(٤) وأخيراً أستشهد بمقال للصحفي "جدعون ليفي" كان قد كتبه منذ أربعة أعوام في جريدة هآرتس بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢٨ تحت عنوان (حان الوقت للاعتراف بالظلم) جاء فيه (إن دولة فلسطينية ذات سيادة، وتعويضات وإعادة بناء، سوف تسهل للغاية عملية إعادة الوعي ولكن أيضاً بتلك الخطوات لن يكون الأمر كافياً لمداواة الجرح الدامي بشكل تام. ورغم الصعوبة والقسوة المتمثلة في هذه الخطوة، فإن إسرائيل يجب أن تكون على دراية وإدراك لهذه الصورة عند سعيها للوصول للتسوية النهائية. إن هناك خطوات لن تستطيع إسرائيل أن توافق عليها أبداً، ولكن هناك أيضاً خطوة واحدة في مقدورها أن تفعلها وهي من المفروض أن تظهر كخطوة شديدة الأهمية في الطريق للتسوية الحقيقية بين هذين الشعبين، فكلاهما ضحايا لعدم العدل التاريخي لليهود الذين وصلوا الى هنا في أعقاب كارثة النازي والفلسطينيين الذين سلبت بسبب ذلك أراضيهم. لقد حان الوقت أن تستجمع إسرائيل قواها وشجاعته وتعترف، لأول مرة في تاريخها بالظلم الذي سببته للفلسطينيين. هذا هو الوقت لخطاب اعتراف جريء من رئيس الحكومة الإسرائيلية كدولة قوية، والتي لم يعد هناك إنسان يشك في أمن كيانها، تستطيع فيه إسرائيل أن تسمح لنفسها بهذه اللفتة التاريخية، وبعد عشرات السنين من غسيل المخ، والتي أخفت خلالها قبل أي شيء عن الإسرائيليين أبعاد الظلم الحقيقي الذي سببته للفلسطينيين، تستطيع إسرائيل أن تقول لجيرانها وكذلك لمواطنيها: إن إقامة الدولة كانت مرتبطة بإيقاع الظلم على شعب آخر.

انتهى الكلام الذي كتب منذ أربع سنوات ولكن الوضع لم يتغير وما زالت عملية غسيل المخ التي تشير إليها الأعلام الإسرائيلية من حين لآخر مستمرة. وخلاصة القول تحليلاً لا بدور أن تناقض وازدواجية المعايير وتزييف الحقائق

التاريخية داخل الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين هي كلها منظومة حيوية وهامة لكي يستمر هذا المجتمع في الحياة حتى ولو كانت هذه الحياة خادعة للنفس وتفتقد المصداقية والضمير الحي والقيم الأخلاقية. فعمليات التزييف للحقائق وغسيل المخ المنهجي الذي تتبعه الآلة الصهيونية وتمارسه حكومات إسرائيل المتعاقبة تعطي متنفساً لنوي الضمائر الحية في إسرائيل للنقد الذاتي والسعي لكشف وتعرية تلك الأقنعة للدولة من خلال حرية الرأي المكفولة للجميع والتي أشرت إلى أنها العنصر الوحيد السوي في منظومة عناصر الديمقراطية الأخرى والتي يكاد يصيبها الفساد الأخلاقي كما رأينا من واقع أعلامهم هم وبهذا يشعر جزء كبير من المجتمع الإسرائيلي وهو مرتاح البال، ولما لا وهو يعرب عن استنكاره لما يحدث وينقد نفسه نقداً صريحاً لدرجة تسجيل ذلك في أجهزة الإعلام الإسرائيلية المكتوبة والمرئية. وبذلك يصدقون أنفسهم بأنهم يفعلون ما هو واجب عليهم أخلاقياً. ومن ناحية أخرى فإن ممارسة الظلم والعنصرية وازدواجية المعايير وتجاهل الفساد الأخلاقي حتى من القضاء والمحاكم داخل الكيان الإسرائيلي في فلسطين، كلها تعطي متنفساً للجزء الباقي من ذلك المجتمع وأعني المعسكر اليميني المتطرف وتجار الدين من أمثال حزب شاس فالعنصرية اليهودية وإهدار حقوق العرب في فلسطين وتهويد القدس وبناء المستوطنات غير الشرعية يعتبرونها جميعاً جزءاً من الحقوق التاريخية المكفولة لهم وهم بذلك يصدقون أنفسهم ويحاربون المعتدلين والمنادين بالتعايش السلمي في إسرائيل، فالمسألة بالنسبة لهم مسألة كيان وحياة أو موت. ولذلك فالأمور لن تتغير وسوف تستمر الدراما الدبلوماسية بإسقاط حكومات وانتخاب حكومات أخرى ليس لأسباب تتعلق بالديموقراطية كما رأينا ولكن لكي يستطيع طرفا النقيض داخل الكيان الإسرائيلي أن يستمروا في الحياة معا دون أن يدمر أحدهما الآخر وليذهب الفلسطينيون أصحاب الأرض المحتلة للجحيم طالما أن النظام النولي لا يتحرك لإصلاح هذا الخل وطالما أن القوة العظمى الوحيدة المسيطرة على الكرة الأرضية ترعى وتبرر تصرفات هذا الكيان الإسرائيلي (الديمقراطي!) على أرض فلسطين المغتصبة.

ولكن ماذا علينا أن نفعل أمام هذا الوضع الغريب... إن الطريق طويل وشاق قبل تقديم الحلول النظرية والتي يصعب تطبيقها على أرض الواقع الحالي. -وأول خطوات هذا الطريق هو قراءة هذا الواقع بتعمق بهدف الوصول الى الحقيقة، فالحقيقة هي أهم سلاح سنترز به في المرحلة الحالية وعن طريقها سيتم إزالة الأقنعة الزائفة لدى العالم الغربي وبعدها ستتحوّل الحلول النظرية بسهولة إلى حلول عملية تعيد الحق لأصحابه.

الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر في إطار نظرية الأمن الإسرائيلية

مختار شعيب

خليج العقبة، واحتلت بطرق غير مشروعة ضمن ما احتلت الميناء المصري "أم الرشراش" وأطلقت عليه اسم (إيلات) وأقامت فيها قاعدة بحرية تهدد عن طريقها الموانئ العربية في البحر الأحمر.

وحرصت إسرائيل على تمتع سفنها بحق المرور في خليج العقبة والبحر الأحمر، وتمكنت من الحصول على هذا بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وكان إقدام مصر على إغلاق خليج العقبة في مايو ١٩٦٧ في وجه الملاحة الإسرائيلية السبب المباشر لاندلاع حرب يونيو ١٩٦٧، وقد أسفرت الحرب عن تمتع إسرائيل بالسيطرة على الملاحة في خليج العقبة حتى انسحابها من شبه جزيرة سيناء وفقا لمعاهدة السلام المصرية/الإسرائيلية عام ١٩٧٩ مع تمتع إسرائيل بحرية الملاحة في الممرات الدولية ومنها قناة السويس، وكانت السيطرة العسكرية على مضيق باب المندب البوابة الجنوبية للبحر الأحمر إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣ بالاتفاق مع حكومة اليمن الديمقراطية الشعبية عاملاً أساسياً في إحكام الحصار على ميناء إيلات الإسرائيلي على رأس خليج العقبة، كما كان دليلاً قوياً على قدرة التنسيق العربي على تحقيق السيطرة على البحر الأحمر والحفاظ على أمن المنطقة.

وتمثل إسرائيل التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي ولأمن البحر الأحمر لدرجة أنه يمكن القول أن لإسرائيل دوراً محورياً في جل إن لم يكن كل مصادر التهديد الإقليمية والدولية.

وليس ما تردد دائماً من أن إسرائيل ستواجه أية محاولة

في غمرة الأحداث المتسارعة والتطورات المتلاحقة على ساحة الصراع العربي الإسرائيلي مثل البحر الأحمر مساحة أساسية في ساحة الصراع وقد كشفت تلك النشاطات وما واكبها من تصريحات ودراسات تتعلق بالبحر الأحمر عن محاولات صهيونية لا تتوقف من أجل السيطرة عليه، وانتزاع صفته العربية باعتباره بحراً عربياً، وفي سبيل القضاء على هذه الحقيقة، لم تتردد الدوائر الصهيونية في الإفصاح عن نزعة توسعية في هذا الاتجاه، ليست وليدة الساعة الراهنة بل هي ثمرة إستراتيجية صهيونية تعود إلى ما قبل إنشاء الكيان الصهيوني، فلقد استند واضعو هذه الاستراتيجية في صياغتهم لها إلى النظريات الجيوبوليتيكية التي تركز على أهمية المواقع الجغرافية وضرورة التحكم في المواقع المطلّة على البحار، وكان هؤلاء القادة الصهيونيون يدركون أن إسرائيل التي ستقام في المنطقة العربية ستكون معزولة ومحاصرة ومحاطة ببيئة ترفض التعامل أو التعايش معها، ولذا فإنه لا بد لها من تأمين منافذ لها على البحار، حتى لا تتعرض للضغوط الاقتصادية السياسية المحتملة.

لذا ظل الصراع العربي الإسرائيلي دوماً على صلة وثيقة بالبحر الأحمر أو بعبارة أخرى، اضطلع البحر الأحمر دوماً بدور شديد الأهمية في تطور الصراع العربي الإسرائيلي منذ قيام دولة الكيان الصهيوني في عام ١٩٤٨، وقد أصبح أيجاد منفذ لإسرائيل عبر البحر الأحمر يشكل أحد الأمور الهامة والحيوية بالنسبة لها، لذا قامت إسرائيل في فبراير ١٩٤٩ بخرق الهدنة بأن تقدمت نحو

عربية تستهدف التأكيد على حقيقة كون البحر الأحمر بحيرة عربية بشكل حاسم إلا انعكاسا وتعبيرا عن تلك الاستراتيجية التي توخت دائما تحقيق سيطرة على البحر الأحمر تتجاوز ميناء إيلات وخليج العقبة بل وحتى منطقة شرم الشيخ، ومهما قيل من أن انسحاب القوات الإسرائيلية من شرم الشيخ قد أعاد الوجود الإسرائيلي إلى حجمه الحقيقي في البحر الأحمر، فإن هناك شيئا لا يمكن تجاهله وهو أن ذلك الانسحاب لم يكن يتناقض تناقضا كليا مع الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر. وفي هذا السياق يمكن القول أيضا أن اتفاقيات كامب ديفيد وما ترتب عليها لم تؤثر على تنفيذ تلك الاستراتيجية التي تأخذ بالمرحلة والتدرج أسلوبا في التحقيق ولعل في تطلع إسرائيل إلى الوصول إلى أهدافها مواقع تتجاوز خليج العقبة في البحر الأحمر والوصول إلى الداخل الجنوبية منه خير مثال على مدى إصرارها ومثابرتها على تلك السياسة، كما أنه يوضح جليا دورها في النزاع اليمني الإريتري.

ولذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة استبيان ملامح هذه الرؤية والركائز التي تقوم عليها إضافة إلى الآليات التي تستند إليها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على هذه الاستراتيجية على الأمن الإقليمي لنول البحر الأحمر العربية، وعلى الأمن القومي العربي عامة.

تضع إسرائيل "أمن الدولة" في المقام الأول في تفكيرها منذ نشأت عام ١٩٤٨، فهي تعلم أنها جسم غريب زرع في وسط معاد، وأن عليها أن تفرض وجودها بالقوة اكتسابا للوقت حتى يصبح وجودها أمراً عادياً مألوفاً بمرور الزمن، فنظرة الإسرائيليين لأمن الدولة يتغير دائما بتغير الظروف الدولية والإقليمية والمحلية فهي كقطعة المطاط تطول وتقصر حسب مقتضيات الحال (١). وإن كان هذا التغير لا يطول أساس وجوهر نظرية الأمن الإسرائيلي.

وتعاني إسرائيل دائما من هاجس الأمن، إذ إن مشكلة الأمن اليهودي ارتبطت بالحركة الصهيونية منذ نشوئها والتي تركزت جهودها قبل قيام الدولة العبرية حول انقاذ يهود العالم مما هم فيه من عذاب واضطهاد، فهم يعيشون باستمرار في "جيتو" تحيطه الأعداء من كل جانب ويمارس ضدهم اضطهاد عنصري وثقافي ولم يتغير هذا الحس بقيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ (٢).

وهكذا رأى الإسرائيليون أن خطر الاعتداء عليهم يحيط بهم إحاطة العرب لهم وإنهم في جيتو على هيئة دولة، ولهذا فلا بد من خلق وإيجاد الظروف اللازمة، ليس للحفاظ على الدولة وضمان تماسكها واستمرارها فحسب، بل أيضا لخلق الظروف التي تمكنها من فك الحصار المضروب حولها والخلاص من ملامح الجيتو وظلاله، ومن ثم الضغط نحو الخروج إلى خارج حدود هذا الجيتو صوب البحر الأحمر كأحدى وسائل تحقيق هذا الهدف، وتجدر الإشارة هنا إلى مذهب إيريل شارون المعلن والذي تطورت معه الأطماع

الإسرائيلية من مجرد السيطرة على كل الأراضي الفلسطينية وابتلاعها والهيمنة على كل الدول المجاورة إلى توسيع ما يسمى بالمجال الاستراتيجي الحيوي ليشمل المنطقة كلها من باكستان إلى المغرب ومن تركيا إلى تشاد والقرن الإفريقي، وذلك ما صرح به شارون الذي قال: "من حق إسرائيل أن تضرب أية قوة في هذه المنطقة (٣).

وتعد هذه الرؤية استمرارا لرؤية ونظرية الأمن الإسرائيلي قبل عام ١٩٦٧ التي قامت على اعتبارات: الهجرة، ومساندة الدول الكبرى، وتطوير العرب، وقد كان من أهم سمات النظرية الأمنية لدى موشيه ديان التي أعلنها في أعقاب ١٩٦٧ تسعى إسرائيل للتوصل إلى اتفاقيات نولية مع جيرانها تكفل الاعتراف بها والمساواة في الحقوق الدولية وأهمها حرية الملاحة، وأكد تفضيله لضم شرم الشيخ، وذلك بهدف تعزيز الوجود الإسرائيلي في البحر الأحمر (٤).

ومهما اختلفت الآليات سواء كانت بالوسائل العسكرية أو السلمية فإن هدف إسرائيل الأساسي هو تأكيد أمن الدولة العبرية وتحقيق حرية الملاحة لسفنها في البحر الأحمر. والرؤية الإسرائيلية هذه ليست مجرد خطط على الورق فقط يلوح بها زعماء إسرائيل، ولكنها أصبحت حقيقة واقعة وممارسة فعلية منذ إعلان الدولة في ١٩٤٨، وهنا ندرك مغزى التصرفات الإسرائيلية سواء في المنطقة أو في اعتمادها على القوة في ممارستها السياسية كوسيلة وحيدة لفرض وجودها أولاً ثم تحقيق مطامعها ثانيا (٥).

ويمكن تحديد أهم مقومات نظرية الأمن الإسرائيلي التي تقوم في التالي:

أ - مبدأ الاندماج Integration للشثات اليهودي داخل الكيان الواحد.

ب - مبدأ الاستيعاب Absorption للعناصر غير اليهودية في ذلك الكيان.

ج - مبدأ السلام الذي يتعلق بسلام الدولة العبرية وحققها في تحقيق وضمان الثقة والطمأنينة لشعبها وعدم الإحساس بالخوف من جهة والسعى نحو إسرائيل الكبرى من جهة أخرى، حيث يقول بن جوريون "إسرائيل أقيمت على جزء من أرض إسرائيل" ولذلك يقوم الأمن الإسرائيلي على دعائم ثلاث هي: التفوق العسكري، الشرعية الإقليمية، التحكم في المنطقة (٦).

والتفوق العسكري يعني وجود جيش عصري في نظم وفنون التكنولوجيا العسكرية يفوق الجيوش العربية المحيطة مجتمعة وتفصله عنها هوة من التقدم سحيقة. فبهذا الجيش تضمن إسرائيل وجودها وتستطيع السير نحو أحلامها "إسرائيل من النيل إلى الفرات" ويلعب البحر الأحمر دوراً بارزاً في هذا الصدد فيما يتعلق بالبعد البحري لهذه الاستراتيجية.

والشرعية الإقليمية تأتي من خلال فرض إسرائيل لوجودها في المنطقة بالوسائل السلمية والحصول على الاعتراف بها، وتأكيد ذلك من خلال الحديث عن نظام شرق

أوسطى وليس نظام عربي، ومحاولة التوصل لاتفاقات مع أطراف المنظومة العربية لإحداث مزيد من الضعف والتوتر في الكيان العربي، كما حدث عندما عقدت معاهدة كامب ديفيد، وما ترتب عليها من فصل مصر عن الجسد العربي، ومن مكاسب إسرائيلية في البحر الأحمر، وبما أضفى الشرعية على الوجود الإسرائيلي في هذا البحر العربي.

أما عنصر التحكم في المنطقة فيأتي ليكمل الصورة، فإسرائيل تسعى بشتى الطرق والوسائل لتحقيق ذلك من خلال العمل على حماية الأوضاع القائمة واعتبار أي تغيير فيها بمثابة تهديد لأمن إسرائيل القومي، وتحاول إسرائيل خلق علاقات ودية مع الدول المحيطة بالمنطقة كتركيا وإثيوبيا وإريتريا، وجنوب أفريقيا، وإيران كما تحاول مخاطبة الأقليات في الوطن العربي كالدرز، والموارنة والأكراد، ثم الاعتماد على سياسة الصلح المنفرد والمفاوضات الثنائية مع الدول العربية، ومن أهم آليات تحقيق هذا الهدف، وهو التحكم في المنطقة، والوجود العسكري الإسرائيلي في البحر الأحمر (٧).

ولتحقيق الأمن الإسرائيلي تتبع الدولة اليهودية استراتيجية ذات عناصر متعددة:

- عدم الإفصاح عن الحدود النهائية للدولة آخذة بنظرية "رانزل" الخاصة بالمجال الحيوي وديناميكية الحدود.

- الاحتفاظ - كما ذكرنا - بقوة مسلحة متفوقة على الدول العربية مجتمعة آخذة بنظرية "كيلن" التي تنادي بأن القوة فوق القانون.

- الارتباط بقوة دولة عظمى كحليف مضمون يعاونها في تحقيق أهدافها.

- إضعاف وتبديد الطاقات العربية السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية (٨).

ولم يعد الصراع العربي الإسرائيلي اليوم دعوى شعب مشرد يخلق لنفسه وطنا يأمن فيه على نفسه ليعيش أبناؤه حياة عادية كأى شعب آخر متخذاً من أسطورة الوعد الإلهي سنداً لشرعية ادعائه، بل تحول الصراع إلى مرحلة جديدة أصبحت فيها إسرائيل تمارس دور القوة القاهرة، وتسعى إلى السيطرة على إقليم كامل والتحكم في خياراته، وكذلك تطورت الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بما يتسق وتحقيق هذا الهدف، لذا تسارع إسرائيل في الآونة الأخيرة وتبذل جهودها من أجل ترسيخ وتدعيم وجودها البحري والعسكري في البحر الأحمر وذلك بتدعيم وتجديد قوتها العسكرية والبحرية التي تشمل ٢ غواصات هجومية من فئة (غال - تايت ٢٠٦)، و ٢٨ قطعة سطح قتالية رئيسية، ٨٠ زورق نورية وخفر سواحل، ٤ سفن انزال واقتحام برمائي، ١٢ قطعة مساندة متنوعة، ووحدات تشمل كتيبة كوماندوز بحري بقدرة ٥٠٠ رجل، وصواريخ مضادة للسفن تضم "هاربون" مدى ٩٠ كم، وغابرنيل (٢) مدى ٦٠ كم وغابرنيل (٢) مدى ٤٠ كم وصواريخ جو مسطح مضادة للسفن (غابرنيل ٢٠٠) (٩).

فإن كان الأمر كذلك فلا غرور أن نجد إسرائيل قد

طورت صناعة عسكرية متقدمة في كثير من المجالات، ويبدو ذلك بصفة خاصة في مجال نظم الأسلحة والصواريخ والصناعة الإلكترونية الحربية وصناعة الطائرات والدبابات وزوارق الهجوم السريعة، وأخيراً الأتمار الصناعية، وتتميز الصناعة العسكرية الإسرائيلية بالقدرة على تطوير المعدات المستوردة من مصادر خارجية تتمشى مع الظروف المحلية والحاجات الخاصة بطبيعة الصراع العربي - الإسرائيلي والقدرة على تصميم وإنتاج أسلحة ذات مواصفات خاصة بها ومناسبة للاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية (١٠).

ويزداد الأمر خطورة في ظل تحالف استراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، فلقد توطدت هذه العلاقة وأصبحت ذات إطار واسع قوامه الدعم العسكري المتواصل بالإضافة إلى الدعم الاقتصادي المستمر حتى أثمر هذا التعاون الاتفاق الإسرائيلي - الأمريكي الذي وقع بين الطرفين عام ١٩٨١، وتنبع مخاطر هذا الاتفاق من كونه إحدى الوسائل الحاسمة في تطبيق نظرية الأمن القومي الإسرائيلي حيث يعرف "إيلون" الأمن القومي على أنه: "محصلة الاتصالات المتبادلة لدولة مع بيئتها القريبة والبعيدة التي تعكس قوتها واستعدادها، ووسيلتها وقدرتها التنفيذية على الدفاع عن مصالحها الحيوية وتحقيق غاياتها القومية (١١).

ومن ثم جاء هذا الاتفاق داعماً للعلاقة بين البلدين عسكرياً، واستراتيجياً وتحددت بذلك مهمة الكيان الصهيوني مما يزيد من تهديده للأمن القومي العربي خاصة في ضوء اشتراكه في مبادرة الدفاع الاستراتيجية الأمريكية أو ما تعرف "بحرب الكواكب" وفي إطار الوجود الأمريكي في المنطقة بشكل عام وفي البحر الأحمر بوجه خاص مما يزيد من الخلل الاستراتيجي العربي الإسرائيلي (١٢)، خاصة وأن إسرائيل تنفرد بامتلاكها لقدرات نووية تتراوح بين ٢٠٠ - ٣٠٠ رأس نووي، وهكذا فمن الواضح أن إسرائيل لا ترضى بديلاً عن الأمن المطلق ومما يؤكد ذلك تصريح شيمون بيريز - مخطط المشروع النووي الإسرائيلي - من أن "السلاح النووي هو الضمان الوحيد لكسب السباق الجاري في المنطقة، وإذا ما حصلت إسرائيل على السلاح النووي فإن هذا سيقنع العرب عن طريق التفوق الإسرائيلي العسكري والعلمي بأنه لا يمكن تدمير إسرائيل" وتسعى إسرائيل من خلال امتلاكها للخيار النووي إلى استخدامه كأداة سياسية واستراتيجية من أجل الحصول على مكاسب وتنازلات إقليمية وسياسية سواء فيما يتعلق بالأراضي العربية المحتلة، أو بالبحر الأحمر، وفرض التسوية غير العادلة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي بأبعاده المختلفة.

وهكذا يصبح الأمن القومي العربي بل والأمن القطري لكل دولة على حدة هدف استراتيجي لنظرية الأمن الإسرائيلية (١٣). ومن الجدير بالذكر أن الصراع العربي - الإسرائيلي ظل يوماً على صلة وثيقة بالبحر الأحمر، أو بعبارة أخرى، اضطلع البحر الأحمر يوماً بدور شديد

الأهمية في تطور الصراع العربي - الإسرائيلي. وتأتي استراتيجية إسرائيل في البحر الأحمر كجزء مكمل للاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية وفي إطار مبادئ وأسس نظرية الأمن الإسرائيلي، ويوضح ذلك الرؤية الإسرائيلية لأمن البحر الأحمر، فقد بدأت الاستراتيجية الإسرائيلية حيال البحر الأحمر عام ١٩٤٩ بعد تأسيس الوجود الإسرائيلي في خليج العقبة، وبهدف الاتصال مع العالم الخارجي عن طريق البحر الأحمر، ولتحقيق ذلك الهدف، بدأت إسرائيل بتأسيس وجودها على البحر الأحمر بغية استخدامه لتحقيق مصالحها العسكرية والاقتصادية والسياسية (١٤).

وكانت الخطوة التالية هي السيطرة على طريق مواصلات لها بالبحر الأحمر، فبدأت باحتلال الجزر الواقعة في الجزء الجنوبي للمنطقة الشاطئية التي سيطرت عليها من البحر الأحمر ومن ثم ربطت إسرائيل اهتمامها بالبحر الأحمر بسياساتها التوسعية والتسلطية من ناحية، وبمواجهتها للاستراتيجية العربية في البحر الأحمر من ناحية أخرى، وكل ذلك في سبيل تأمين حريتها في الملاحة التي ترتبط مباشرة بأمن إسرائيل من المنظور الإسرائيلي.

وفي إطار المنظور الإسرائيلي فإن البحر الأحمر ممر مائي دولي ينبغي أن يظل مفتوحاً لسفن الدول جميعاً بما فيها إسرائيل، وهذا هو المحور الذي يوليه الإسرائيليون اهتماماً عميقاً وهم يقولون أنه لا حق للعرب في السيطرة، أو في تقييد حرية ملاحاة أية دولة في البحر الأحمر (١٥). إذ أن إسرائيل تخشى فعلاً أن ينجح العرب في تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، ومن ثم يفرضون حصاراً على السفن الإسرائيلية، وقد تصاعدت مخاوف إسرائيل من هذا الاحتمال عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ عندما أغلق العرب بالفعل مضائق تيران وباب المندب على التوالي، لهذا فإسرائيل على استعداد لمساندة جهود أية دولة تعارض تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، تماماً كما ساعدت إثيوبيا في صراعها ضد الإريتريين والصوماليين، ثم ساعدت الإريتريين في عملية بناء الدولة بعد الاستقلال، إضافة إلى ذلك ترى إسرائيل أن استراتيجيات الأقطار العربية في البحر الأحمر، ما هي إلا جزء من الاستراتيجية العربية للدول المشاطئة للبحر الأحمر/ أو الاستراتيجية العربية الشاملة لتدمير دولة إسرائيل، لذا يتسم البحر الأحمر - بما في ذلك القرن الأفريقي - بأهمية حيوية واستراتيجية لإسرائيل، وعليه فقد اتبعت إسرائيل باستمرار ثلاثة أنماط متداخلة من العمل على تحقيق سيطرتها على البحر الأحمر: تدعيم وجودها العسكري والبحري في البحر الأحمر مع تدعيم قواتها العسكرية بشكل عام، إنشاء علاقات ودية وسياسية ودبلوماسية مع الدول الأفريقية المشاطئة للبحر الأحمر مثل إثيوبيا ثم إريتريا مع محاولة بناء وجود عسكري بحري دائم لها في البحر الأحمر من خلال السيطرة بأي شكل من الأشكال على بعض جزر البحر الأحمر (١٦).

وتهدف الاستراتيجية الإسرائيلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي (١٧).

(١) الاحتفاظ بقوة ضاربة بحرية وجوية وبرية لكونها محاطة بدول عربية من كل الجهات.

(٢) التحالف مع قوة عالمية عظمى كالولايات المتحدة لدعمها وتحيد أو تهديد أعدائها ولما صيرتها في المنظمات والمؤسسات الدولية للحيلولة دون اتخاذ إجراءات تأديبية ضد إسرائيل.

(٣) تغليب المصالح على المبادئ، فبعد أن كانت في يوم ما تعمل على عدم استقلال إريتريا، سعت بعد القيام الفعلي لدولة إريتريا بالمبادرة الفورية بتقديم الدعم المادي والتقني والعسكري والاقتصادي لإريتريا في الوقت الذي مازالت تحتفظ فيه بعلاقاتها الودية مع إثيوبيا سعياً لاستخدام أراضيها كقواعد حربية لها، فضلاً عن الاستفادة من الجزر الحاكمة على مدخل أو بالقرب من المدخل الجنوبي الذي يتبع الدولتين.

(٤) السعي لإجهاض التضامن العربي.

(٥) الحيلولة دون نجاح الدول العربية في جعل البحر الأحمر بحيرة عربية.

(٦) الاستمرار في تقوية ميناء إيلات كميناء حربي فضلاً عن كونه ميناء تجارياً لضمان وجود النفط الذي أوجدته لنفسها منذ عام ١٩٤٩.

(٧) تعزيز قوتها البحرية لحماية تجارتها كدولة صناعية عبر المحيط الهندي لدول آسيا وأفريقيا.

(٨) سعيها لإنشاء أتابيب لنقل النفط من ميناء إيلات إلى البحر الأبيض المتوسط.

ويمكن أجمال المنطلقات الاستراتيجية لتحرك الكيان الصهيوني في منطقة البحر الأحمر بالآتي (١٨):

جعل البحر الأحمر الحاجز الذي يفصل الجسد العربي إلى شطرين آسيوي وأفريقي بقصد الإجهاد على المشروع العربي الوحدوي للدول العربية الثماني الشاطئة في منطقة البحر الأحمر وفي أي صيغة ممكنة.

إعطاء البحر الأحمر أهمية قصوى في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية التي تقوم على إمكانية قيام حرب عربية إسرائيلية خامسة لأن ظروفها ومسبباتها ما تزال قائمة، وبالتالي فإن فرض الحصار البحري الاقتصادي على إسرائيل سوف يحدث كما حصل إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣، ومن هنا جاء تركيز إسرائيل على تطوير أسطولها البحري في البحر الأحمر وقيامها باستئجار مجموعة من الجزر عند مدخل البحر الأحمر من إثيوبيا في السابق، ومن إريتريا حالياً ومنها جزر حالب، وفاطيمة، ودهلك وإنشاء مطار حربي وقاعدة بحرية بحرية بها بقصد إحكام السيطرة على مدخل البحر الأحمر الجنوبي، وذلك ضمن استراتيجية الاقتراب المباشر من مضيق باب المندب.

ويمكن تلخيص السياسة الإسرائيلية في البحر الأحمر في ثلاثة اتجاهات:

(١) العمل بشكل مباشر لتقوية نفوذها وقوتها البحرية

لكي تمنع أي مساس بأمنها وسيطرة العرب على منافذ البحر الأحمر.

(٢) الطلب من الولايات المتحدة من أجل التدخل لبقاء حرية الملاحة في البحر الأحمر، وهذا ما قاله وزير الخارجية الأمريكي هيج في عام ١٩٨٢، حيث أكد على أن بلاده عززت وجودها في البحر الأحمر لحماية حرية الملاحة ومن بينها الإسرائيلية (١٩).

(٣) إقامة تحالفات مع الدول غير العربية مثل إثيوبيا وإريتريا ودول أفريقية أخرى لمحاصرة الدول العربية وتهديد أمنها القومي باستمرار.

ولهذا فإن المصالح الإسرائيلية تتناقض مع المصالح العربية في البحر الأحمر تناقضا كلياً، ليس خلال سنوات الصراع الماضية فحسب بل أيضاً في الوقت الحاضر، ويعد تحقيق التسوية السلمية المفترضة للصراع العربي الإسرائيلي أيضاً، وإذا كانت قد قادت المواجهة مع العرب مباشرة أو من خلال الولايات المتحدة فإنها قامت عن طريق إريتريا بافتعال المواجهة مع اليمن على جزر حنيش بهدف إحكام السيطرة الإريتيرية ومن ثم الإسرائيلية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر في ضوء الاتفاق الاستراتيجي المبرم بين إسرائيل وإريتريا في ١٩٩٣ (٢٠).

وهكذا يلعب البحر الأحمر دوراً هاماً في كل من نظرية واستراتيجية الأمن الإسرائيلي، وهذا الدور يتمحور في : أولاً : كونه أحد ساحات إدارة الصراع العربي الإسرائيلي أو المواجهة الإسرائيلية مع العرب.

ثانياً : أحد آليات التطبيق الإسرائيلي لمفهوم الأمن، أي أن التواجد العسكري الإسرائيلي في البحر الأحمر يهدف إلى تدعيم مفهوم الأمن الإسرائيلي.

ثالثاً : أحد آليات تدعيم استراتيجية الأمن الإسرائيلي، وذلك من خلال زيادة كفاءة وتدعيم قدرات قواتها البحرية سواء بالتدريب والمناورات أو من خلال التطوير والتحديث أو من خلال اكتسابها للمزيد من المواقع الاستراتيجية في البحر الأحمر.

الهوامش:

- (١) أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة ببيروت ١٩٧٥، ص ٤٨ - ٤٩.
- (٢) د. نازلي معوض، دول الجوار الجغرافي والأمن القومي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية (الأمن القومي العربي : أبعاده ومتطلباته) (محرر) د. عبد المنعم المشاط وآخرون، القاهرة : معهد البحوث والدراسات

العربية، ١٩٩٣، ص ٨٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٧.

(٤) أمين هويدي، م.س.ذ. ص ٥٢ - ٤٥.

(٥) أمين هويدي، صناعة الأسلحة في إسرائيل، (القاهرة : دار المستقبل العربي) ١٩٨٦، ص ١٥.

(٦) عطا محمد صالح زهدة، الكنيسة : السلطة التشريعية في إسرائيل، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٧٤ ص ٢٤٦.

(٧) د. محمد صفى الدين "نحو مشروع قومي عربي لأمن البحر الأحمر" ندوة البحر الأحمر والأمن القومي العربي "مركز دراسات الشرق الأوسط" عمان ١٠ - ١١ ديسمبر ١٩٩٦ ص ١١.

(٨) د. نازلي معوض مرجع م.س.ذ. ص ٨٠ - ٨١. وانظر أيضاً د. إبراهيم شكيب، على طريق التخطيط كي تصبح الأمة العربية القوة السادسة في العالم، الأنباء ١٩٨٩/٦/٤.

(٩) د. نازلي معوض، م.س.ذ. ص ٨٩ - ٩١.

(١٠) المرجع السابق، ص ٩٤.

(١١) المرجع السابق، ص ٤٩.

(١٢) المرجع السابق، ص ٩٥.

(١٣) المرجع السابق ص ٩٥ - ٩٨.

(١٤) د. عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٨١ - ٨٢.

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) المرجع السابق، ص ١٨٢ - ١٨٣.

(١٧) محمد عبد القادر عمر، التواجد العسكري الدولي والإسرائيلي في مياه البحر الأحمر، ندوة البحر الأحمر والأمن القومي العربي، عمان ١١/١٠ - ١٢/١٩٩٦، مركز دراسات الشرق الأوسط : عمان، ص ١٧ - ١٨.

(١٨) علي حسين، الجمهورية، ١٩٨٥/١٠/٢٠.

(١٩) عماد جاد، إسرائيل في حوض البحر الأحمر، أوراق الشرق الأوسط عدد ٨ مارس ١٩٩٣، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط القاهرة، ص ٦٣.

(٢٢) د. أحمد سعيد نوفل، مفهوم الأمن القومي العربي والأهمية الاستراتيجية التي يحتلها البحر الأحمر في إطاره، ندوة البحر الأحمر والأمن القومي العربي، م.س.ذ. ص ٧ - ٨.



مختارات إسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وايضا بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجي العربي: تقرير سنوي بدأ في الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشارك في اصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية في المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة اقسام رئيسية: النظام الدولي والاقليمي، النظام الاقليمي العربي، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.

- كراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١. وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والوطن العربي، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمواجهتها.

- الكتب والكتيبات: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التي شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.

- «ملف الأهرام الاستراتيجي» شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

- «مختارات إسرائيلية» شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوي، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).